



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٧٤٨



١٠٠١٦٦٤

٣٧٤٨

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العربية العليا

شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب

لأبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني

(ت ٧٤٩ هـ)

من باب المجرورات إلى باب جمع التكسير

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الهادي بن أحمد الغامدي

إشراف الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

(المجلد الثاني)

١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م

١٠٧٥٠٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الإخبار بالذني والألف واللام]

ص : « وإذا أخبرت بالذي صدرتَها ، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها ، وأخرته خبراً ، فإذا أخبرت عن (زيد) من : ضربتُ زيداً ، قلت : الذي ضربته زيدٌ ، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول ، فإن تعدد أمرٌ منها تعدد الإخبار ، ومن ثم امتنع في ضمير الشأن ، والموصوف ، والصفة ، والمصدر العامل ، والحال ، والضمير المستحق لغيرها ، والاسم المشتمل عليه »^(١) .

ش : المنسوب والمنسوب إليه قد يكون مبهماً من جهة معلوماً من جهة نسبة حكم إليه ، ومن جهة أنه منسوب إلى منسوب إليه ، فإذا قصد المتكلم أن يبينه من جهة أنه مبهم نستعين في الإخبار (بالذي) مثلاً إذا عرف أن الضرب الذي صدر منك واقع على شخص ، ولم تعلم أن من وقع عليه الضرب (زيد) ، فإذا قصد المتكلم أن يبينه من جهة كونه (زيداً) يعمل هذا العمل الذي سنذكره ، فمعنى قولهم : أخبر عن (زيد) ونحوه من : ضربتُ زيداً ، وقام زيدٌ ، أي : من المنسوب والمنسوب إليه إذا كان معلوماً على جهة غير كونه (زيداً) بأنه (زيدٌ) ، فليس قولهم : أخبر عن زيد ، على ظاهره ؛ لأن ظاهره أن (زيداً) مخبر عنه ، وليس كذلك ، بل صار (زيد) مخبراً به ، وإنما المعنى : أخبر عن مبهم هو (زيد) في المعنى (زيد) ، ولما كان المبهم الذي هو مخبر عنه في المعنى (زيداً) أطلق المخبر عنه على (زيد) توسعاً^(٢) .

وقوله : « أخبرت بالذي » .

(١) الكافية ص (١٥٣ ، ١٥٤) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٧٢٨ / ٣) .

الباء فيها بمعنى الاستعانة ، كقولك : كتبتُ بالقلم ، أي : إذا أخبرت متوصلاً بالذي ، (فالذي) يصير مخبر عنه لا به ، (وزيد) يصير مخبراً // به لا عنه .
١٩٤ / و

وطريقة الإخبار باستعانة (الذي) أن تُصَدَّرَ الجملة بالذي وما شاكلها ؛ لأنه مبهم يقصد إلى الإخبار عنه لم تعلم غير نسبته أو منسوبة المذكور في الصلة فيصير (الذي) وما شاكلها مبتدأ ، وأن تجعل موضع المخبر عنه ، أي : ذلك الاسم المقصود ، ضميراً عائداً على الموصول ، ويجب أن يكون الضمير العائد إليه في موضع ذلك الاسم ؛ لأنَّ المعنى : على أنك علمته تلك النسبة على غير جهة المخبر عنه ، فلا بد من ذكر ذلك مضمراً عائداً على الموصول ، ولو لم يذكره لبقى النسبة إلى غير منسوب ، أو المنسوب من غير نسبة فيختل المقصود ، ولهذا المعنى احتاج الموصول إلى صلة ؛ لأنَّ وضعه أن تصير الجملة معه بهذه المثابة المذكورة ، وأن يؤخر ذلك الاسم خيراً ، أي : مخبراً به ؛ لأن المقصود الإخبار به لتبيين المبهم من جهته ، فإذا أخبرت باستعانة (الذي) عن (زيد) من : ضربت زيداً قلت : الذي ضربته زيدٌ ، فقد صدرت الجملة (بالذي) ، وجعلت موضع (زيد) ضميراً عائداً على (الذي) ، وأخرت (زيداً) خيراً^(١) .

قوله : « وكذلك الألف واللام » .

أي إذا أخبرت باستعانة الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة لتمكن بناء اسم الفاعل والمفعول ، لما عرفت أنَّ صلتها لا تكون إلا اسم فاعل أو مفعول ، فالجملة لا بد وأن تكون فعلية ليصح بناء اسم الفاعل أو المفعول ؛ لأنَّ الاسمية لا يصح بناء اسم الفاعل أو المفعول منها ، فالجملة الفعلية يخبر فيها بالأمرين

(١) قال الزمخشري : « وطريقة الإخبار : أن تُصَدَّرَ الجملة بالموصول ، وترحلق الاسم إلى عجزها ، واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول » الفصل (١٤٥) ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٨٤) .

(بالذي) وبالألف واللام ، والجملة الاسمية لا يخبر فيها إلا (بالذي) .

ويشترط في الفعل الواقع في الجملة الفعلية التي يخبر فيها بالألف واللام أن يكون متصرفاً ليتمكن بناء اسم الفاعل أو المفعول منه، فثبت أن الإخبار (بالذي) أعمّ من الإخبار بالألف واللام^(١) .

وطريقة الإخبار بالألف واللام : أن تُصدّر اسم الفاعل أو المفعول الذي يدخل عليه الألف واللام وترفعه بالابتداء ، وتجعل موضع الاسم المقصود ضميراً عائداً على الألف واللام ، وتؤخر الاسم المقصود خبراً ، فإذا أخبرت عن (زيد) في : ضربت زيدا بالألف واللام قلت : الضاربه أنا زيدٌ ، فقد جعلت اسم الفاعل الذي دخل عليه الألف واللام صدر الكلام ، ورفعته بالابتداء ، وجعلت // موضع (زيد) ضميراً عائداً إلى الألف واللام ، وأخرت (زيدا) خبراً ، وإذا أخبرت بالألف واللام ، وكان الفعل مسنداً إلى ضمير غير المخبر عنه في المعنى ، فقد جرى اسم الفاعل والمفعول على غير من هو له ، فيجب إبراز الضمير على ما هو مذهب البصريين^(٢) .

واعلم أن الضمير الذي يوضع مكان الاسم المقصود على حسب الاسم المقصود المؤخر . إذا ثبت هذا فلنبين أيُّ اسم يصح الإخبار عنه (بالذي) ؟ وأيُّ اسم لا يصح الإخبار عنه (بالذي) ؟ وضابطه: أنه قد اعتبر في الإخبار (بالذي) أمور^(٣) ، فإذا تعذر أمر من الأمور تعذر الإخبار ، فلا يصح الإخبار

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٧٢٩ / ٣) .

(٢) ينظر : الإنصاف مسألة (٨) (٥٧ / ١) .

(٣) وهذه الأمور ثلاثة ذكرها ابن الحاجب في الكافية حيث قال : « وإذا أخبرت بالذي صدرتها ، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها ، وأخترته خبراً » ينظر الكافية ص (١٥٣) ، وشرح الكافية للمصنف (٧٢٨ / ٣) ، وقد عبّر عنها المصنف في الوافية بقوله :

فصدّر الذي واضمر مُخبراً عنه لها وأخراً ما أضمر

ينظر : شرح الوافية ص (٢٨٩) .

عن ضمير الشأن ، لاستحقاقه صدر الكلام ، فلو أخبرت عن ضمير الشأن لأخرته خيراً .

ولا يصح الإخبار عن أسماء الشروط ؛ لأن أسماء الشروط لها صدر الكلام ، فإن استعمال العرب لها جرى على هذا الوجه ، فلو أخبرت عنها (بالذي) لجعلتها آخر الكلام ، فيؤدي إلى استعمالها على غير ما استعملتها العرب ؛ ولأنه يؤدي إلى أن يكون الضمير الذي تجعل موضعه عاملاً فيها ، ولم يثبت للضمائر ذلك . ولا يصح الإخبار عن أسماء الاستفهام ما لم يتقدم صدر الكلام على (الذي) أو الألف واللام ؛ لأنَّ لها صدر الكلام ، فلو أخبرت عنها لأخرجتها عما وضعته العرب ، فإن قدمت أسماء الاستفهام على (الذي) أو الألف واللام جاز الإخبار عنها ؛ لأن ذلك لا يخرجها عما استقر لها من كلام العرب ، فإذا أردت الإخبار عن (أي) من قولهم : أيهم قائم ، تقول : أيهم الذي هو قائم^(١) .

ولا يصح الإخبار عن الأسماء التي لزمّت حالة واحدة ولم تتصرف كسحر وسبحان الله ، ومعاذ الله ، وأشباهاها ؛ لأن الإخبار يؤدي إلى إخراجها عما وضعتها العرب لها ، فإنَّ العرب لم ترفعها قط ، ولا خفضتها .

ولا يصحُّ الإخبار عن (كم) الخبرية ما لم يتقدم أول الكلام في الإخبار ، فإنها تلزم الصدر ، فلو أخبر عنها لأخرجت عما استقر لها ؛ ولأن (كم) الخبرية قد تحمل على (كم) الاستفهامية فينصب تمييزها ، فلو أخبر عنها لأدّى ذلك إلى أن يكون الضمير الذي في موضعها ناصباً للتمييز ، والضمير لا ينصب بل لا يعمل ، فإن قدم (كم) الخبرية على اسم الموصول جاز الإخبار عنها ،

(١) قال أبو حيان في الارتشاف (٣ / ١٠٥٢) : « وفي الإخبار باسم الاستفهام خلاف ، والمنع أظهر ، وإليه ذهب ابن بابشاذ ، ومنهم من أجازته قياساً » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ (٢ / ١٩٤) .

وأبدل منها ضميرٌ منصوب .

٩٥/ و لا يصح الإخبار // عن (ما) التعجبية ، لكونها تلزم صدر الكلام فلو
أخبر عنها لأخرت ؛ ولأنَّ التعجب عند العرب قد جرى مجرى المثل ، والأمثال
لا تُغيَّر ، فلو أخبر عنها لكان إخراجاً لها عما استقر لها .

٥ ولا يصح الإخبار عن فاعل (نعم) و (بنس) مضمراً كان أو مظهراً ؛ لأنَّه
يفسره ما بعده ، فلو أخبر عنه لكان يفسره ما قبله ، وأيضاً فإنه يعود على
ما بعده ، فلو أخبر عنه لعاد على ما قبله ، فيكون إخراجاً له عن بابه .

ولا يصح الإخبار عن الضمير المجرور بـ (رُبَّ) لما ذكر في فاعل (نعم)
و (بنس) .

١٠ ولا يصح الإخبار عن الموصوف ؛ لأنه لو أخبرت عنه لجعلت موضعه ضميراً ،
فيلزم أن يكون الموصوف مضمراً .

ولا يصح الإخبار عن الصفة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الضمير صفة ، هذا
إذا كان الموصوف وحده أو الصفة وحدها ، وأما إذا كان الموصوف مع الصفة
فيصح الإخبار عنه لكونهما كالشيء الواحد .

١٥ ولا يصح الإخبار عن الاسم العامل كالمصدر ونحوه ؛ لأنَّه يؤدي إلى أن
يكون الضمير عاملاً ، وذلك لا يجوز إلا عند أهل الكوفة^(١) ، فإنهم يجيزون :
ضربي زيداً^(٢) حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ .

ولا يصح الإخبار عن المضاف^(٣) ؛ لأنَّه يؤدي إلى إضافة المضمَر ، وذلك

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٤٩٧) .

(٢) في التمشيح : " زيدٌ " ، والمثبت من شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٤٩٨) .

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٤٩٨) : " دون المضاف إليه " .

لا يجوز . ولا يصح الإخبار عن الأسماء المختصة بالنفي كـ (أحد) و (ديار) ؛ لأنَّ الإخبار عنها يخرجها عما وضعت له من العموم ، وأيضاً يؤدي إلى أن يكون المضمرة حالاً أو تمييزاً ، وأن يكون الحال أو التمييز معرفة ومرفوعاً ، وذلك إخراجٌ لهما عن بابهما ، فإنَّ الحال والتمييز لا يكونان مضميرين ولا معرفتين ولا مرفوعين ، بل لا يكونان إلا منصوبين مظهرين منكرين .

ولا يصح الإخبار عن الضمير المستحق لغير الموصول في مثل قولك : زيدٌ ضربته ، فلا يُخبر عن الضمير المنصوب الذي هو في (ضربته) ؛ لأنَّ غير الموصول استحقه وهو المبتدأ - أعني زيداً - فلو أخبرت عنه لبقى الموصول بلا عائد ؛ لأنَّك إذا جعلت موضعه مضمراً بقي على ما كان عليه في عوده على (زيد) فيبقى الموصول بلا عائد .

ولا يصح الإخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول نحو (غلامه) في نحو : زيد ضربتُ غلامه ، فلا يصح الإخبار عن (غلامه) ؛ لأنَّه لو أخبرت عنه لجعلت موضعه ضميراً ، فإن أعدته على الموصول // بقي المبتدأ بلا عائد ، وإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد^(١).

وما أخبر عنه بالألف واللام نحو : هندٌ زيدٌ الضاربتة ، فإن كان اللام والصفة لـ (هند) فيقال : زيدٌ هندٌ الضاربتة ، فيستتر^(٢) ضمير اسم الفاعل ؛ لأنَّ الصفة جارية على من هي له ، وإن كانتا^(٣) لـ (زيد) وكان (زيد) متأخراً عن (هند) فيستتر^(٤) ضمير اسم الفاعل فيه ؛ لأنَّ الصفة إذ ذاك جارية على من هي

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٣٠ ، ٧٣١) .

(٢) في الشرح : " فيستمر " ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٤٩٨) .

(٣) أي الألف واللام والصفة .

له ، نحو : هندٌ زيدٌ الضاربتُهُ ، وإن كان الألف واللام لأحدهما والصفة للآخر
أبرز الضمير ؛ لأنَّ الصفة إذ ذاك جرت على غير من هي له ، نحو : زيدٌ هندٌ
الضاربتُها هو ، إن كان الألف واللام (لهند) والصفة (لزيد) ، تقدير المسألة :
زيد هند التي ضربها هو ، ونحو : زيدٌ هندٌ الضاربتُها هي ، إن كان الألف واللام
(لزيد) والصفة (لهند) ، وتقدير المسألة : زيدٌ هندٌ الذي ضربته هي ، ويكون
الضمير البارز في هذه المسائل فاعلاً . وإن كان الألف واللام والصفة للاسم
المتقدم في نحو قولك : زيدٌ هندٌ الضاربتُها ، أو هندٌ زيدٌ الضاربتُها ، برز الضمير
وكان إعرابه مبتدأ ، فيكون (زيدٌ) مبتدأ و (هندٌ) مبتدأ ثانٍ ، و (الضاربتُها)
خبر للضمير البارز ، والضمير البارز وخبره في موضع خبر المبتدأ الثاني ، والثاني
وغيره في موضع خبر الأول .

وإنما امتنع الضمير البارز في هذه المسألة من كونه فاعلاً مخافة الفصل بين
المبتدأ والخبر بأجنبي ، وهو (زيد) في قولك : زيدٌ هندٌ التي ضربته هي .

والاسم الذي تريد الإخبار عنه إمَّا مرفوع أو منصوب أو مجرور ، والمرفوع
إمَّا غير تابع وإمَّا تابع^(١) ، وغير التابع إمَّا مبتدأ^(٢) ، أو فاعل لغير (كان)
وأخواته أو فاعل له ، أو مشبهُ بالفاعل ، والمشبهُ إمَّا مفعول ما لم يُسمَّ فاعله ،
وإمَّا خبر (إن) وأخواتها ، وإمَّا اسم (ما) ، فإن كان مبتدأ ظاهراً فلا خلاف
في الإخبار عنه ، وإن كان مضمراً ، فإن كان ضمير غائب فلا خلاف في الإخبار
عنه ، فتقول في الإخبار عن (هو) من قولك هو قائمٌ : الذي هو قائمٌ هو ، وإن

(١) والتابع هو العطف والبدل خاصّة ، كما أشار إلى ذلك ابن عصفور . ينظر : شرح الجمل
(٢ / ٤٩٩) .

(٢) في شرح ابن عصفور : « أن يكون مبتدأ أو خبر مبتدأ » .

كان ضمير متكلم أو مخاطب ففيه خلاف^(١) ، منهم من أجاز الإخبار عنه ،
ومنهم من لم يجوز ؛ لأنك إذا أخبرت عنهما - أعني ضمير المتكلم وضمير
المخاطب - وضعت موضعها ضمير غيبة ، وضمير الغيبة أعمُّ منهما ، ووضع
الأعم موضع الأخص لا يجوز ، وهذا ليس بشيء ؛ لأن ذلك قد جاء في كلام
العرب ، قال الشاعر^(٢) :

فلما بلغنا الأمهات وجدتمُ بني عمكم كانوا كرامَ المضاجعِ

// فوضع (بني عمكم) موضع ضمير المتكلم ، والتقدير : وجدتمونا كرام
المضاجع .

فإذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب وكان معك في جملة الإخبار
(الذي) نحو قولك : أنا الذي قمتُ ، فيجوز لك أن تعيد الضمير على (الذي)
المتوسط بين (أنا) و (قمت) ضمير غيبة وضمير متكلم ، فضمير الغيبة حملاً
على اللفظ ؛ لأن (الذي) اسم ظاهر ، والاسم الظاهر إنما يعاد عليه ضمير
الغيبة ، وضمير المتكلم حملاً على المعنى ؛ لأن (الذي) هو (أنا) في المعنى ،
وأنت لو أعدت الضمير على (أنا) لأعدت ضمير متكلم ، فتقول إذا أعدت
على اللفظ : أنا الذي قام ، وإذا أعدت على المعنى : أنا الذي قمتُ .

هذا إن تقدم ضمير المتكلم أو ضمير الخطاب على (الذي) ، وإن لم يتقدم
ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجز إلا الحمل على اللفظ ، ولا يجوز الحمل
على المعنى ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الحمل على المعنى قبل كماله ، وذلك لا يجوز

(١) ينظر : الارتشاف (٣ / ١٠٥٤) .

(٢) قائله يزيد بن الحكم الكلابي ، ينظر : شرح الحماسة للمرزوقي (٢٣٣) ، وهو من الطويل .
والشاهد في : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٠٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٧٨)
وشفاء العليل (١ / ٣٩٢) .

إلا عند الكسائي ، فإنه زعم أن الأمر في ذلك سواء^(١) ، وهو باطل ؛ لأنه لا يُحفظ من كلام العرب أن يُعاد ضمير متكلم ولا ضمير خطاب على (الذي) ، و (الذي) لم يتقدمه ضمير تكلم ولا ضمير خطاب^(٢) ، ويحفظ ذلك إذا تقدم على (الذي) ضمير المتكلم وضمير الخطاب ، فمما جاء من ذلك قوله^(٣) :

أنت الهلالي الذي كان مرة

وإن كان المخبر عنه خيراً فإن كان جامداً جاز الإخبار عنه بلا خلاف ، وإن كان مشتقاً ففيه خلاف^(٤) ، منهم من أجاز ، ومنهم من منع [فالمانع يقول^(٥) :] بأن الإخبار عنه يستلزم تغير المبتدأ الذي كان مخبراً عنه بهذا الخبر عن حاله قبل الإخبار ، فإنه كان مخبراً عنه بفعل ، ثم صار مخبراً عنه بغير فعل ؛ لأنك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، كنت قد أخبرت عن (زيد) بفعل ، فإنه بمثابة قولك : زيدٌ يقوم ، فإن أخبرت عن (قائم) قلت : الذي زيدٌ هو قائم ، فقد أخبرت عن (زيد) بغير فعل .

ومن أجاز قال : إنَّ الخبر المشتق الذي كان مخبراً به عن (زيد) قبل الإخبار عن (قائم) موجود في الكلام بعد الإخبار عن (قائم) فلا شيء يمتنع ذلك ؟ والصحيح أن الإخبار عنه لا يجوز .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب (٣ / ١٠٥٤) ، والمساعد (٣ / ٢٨٤) .

(٢) في الشرح : « تكلم » وهو سهو ، والصواب ما أثبتته وهو موافق لشرح ابن عصفور (٢ / ٥٠١) .

(٣) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (٣٦٩) .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف (٣ / ١٠٥٤) : « وفي المشتق خلاف جوزه ابن الدهان ...

والصحيح أن لا يجوز بالمشتق » .

ينظر : الغرة لابن الدهان (٣ / ٣١٧ ، ٣٢٠) ، والأصول (٢ / ٣٠٠) ، والأسرار الصافية

ص (٥٦) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٥٠١) .

وإن كان المخير عنه فاعلاً فحكمه حكم المبتدأ في الإضمار والإظهار ،
والخلاف فيه كالخلاف في المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب ، وإن عطفت
عليه جملة ويكون الفاعل الأول هو الثاني نحو : قام زيدٌ ودَهَبَ ، جاز الإخبار
عن (زيد) وعن الضمير المستتر في (ذهب) بالذي وبالألف // واللام ، وجاز
العطف بأي حرف من حروفه ، فعلى تقدير الإخبار عن الضمير في (ذهب)
بالذي تقول : الذي قام زيدٌ ودَهَبَ هو ، وبالألف واللام : القائم زيد والذاهب
هو ، ولا يحتاج إلى ضميرين بل يكفي واحد ؛ لأن الجملتين لفاعلٍ واحدٍ ، وهو
(زيد) .

وإن كان الفاعل الأول غير الثاني ، والعطف بالواو بمعنى (مَعَ) ، فإن كان
الإخبار (بالذي) جاز الإخبار عن كلا الفاعلين من الجملتين المعطوف إحداهما
على الأخرى ، فتقول مخيراً عن (الذباب) [من قولك : يطير الذبابُ ويغضبُ
زيدٌ]^(١) : الذي يطيرُ ويغضبُ زيدٌ الذبابُ ، ففي (يطير) ضمير يعود على
(الذي) ليربطه بصلته .

فإن قيل : ينبغي ألا تجوز هذه المسألة ؛ لأنك إذا جعلت (ويغضب)
معطوفاً على (يطير) فينبغي أن يكون فيها ضميرٌ يعود على (الذباب) ؛ لأنَّ
المعطوف شريك المعطوف عليه .

فالجواب : أنَّ الجملتين كالجمله الواحدة ، وتقول مخيراً عن (زيد) : الذي
يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ ، ففي (يغضبُ) ضميرٌ يعود على (الذي) ولم تحتج
الجملة الأولى إلى أن يعود منها ضمير على (الذي) ؛ لأنَّ الجملتين كالجمله
الواحدة .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٠٢) .

والعطف في هذه المسألة (بالفاء) كالعطف (بالواو) . بمعنى (مع) ؛ لأنَّ (الفاء) تربط السبب بالمسبب ، وجملة السبب لم تحتج إلا إلى رابط واحد .

وإن كان العطف (بالواو) الذي ليس بمعنى (مَعَ) أو بغير (الواو) و (الفاء) من حروف العطف ، فالإخبار في المسألة الأولى لا يجوز ؛ لأنه يؤدي إلى خلو إحدى الجملتين من ضمير يعود على (الذي) ، وذلك لا يجوز ، وإن كان الإخبار بالألف واللام فحكمه كحكم الإخبار (بالذي) فيما تقدم ، فتقول مخبراً بالألف واللام عن (الذباب) : الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ ، ففي (الطائر) ضمير يعود على الألف واللام ، ولا يحتاج إلى ضمير يعود على الألف واللام من (يغضب) لما تقدم^(١) .

١٠ فإن قيل : [كيف]^(٢) تعطف (فيغضب) على (الطائر) والفعل لا يعطف على الاسم ؟

أجيب : بأنه قد يُعطف الفعل على الاسم إذا كان بمعنى الفعل ، أي : إذا كان اسم فاعل ، كقوله تعالى^(٣) : ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَأَقْرَبُونَ اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا ﴾ فعطف (أقرضوا) على (المؤمنين والمصدقات) لما كان بمعنى تصدَّقوا . ١٥

وتقول مخبراً عن (زيد) بالألف واللام من المسألة المتقدمة : الطائرُ الذبابُ والغاضبُ^(٤) زيدٌ ، وفي (الغاضب) ضمير يعود على الألف^(٥) واللام ،

(١) ينظر في هذه المسألة : الأصول (٢ / ٣٥٧) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٥٨ ، ١٥٩) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٥٠٢) .

(٣) سورة الحديد من الآية (١٨) .

(٤) في الشرح : « فالغاضب » والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٥) في الشرح : « ضمير يعود على زيد بالألف واللام » ، والمثبت من شرح ابن عصفور .

واكتفى // بضمير واحد في الجملتين كما تقدم .

فإن عطفت على الفاعل الأول من قولك: يطيرُ [الذبابُ] ^(١) فيغضبُ زيدٌ ،
اسم فاعل ، وإن كان الإخبار (بالذي) كان اسم الفاعل منكراً ^(٢) ، ولا يجوز
غيره فتقول : الذي يطيرُ الذبابُ فغاضبٌ زيدٌ ، إذا أخبرت عن (زيد) ، وإن
أخبرت عن (الذباب) : قلت : الذي يطير فغاضبٌ زيدٌ الذبابُ ، ولا يجوز
إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف ؛ لأنَّه يؤدي إلى بقاء اسم
موصول ليس له ما يربطه بصلته ، وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ الألف واللام تتقدَّر
بالذي ، وقد يجوز إدخالها على اسم الفاعل المعطوف في مذهب هشام ^(٣) ، على
أن تكون زائدة ^(٤) ، إلا أن ذلك لا يجوز ؛ لأنَّ زيادة الألف واللام ليست مقيسة .

وإن كان الإخبار بالألف واللام كان اسم الفاعل المعطوف أيضاً نكرة ،
فتقول : الطائرُ فغاضبٌ زيدٌ الذبابُ ، إن أخبرت عن (الذباب) ، وإن أخبرت
عن (زيد) قلت : الطائرُ الذبابُ فغاضبٌ زيدٌ ، ولا سبيل إلى إدخال الألف
واللام على اسم الفاعل المعطوف ؛ لأنَّها ^(٥) تتقدَّر (بالذي) وليس معنا ضمير
يعود عليها ، إلا إن جعلت للنعت ، ولا تُجعل بمعنى (الذي) فإن ذلك لا

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) في الشرح : " مذكراً " وهو سهو من الناسخ ، والمثبت دلٌّ عليه السياق ، وهو في شرح ابن
عصفور بهذا اللفظ .

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي ، صاحب الكسائي ، له تصانيف في نحو أهل الكوفة ، توفي
عام (٢٠٩ هـ) . تنظر ترجمته في : البلغة (٢٧٩) ، وإشارة التعيين (٣٧١) ، والأعلام
(٧٧ / ٩) .

(٤) ينظر : الارتشاف (٣ / ١٠٥٧) .

(٥) في الشرح : " ولأنها " وهي زيادة من الناسخ لا موجب لها .

يجوز^(١) ، وقد يجوز عند هشام إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف على أن تكون زائدة كما تقدم^(٢) .

ويجوز في هذه المسائل من حروف العطف ما جاز في المسائل المتقدمة ، ويمتنع معها ما امتنع معها ، هذا إذا عطفت على الفاعل جملة ، وإن عطفت على الفاعل مفرداً نحو : قام زيدٌ وعمروٌ ، جاز لك الإخبار عن الأول وعن الثاني ، فإن أخبرت عن الأول لم تستعمل من حروف العطف إلا (الواو) خاصة ؛ لأنها لا تغيّر معنى الكلام ، وغيرها من حروف العطف ينقل معنى الكلام عما كان عليه إلى معنى آخر ، فإنه إذا كان معنا : قام زيدٌ وعمروٌ ، وأردنا الإخبار عن (زيد) وعطفت (بالواو) كان الكلام بعد الإخبار على معناه قبل الإخبار إذ كنّا قبل الإخبار لا نعلم^(٣) من القائم أولاً ، وكذلك بعد الإخبار ، وغيرها من حروف العطف ليس كذلك .

أمّا (الفاء) فلو عطفت بها لكان مفهوم الكلام أنّ الثاني بعد الأول بلا مهلة ، ولم يكن مفهوم الكلام قبل الإخبار هذا ؛ لأنه كان معطوفاً بالواو .

وأما (ثم) فللترتيب على التراخي ، فهو أولى في نقل معنى [الكلام]^(٤)

// وكذلك سائر حروف العطف فإنها مغيرة لمعنى الكلام ، فنقول مخبراً عن (زيد) من قولك قام زيدٌ وعمروٌ : الذي قام هو وعمروٌ زيدٌ ، لا بد من تأكيد الضمير المستتر في (قام) ؛ لأنّ الضمير المتصل المرفوع لا يعطف عليه إلا بعد التأكيد ، وإن أخبرت عن (عمرو) قلت : الذي قام زيدٌ هو عمروٌ ، ولا يجوز

(١) في الشرح : " قد يجوز " وهو سهوٌ من الناسخ ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٥٠٣) .

(٢) ينظر : الصفحة السابقة .

(٣) في الشرح : " نعلم " وهو تحريف ، والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، وهو في شرح ابن عصفور (٢ / ٥٠٤) .

أن تستعمل في الإخبار في هذه المسائل التي ذكرت^(١) في عطف المفرد على الفاعل من حروف العطف سوى (الواو) لما ذكر من قلب المعنى .

والإخبار بالألف واللام في هذا الفصل كالإخبار بالذي ، وإن أخبرت عن المشبه بالفاعل كان حكمه حكم الفاعل من اتفاق واختلاف غير أنه كلما كان رفع من الحروف أسماء ، وأردت أن تخبر عنه فإن ذلك المرفوع لا يتصل بعامله ؛ لأن الحروف لا تتصل بها المرفوعات ، فتقول : إذا أخبرت عن زيد من قولك : ما زيد قائماً : الذي ما هو^(٢) قائماً زيداً ، وإن أخبرت عن (قائم) من إن زيداً قائمٌ قلت : الذي إن زيداً هو قائمٌ ، عند من يجيز الإخبار عن المشتق^(٣) ، ومن لا يجيز ذلك لا يرى الإخبار عن (قائم) إلا إن كان الخبر [جامداً]^(٤) فإن الإخبار عنه [جائز] باتفاق^(٥) .

وحكم المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله أيضاً حكم الفاعل ، إلا أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إذا أريد الإخبار عنه بُني من الفعل اسم مفعول .

وإن أخبرت عن المبدل منه وهو (زيد) من قولك : قام زيدٌ أخوك ، ففيه خلاف^(٦) ، منهم من يبدل من (زيد) [ضميراً]^(٧) ويؤخره إلى آخر الكلام ويجعل (الأخ) بدلاً منه ، كما كان قبل الإخبار ، ومنهم من يخبر عن كل

(١) في الشرح : « ذكر » وما أثبتته موافق للسياق .

(٢) في الشرح : « هو » والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٣) وهو ابن الدهان ومن يرى مذهبه كما سبق ص (٣٨٠) .

(٤) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٥) في الشرح : « فإن كان » وهي زيادة لا معنى لها ، وما بين الحاصرتين دل عليه السياق .

(٦) ينظر في هذا الخلاف : الأصول (٢ / ٣٠٤) ، وشرح الرضي (٣ / ٣٤) ، والأسرار الصافية

(٥٥) ، ولباب الإعراب (٢٦٩) .

(٧) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٥٠٥) .

واحد منهما على انفراده ، فيقول على المذهب الأول : الذي قام زيدٌ أخوك ، ففي (قام) ضميرٌ يعود على (الذي) و (أخوك) بدل منه و (زيد) خبر (الذي) وبقي التابع تابِعاً والمتبوع متبوعاً ، ويقول على المذهب الثاني إذا أخبرت عن المبدل منه : الذي قام أخوك زيدٌ ، ففي (قام) ضمير يعود على (الذي) و (أخوك) بدل منه ، و (زيد) خبر ، وإذا أخبرت عن المبدل قلت : الذي قام زيدٌ هو أخوك ، (فهو) بدل من (زيد) ، (وهو) عائد على (الذي) . فإن قيل : المذهب الآخر يلزم منه إخراج البدل عن بابه بكونه خبراً للذي ، وقد كان قبل الإخبار عنه بدلاً ، فكما لا يجوز الإخبار عن ضمير الشأن لخروجه عن بابه فكذا البدل .

أجيب : بأنَّ البدل ليس كضمير الشأن ، فإن ضمير الشأن يلزم أن يكون مبتدأ ، والبدل قد ينتقل بوجه ما إلى الفاعلية ، فإنه يلي^(١) العوامل // وكأنَّ التقدير في قام زيدٌ أخوك : قام زيدٌ قام أخوك ، فيجوز تغييره بهذا النوع من التغيير ، إذ قد وجدناه يتغير عن حاله ، والصحيح في المذهب الأخير أن تخبر عن الأول الذي هو مبدل منه ، فتقول : الذي قام هو أخوك زيدٌ ، وتقدر^(٢) (هو) مطروحاً ، كأنه ليس في الكلام ، ويحل محله (أخوك) بعد أن تقدر أخوك هو ، لئلا يبقى (الذي) بلا عائد ، فتكون المسألة جائزة ، لكونها لم تخل عن ضمير يعود على الموصول .

وإن أخبرت عن الثاني الذي هو مبدلٌ لم يجز ، لخلو الجملة الأولى عن ضمير يعود على الموصول ؛ لأنك إذا أخبرت عنه قلت : الذي قام زيدٌ أخوك ، بقيت جملة الصلة بلا عائد فيها يعود على الموصول ، وهو غير جائز .

(١) في الشرح : " على " وهو تحريف ، والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٢) في الشرح : " وتعدد " ، وهو سهو من الناسخ ، وصوابه من شرح ابن عصفور (٢ / ٥٠٦) .

وإن أخبرت عن المنصوب ، فإن كان مفعولاً فيه من غير أن تتسع فيه قلت
مخبراً عن (اليوم) من قولك صمتُ يومَ الجمعة : الذي صمتُ فيه يومُ الجمعة .

فإن [قيل :]^(١) لم أحتج إلى (في) ، وكان (اليوم) دون (في) ؟

أجيب : بأنه لما لزم إضمار (اليوم) وقد كان منتصباً بتقدير (في) لزم أن
يعود (في) ؛ لأن المضممر يرد الأشياء إلى أصلها ، ولا يجوز حذف الضمير العائد
على الموصول ؛ لأنه إن حذف بدون حرف الجر يلزم أن يكون حرف الجر معلقاً
عن العمل ، وهو غير جائز ، وإن حذف مع حرف الجر يكون قبيحاً ؛ لأنه ليس
في الكلام ما يدل على حرف الجر المحذوف .

وإن أخبرت عن (اليوم) في المسألة المتقدمة بالألف واللام قلت : الصائمُ أنا
فيه يومُ الجمعة ، ولا يجوز حذف (فيه) لما تقدّم ، هذا إذا لم يتسع فيه ، فإن
اتسع فيه وأخبرت عنه (بالذي) قلت : الذي صمته يومُ الجمعة ، فيجوز حذف
العائد ؛ لأن المانع من حذفه مُنتَفٍ عند الاتساع ، وإن أخبرت بالألف واللام
قلت : الصائمة أنا يومُ الجمعة ، ولا يجوز حذف العائد لعدم الطول .

ومما جاء فيه الضمير العائد محذوفاً بعد الاتساع قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَاتَّقُوا
يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ فأصله : (تجزي فيه) فاتسع فصار
(تجزيه) ثم حذف فصار (تجزي) ، ولا دليل على حذفه بعد الاتساع إلا
القياس ، فإنه إن حذف قبل الاتساع جاء في ذلك كثرة الحذف ، وكان في ذلك
أيضاً حذف حرف ، وليس في الكلام ما يدل عليه ، وإن حذفته بعد الاتساع لم
يكن فيه شيء من ذلك .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، وهو في شرح ابن عصفور (٥٠٧ / ٢) .

(٢) سورة البقرة من الآية (٤٨) ، ومن الآية (١٢٣) .

وإن كان المنصوب المخبر عنه مفعولاً معه ففيه خلاف ، // فالأخفش يمنع الإخبار عنه^(١) ؛ لأنَّ الإخبار عنه يغيره عن حاله قبل الإخبار ؛ لأنَّك إذا أخبرت عن (الطيالة) من قولك : جاء البردُ والطيالةُ ، جعلت موضع (الطيالة) ضميراً ، وأدخلت الواو عليه ، وأخبرت (الطيالة) إلى آخر الكلام بغير واو ؛ لأنَّ الواو قد أدخلتها على الضمير ، فيكون في ذلك تغييراً للمفعول معه ويقع اللبس ؛ لأنَّ المفعول معه لا يعرف إلا باقترانه بالواو ، وغير الأخفش يجيز الإخبار عنه ، والصحيح قول الأخفش .

وإن كان المنصوب المفعول له ففي الإخبار عنه خلاف^(٢) ، منهم من أجازته ؛ لأنَّ الإخبار لم ينقله عن حاله قبل الإخبار ؛ لأنَّه إذا أخبر عنه لزم معه شرط من شروطه ، وهو ثبوت [اللام]^(٣) ، فتقول إذا أخبرت عن (إجلال) من قولك قمت إجلالاً لك : الذي قمتُ له إجلالاً لك ، ولا يجوز أن يتقدم (لك) على (إجلال) ؛ لأنَّه معمول له ، والمصدر لا يتقدم عليه معموله ؛ لأنه^(٤) من صلته ، والصلة لا تتقدم على الموصول ، ومنهم من منعه ؛ لأنَّ الإخبار عنه يغيره عن حاله قبل الإخبار ، فإنه اسمٌ ظاهر منصوب ؛ لأنَّه فعل لفاعل الفعل المعلن ، فإذا أخبر عنه تغير عن كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلن ، وإذا تغير بالإخبار عن حاله لم

(١) جاء في ارتشاف الضرب (٣ / ١٠٦٥) : « مذهب أبي الحسن ، أنه لا يجوز الإخبار به ، وصححه ابن عصفور ، وإلى الجواز ذهب غيرهما ، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع ، فتقول في جاء البرد والطيالة : الذي جاء البرد وإياها الطيالة ، والجائي البرد وإياها الطيالة » وينظر : الأسرار الصافية (٥٦) .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف (٣ / ١٠٦٤) : « المفعول من أجله في الإخبار به خلاف ، صحح ابن عصفور المنع ، وإلى الجواز ذهب ابن الضائع » وينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٠٩) ، وشرح الجمل لابن الضائع (٢ / ٢٨٧) ، والمُلخص (١٨٥) .

(٣) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٥٠٨) .

(٤) في الشرح : « لأن » وهو سهو .

يجز الإخبار عنه ، والصحيح هذا .

وإن كان المنصوب مفعولاً مطلقاً ففيه خلاف^(١)، منهم من منع الإخبار عنه؛ [لأنه] غير مفيد ، إذ الفعل يعطي ما يعطيه هو ، والمجيز يجيز الإخبار عن المفعول المطلق إذا كان في الإخبار عنه فائدة، كما تخبر عن (ضَرَبَ) من قولك: ضربتُ زيداً ضرباً شديداً ، فتقول : الذي ضربتهُ زيداً ضربٌ شديداً ، والصحيح الإخبار عنه إذا كان فيه فائدة^(٢) .

وإن كان المنصوب مفعولاً به ، فإن كان الفعل متعدياً إلى واحد ففي الإخبار عنه تقول : الذي ضربتهُ زيداً ، وقد يجوز حذف العائد للطول ، وإن كان متعدياً إلى اثنين ، فإن كان من باب (أعطيت) ففي الإخبار عن المفعول [الأول] تقول : [^(٣)] الذي أعطيتهُ درهماً زيداً ، وبالألف واللام : المعطيهُ أنا درهماً زيداً .

ويجوز حذف العائد مع (الذي) ، ولا يجوز مع الألف واللام ؛ لما تقدم^(٤) .

وإن أخبرت عن المفعول الثاني بالذي قلت : الذي أعطيتهُ زيداً درهماً ، وإن أخبرت بالألف واللام قلت : المعطيهُ أنا زيداً درهماً ، ولا يجوز حذف العائد مع الألف واللام لما تقدم ، وقد يجوز الحذف ، وإنما قدم ضمير (الدرهم) على (زيد) ؛ لأنه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً لم يؤت به منفصلاً ،

٩٩ / و

ولا يجوز تقديمه ووصله بالفعل إلا إذا عُدِمَ اللبس نحو قولك : // أعطيتُ زيداً درهماً ، وكسوتهُ جُبَّةً ، فإنه إذا أخبرت عن الثاني من مثل مفعولي هذين الفعلين

(١) ينظر في هذا الخلاف : الأصول (٢ / ٢٩٨) ، والغرة لابن الدهان (٣ / ٣١٩) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٥٩) .

(٢) والفائدة هنا حصلت بالوصف .

(٣) سقط من الشرح ، والمثبت دل عليه السياق .

(٤) وهو جواز حذف العائد لطول الصلة ، ومنع جوازه لقلة طولها .

جاز لك أن تصل ضمير المُخْبِرِ عنه بالفعل ، وتقدمه على المفعول الأول ؛ لأنه يعلم الآخذ والمأخوذ والمكسوّ والمكسو به .

وإن كان في المسألة لبسٌ لم يجز تقديمه ووصله بالفعل ، فإنك إذا أردت أن تخبر عن (عمرو) من قولك : أعطيتُ زيداً عمراً ، فإن أخبرت عنه وقدمته على (زيد) ووصلته بالفعل لم يُعلم المُعْطَى من المُعْطَى له فتقول في الإخبار عن (عمرو) من المثال المتقدم : الذي أعطيتُ زيداً إياه عمراً ، ولا يجوز حذف هذا العائد ؛ لأنه جرى مجرى الظاهر في عدم الاتصال ، وقد جرى مجراه في عدم الحذف إذا تقدم على الفعل فقلت : إياك أكرمتُ ، فإنه لا يحذف أبداً ، فلذلك عومل في الإخبار تلك المعاملة .

وإن كان المتعدي إلى اثنين من باب (ظننت) فإن أخبرت عن الأول (بالذي) قلت : الذي ظننتُهُ منطلقاً زيدٌ ، وقد يجوز حذف العائد كما تقدم ، ومنهم من منعه ؛ لأنَّ أحد هذين المفعولين مبتدأ والآخر خبر ، ولا يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر ، وبالعكس^(١) .

والصحيح أنه يجوز حذفه ؛ لأنه لم يُحذف إلا للعلم به ، وقد يُحذف المبتدأ للعلم به ، وكذا الخبر ، وإن أخبرت عن الأول بالألف واللام قلت : الظائنه أنا قائماً زيدٌ ، وقد يجوز حذف العائد هنا مع الألف واللام قليلاً ؛ لأن الكلام قد طال بالمفعولين ، وإن أخبرت عن المفعول الثاني بالألف واللام ، فإن كان مشتقاً فالخلاف فيه كالخلاف في خبر المبتدأ إذا كان مشتقاً .

وإن كان جامداً فلا خلاف في الإخبار عنه ، فتقول إذا أخبرت عنه (بالذي) : الذي ظننتُهُ زيداً منطلقٌ ، ويجوز حذف العائد ؛ لأنَّ في الكلام ما يدل عليه .

(١) ينظر في هذا الخلاف : المقتضب (٣ / ٩٣) ، والأصول (٢ / ٢٨٤) ، وشرح الرضي

ولا يجوز أن تُقدم ضمير الثاني إذا أُخبرت عنه على المفعول الأول ، وتصله
بالفعل إلا إذا عدم اللبس وعلم ما المُخْبِرُ وما المخبر عنه ، فإن وقع اللبس لم يجوز
نحو أن تخبر عن (عمرو) من قولك : ظننتُ زيداَ عمراً ، فإنك إن أُخبرت عنه
وقدمت ضميره على (زيد) ووصلته بالفعل لقلب المعنى ، وصار (عمرو)
المظنون ، وقد كان قبل التقديم : زيدٌ الذي ظنَّ عمراً .

وإن كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفعولين ، فإن أُخبرت عن الأول (بالذي)
قلت : الذي أعلمُته عمراً منطلقاً زيداً ، ولا يجوز حذف هذا الضمير ؛ لأنَّ
ما يكون هذا الضمير في موضعه لا يجوز حذفه ؛ لأنه بمنزلة الفاعل ، والفاعل
لا يحذف ، وكذلك إن أُخبرت عنه بالألف واللام ، فإن أُخبرت عن الثاني وكان
الإخبار (بالذي) قلت : الذي أعلمتُ زيداَ إِيَّاهُ منطلقاً عمرو ، ولا يجوز أن
تقدم (إِيَّاه) على (زيد) وتصله ؛ لأنه يلتبس ، ويصير (عمرو) [هو]^(١)
الذي أعلممَ بانطلاق (زيد) ، وقد كان المعنى قبل أن تقدمه وتصله بالفعل على
أنَّ (زيداَ) هو // الذي أعلممَ بانطلاق (عمرو) ، فإنَّ عدم اللبس جاز اتصاله
بالفعل ، كما إذا أُخبر عن (هند) من قولك : أعلمتُ زيداَ هنداً ضاحكةً قلت :
الذي أعلمتُها زيداَ^(٢) ضاحكةً هنداً ، ولا يجوز حذف الضمير المتصل^(٣) ؛ لأنَّه قد
أجرى بجرى الظاهر ، فإنَّ عُدِّي إليه فعل ضميره المتصل إذا قيل : ضربت إِيَّاي ،
ولا يجوز ذلك في المضمرة المتصلة فتقول : ضربتني إلا في الأبواب المعلومة ، وقد
يجوز حذفه - أعني الضمير المنفصل - في قليل من الكلام بحيث لا يقاس عليه ،

(١) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٥١١) .

(٢) في الشرح : « عمراً » وهو سهو من الناسخ .

(٣) في الشرح : « المنفصل » وهو سهو من الناسخ .

كقوله تعالى^(١) : ﴿ أَيِّنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ والأصل :
تزعمونهم إياهم ، فحذف العائد على (الذي) وهو الضمير المتصل
بـ (تزعمون) ثم ناب منابه المنفصل فَحُذِفَ لِنِيَابَتِهِ مناب المتصل المحذوف .

وإن أخبرت عن المفعول الثالث (بالذي) قلت : الذي أعلمته زيدا عمراً
إياه منطلقاً ، ولا يجوز اتصال هذا الضمير إلا إذا غُدم اللبس كما تقدم ، وكذلك
لا يجوز حذفه للعلة التي تقدم ذكرها ، وإذا كان هذا المفعول الثالث مشتقاً ففيه
الخلاف [المتقدم]^(٢) .

واعلم أن اسم (كان) واسم (ليس) حكمهما حكم المبتدأ^(٣) ، غير أنك
تخبر عن اسم (كان) بالذي وبالألف واللام ؛ لأنَّ (الذي) دخل عليه فعل
متصرف ، ولا تخبر عن اسم (ليس) إلا (بالذي) خاصة ؛ لأنَّ (الذي) دخل
عليه فعل غير متصرف ، فلا يُصاغُ منه اسم فاعل ولا اسم مفعول .

(١) سورة القصص من الآية (٦٢) والآية (٧٤) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل وهو في شرح ابن عصفور (٥١٢ / ٢) .

(٣) في الشرح وبعد قوله : « حكم المبتدأ » قوله : « وكذلك اسم ليس » وهي زيادة لا معنى لها .

ص : « و (ما) الاسمية موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة وتامة بمعنى شيء ، وصفة ، و (من) كذلك إلا في التمام والصفة »^(١) .

ش : لما كان في المبنيات أسماء لفظها موافق للفظ الموصول لم يجعل لها باباً برأسه ، وذكرها في باب الموصولات كما ذكر ما يوافق اسم الفعل في اللفظ من الأسماء المبنية في باب أسماء الأفعال كباب (فَجَارِ) و (فَسَاقِ) و (قَطَامِ) ، ولم يذكر (ما) الحرفية هاهنا وإن كانت موافقة لـ (ما) الموصولة في اللفظ ؛ لأنها لم تكن من الأسماء المبنية ، وكذا سبب إيراد أقسام (من) في باب الموصول ، ولم توجد (من) إلا اسمية . و (ما) الاسمية على ستة أقسام :

١٠ - الأول : موصولة نحو : عرفتُ ما عرفته ، وإن كانت موصولة تكون لمجموع الموصوف والصفة ، بخلاف (الذي) فإن الموصوف مقدرٌ معها^(٢) .
فلذلك تقول في قولك : أعجبنى ما صنعت : أعجبنى الشيء الذي صنعت ، فتفسرها بالشيء ، و (الذي) جميعاً فهذا يَدُلُّكَ على أنها للموصوف والصفة جميعاً ، وقد تقدم ذكر (ما) الموصولة^(٣) .

١٠٠ / و - الثاني : الاستفهامية // كقوله تعالى^(٤) : ﴿ وَمَا تَلَّكَ يَمِينِكَ ﴾

١٥ وكقولك : ما صنعتك ؟ وما فعلت ؟

- الثالث : الشرطية مثل قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسأها نأت

(١) الكافية (١٥٤) .

(٢) ينظر الفرق بين (ما) الموصولة والذي في : بدائع الفوائد (١ / ١٤٤) فما بعدها .

(٣) ينظر ص (٣٥٦) فما بعدها .

(٤) سورة طه من الآية (١٧) .

بخير منها ﴿^(١) وقوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾
وقوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ومثل
قولك : ما تصنع أصنع ، واستعمال (ما) الاستفهامية والشرطية لما لا يعقل
كالموصل الرابع : الموصوفة ، وهي نكرة توصف تارة بمفرد مثل قولك : مررت بما
معجب لك ، وتارة بجملة مثل قول الشاعر ^(٤) :

رُبَّمَا تَكَرَّهَ النَّفُوسُ مِنْ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

فقوله : تکره النفوس ، جملة واقعة صفة لـ (ما) كأنه قيل : رب شيء
تکره النفوس من الأمر .

ولو قيل : إنَّ (ما) هذه هي التي في قولك : رُبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، لكان مستقيماً ،
وهي المهیئة لدخول (رُبَّ) على الجملة ، وإنما استحسِن الأول إجراء لـ (رُبَّ)
على بابها الكثير ، فإنَّ بابها الكثير دخولها على نكرة مفردة موصوفة ولما يلزم من
حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فإنَّه على تقدير أن تكون (ما) مهیئة
لدخول (رُبَّ) على الجملة كان قوله : « من الأمر » صفة لمفعول محذوف

(١) سورة البقرة من الآية (١٠٦) ، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو حيث يقرآن بفتح النون والسين
وهمزة ساكنة بين السين والهاء ، وقرأ الباقون (نَسَهَا) بضم النون وكسر السين من غير همزة ،
ينظر : الإقناع (٢ / ٦٠١) ، والنشر (٢ / ٢٢٠) .

(٢) سورة آل عمران من الآية (١١٥) .

(٣) سورة المزمل من الآية (٢٠) .

(٤) جاء هذا البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت (٥٠) وكذلك في ديوان عبيد بن الأبرص (١١٢)

ونسب إلى غيرهما وهو من الخفيف . والبيت من شواهد سيويوه (٢ / ١٠٩) ، والمقتضب

(١ / ١٨٠) ، ومعاني الحروف (٨٨) ، والمقتصد (١ / ١٢٩) ، والخزانة (٦ / ١٠٨) .

قوله : " فرجة " بفتح الفاء الانفراج من الأمر وغيره وبالضم ما يرى في الحائط ونحوه . " العقال "

الحبل الذي يعقل به البعير . ينظر : اللسان (فرج) ، (وعقل) .

لدخول (رُبَّ) على الجملة كان قوله: «من الأمر» صفة لمفعول محذوف ل(تكره) ، كأنه قيل : ربما تكره النفوس شيئاً من الأمر ، فيكون (من الأمر) صفة لقوله (شيئاً) والموصوف محذوف وأقيم الصفة مقامه ، وحذف الموصوف وإقامة الصفة جاراً ومجروراً في موضعه قليل، وأما إذا جعل (ما) نكرة موصوفة، يكون الضمير العائد على الموصوف محذوفاً وحذف الضمير العائد على الموصوف و (من الأمر) مبينٌ له .

اعلم أن (ما) في البيت إذا كانت هي التي تكون مهية لدخول (رُبَّ) على الجملة تكون حرفاً وتخرج عن الاستدلال بها حينئذٍ^(١) .

- الخامس : أن تكون تامة بمعنى شيء، أي : نكرة من غير صلة ولا صفة ، كقوله تعالى^(٢) : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ أي : فنعمة شيئاً هي ؛ لأنّ (ما) هاهنا بمنزلة الضمير في (نعم) ، والمضمر بعده هو المخصوص بالمدح ، فوجب أن يكون اسماً مستقلاً ، وكذلك (ما) في التعجب على مذهب سيويه^(٣) ؛ لأنها عنده في معنى : شيءٌ أحسنُ زيداً ، وسيأتي ذكر ذلك^(٤) .

السادس : الصفة كقولك : اضربه ضرباً ما ، أي : ضرباً أيّ ضرب^(٥) .

قال صاحب التسهيل^(٦) : اختلف في (ما) من نحو قولهم : لأمرٍ ما جدع

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل للمصنف (٤٨٦ / ١) ، والتخمير (٢ / ٢٠٤) ، والخزانة (٦ / ١٠٨) فما بعدها .

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٧١) .

(٣) ينظر : كتاب سيويه (١ / ٧٢ ، ٧٣) .

(٤) جاءت في الشرح : « أو شيئاً في ذكر ذلك » وهو تصحيف ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٨٧) .

(٥) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٣٢ - ٧٣٤) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٢١٦) .

قصيرٌ أنفه^(١) ، فالمشهور أنها حرف زائد منبئة على وصف مُرَادٍ لائقٍ بالمحل ،
وقال قوم : هي اسم وصف به ، والأول أولى ، لأنَّ زيادة (ما) عوضاً من
محدوف // ثابت في كلامهم ، من ذلك قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت ، فزادوا
(ما) عوضاً من (كان) ، ومن ذلك قولهم : حيثما تكن أكن ، فزادوا (ما)
عوضاً من الإضافة ، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما)
إلا وهي مردفة بمكمل^(٢) كقولهم : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، وأطعمنا شاةً كلَّ
شاةٍ ، وهذا رجلٌ ما شئتَ من رجلٍ ، فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية
واقتران الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه .

قال صاحب المفصل^(٣) : وهي يعني (ما) في وجوه استعمالاتها : مبهمة
تقع على كل شيء ، أي : لا تختص بما لا يعقل عند الإبهام ، فلذلك تقول :
للشبح رُفِعَ لك من بعيد لا تشعر به : ما ذاك ؟ فإذا شعرت أنه إنسان قلت : من
هو ؟ وقد جاء^(٤) : سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّا لَنَا ، وسبحان ما سَبَّحَ الرعدُ بحمده .
وقد وجه بأمرين^(٥) :

- أحدهما : صحة إطلاقها على أولي العلم ، وإن لم يكن مبهماً ، قال
تعالى^(٦) : ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ .

(١) ينظر : المستقصى (٢ / ٢٤٠) ، وجمع الأمثال (٢ / ١٩٦) وقصير : هو قصير بن سعد
اللخمي ، وهذا المثل قالته الزباء حين قطع قصير أنفه ليحتال في الدخول عليها للانتقام منها بسبب
قتلها لجديمة الأبرش . ينظر قصة هذا المثل في : جمع الأمثال (١ / ٢٣٣) وما بعدها .

(٢) في الأصل : « مكمل » وهو سهو من الناسخ .

(٣) ينظر : المفصل (١٤٦) .

(٤) تقدم تخريج هذا القول ص (٣٥٧) .

(٥) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٨٧) .

(٦) سورة النساء من الآية (٢٤) .

- والثاني: أنه لما كان الباري لا تدرك حقيقته صحَّ التعبير باللفظ المبهم عنه^(١). ويصيب ألفها القلب والحذف، فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب: «قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مه، فقيل: هلك رسول الله ﷺ»^(٢).

والقلب في (ما) الجزائية عند إلحاق (ما) الزيدة بآخرتها كقوله: ﴿مَهَّمَا تَأْتِنَا [بِهِ] مِنْ آيَةٍ﴾^(٣)، فإن (مهما) أصله (ماما)^(٥) عند سيويه^(٦) فقلبت الألف الأولى (هَاءً) كراهة اجتماع المثلين، وكانت أولى من الثانية لئلا يتوهم [أن]^(٧) التغيير للوقف أو للتخفيف.

والحذف في الاستفهامية عند إدخال حروف الجر عليها وذلك قولهم: فيم، وبم، وعم، ولم، وإلام، وعلام، وحتّام. ١٠
قوله: «ومن كذلك».

أي (من) جاء بجيء (ما) إلا في التمام والصفة، فبقيت الموصولة والاستفهامية، والشرطية، والموصوفية، وهي تختص بأولى العلم وتقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، ولفظه مذكر، والحمل على اللفظ هو

(١) ينظر: الإيضاح للمصنف (١ / ٤٨٧).

(٢) ينظر: المفصل (١٤٦).

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح.

(٤) سورة النساء من الآية (١٣٢).

(٥) في الشرح: «ما»، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٨٨).

(٦) ينظر: كتاب سيويه (٣ / ٦٠).

(٧) سقط من الشرح، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٨٨).

الكثير ، وقد يحمل على المعنى قال الله تعالى^(١) : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ
وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا ﴾ بتذكير الأول وتأنيث الثاني ، وقال تعالى^(٢) :
﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وقال الفرزدق^(٣) :

نكن مثل من يا ذنب يصطحبان

وإذا حملت على اللفظ جاز أن تحمل بعد ذلك على المعنى كما في الآية
الأولى ، وإذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ، وسره هو أن
المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ، ويضعف بعد اعتبار المعنى
أن يرجع إلى الأضعف .

مثال (من) الموصولة تقدم^(٤) ، والاستفهامية قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ
مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ وقولك : من أبوك ؟ ومن ضربت ؟ والشرطية قوله تعالى^(٦) :
﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ وقولك : من تكرم أكرم ،
والموصوفة قولك : [رُبَّ]^(٧) من يكرمني ، وقولك : مررت بمن محسنٍ لك ،
وقول الشاعر^(٨) :

(١) سورة الأحزاب من الآية (٣١) .

(٢) سورة يونس من الآية (٤٢) .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت ص (٢٦٧) .

(٤) ينظر ص (٣٥٨) .

(٥) سورة النساء من الآية (٨٧) .

(٦) سورة البقرة من الآية (٢٦٩) .

(٧) سقط من الشرح والمثبت من شرح المصنف للكافية (٧٣٥ / ٣) .

(٨) القائل : عبد الله بن همام كما في حماسة البحري (١٧٥) ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد سيبويه (١٠٩ / ٢) ، والأصول (٤٢١ / ١) ، وشرح التسهيل لابن مالك

(١٢٥ / ١) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٨٠ / ١) ، وشفاء العليل (٢٣٨ / ١) .

ألا رُبَّ من تَغْتَشُّه لك ناصحٌ ومؤتمنٌ بالغيبِ غيرُ أمينٍ
وأجاز الكوفيون^(١) أن تقع زائدة كما في قول الشاعر^(٢) :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عليَّ وليتها لم تحرم
ف (مَنْ) زائدة ، ولا حجة فيه لوجهين :

- أحدهما : أن الرواية المشهورة : (يا شاة ما^(٣) قنص) بزيادة (ما)^(٤) .

- والثاني : أنّ (مَنْ) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة

موصوفة (بقنص) على تقدير : يا شاة إنسان قنص ، ووصف (بقنص) وهو

اسم موضوع موضع المصدر تقديره : يا شاة إنسان قانص ، فيكون على هذا من

باب رجل عدل - أعني من باب الوصف بالمصدر - والحمل على هذا أولى ؛

لأنه تقدير شائع سائغ أمثاله بإجماع ، إذ ليس فيه إلا حذف الموصوف وإقامة

الصفة مقامه ، والوصف بالمصدر ، وأمثال ذلك كثيرة ، بخلاف ما ذكره

الكوفيون ، فإن الأسماء بابها ألا تزداد ، ولم تحفظ زيادتها في موضع من المواضع .

(١) في شرح التسهيل وغيره: « وأجاز الكسائي » ينظر: شرح القوائد السبع لابن الأنباري (٣٥٣) ،
وشرح التسهيل لابن مالك (٢١٦ / ١) ، والأزهية (١٠٣) ، ومغني اللبيب (١ / ٣٢٩) ،
وشفاء العليل (١ / ٢٣٩) .

(٢) قائله عنزة العبسي ، ينظر ديوانه ص (٢٨) ، وهو من الكامل . والشاهد في : تأويل مشكل
القرآن (٢٦٦) ، ومعاني الحروف (١٥٥) ، وشرح الرضي (٣ / ٥٥) ، وشرح ابن يعيش
(٤ / ١٢) ، والمساعد (١ / ١٦٤) ، والخزانة (٦ / ١٣٠) ، وفي الشرح : « وليته » وهو
تحريف .

(٣) في الشرح: « من » وهو سهو من الناسخ ، والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢١٦) .

(٤) وهي رواية الديوان ، ورواية ابن الأنباري في شرح القوائد السبع (٣٥٣) ، والزوزني في شرح

المعلقات (١٨٢) حتى قال البغدادي في الخزانة (٦ / ١٣٠) : « وهي رواية شراح المعلقات ،

ولم يرو أحد منهم الرواية الأولى » أي : يا شاة من .

وزعم قطرب^(١) أنَّ (مَنْ) تقع على ما لا يعقل دون مشاركة من يعقل ،
وجعل من ذلك قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَزَقِينَ ﴾ .

وهذا الذي زعمه غير مرضي ، إذ لا دليل عليه ، وإنما تقع على ما لا يعقل
إذا كان مع من يعقل شمولاً كقوله تعالى^(٣) : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، أو تفصيلاً بعد شمول الصنفين كقوله تعالى^(٤) :
﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ .

وإذا استفهم الواقف بـ (من) عن نكرة قابل حركته في لفظ الذاكر بما
يجانسها من حروف المد ، تقول إذا قال : جاءني رجل^(٥) . منو؟ وإذا قال :
رأيت رجلاً . مناً؟ وإذا قال : مررت برجل . مني؟ وفي التثنية منان ومئين ،
وفي الجمع // منون ومئين ، وفي المؤنث : منه ، ومنتان ، ومنتين ، ومنتات ،
والنون والتاء ساكتان^(٦) .

والشرط في هذا أن يكون واقفاً ، وأن يكون المستفهم عنه نكرة ، أما الوقف
فلأنها زيادة على خلاف الأصل فشُرِّطَ له الوقف ؛ لأنَّ الوقف محل^(٧) يقبل
التغيير . وشرطه أن يكون المستفهم عنه نكرة ؛ لأنه^(٨) الذي يحتاج إلى تمييزه

(١) تقدم رأي قطرب وتخرجه ص (٣٦) .

(٢) سورة الحجر من الآية (٢٠) .

(٣) سورة النور من الآية (٤١) .

(٤) سورة النور من الآية (٤٥) .

(٥) في الشرح : « لرجلٍ » ، والمثبت من الفصل ص (١٤٧) .

(٦) ينظر : الفصل (١٤٧) .

(٧) في الإيضاح للمصنف : « ممل » ينظر : (١ / ٤٨٩) .

(٨) في الشرح : « لأن » وهو سهو .

بالاستفهام غالباً ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني رجلٌ ، وضربت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، كان اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً ، فدل ذلك على أن النكرات تحتاج إلى تمييزها في الاستفهام عنها أكثر من احتياج غيرها ، وكانت بهذا أليق فزادوا حرف اللين ليدلوا على المُستفهم عنه بما يجانس إعرابه .

ثم لما كانت النكرة قد تكون مؤنثة ومذكرة ومثناة ومجموعة اختلف أصحاب هذه [اللغة] ^(١) ، فمنهم - وهم الأكثرون - من يرى الدلالة على ذلك بأن يزيد في التثنية والجمع نفس ما يكون آخر المثني والمجموع على حسب أحواله من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ ، فيفهم منه الإعراب والحال جميعاً ، فإذا قال : مَنانٍ ، عَلِمَ أنه مُسْتَفْهِمٌ عن مرفوعٍ مثني وكذلك جميع الأمثلة ، فإن اتفق ألا يمكن اجتماع الدالتين رجح الدلالة على حال الذات نفسها على الدلالة على الإعراب كما إذا قال : ضَرَبْتُ امِراً ، فتقول : هذه مَنهُ ؟ وليس فيه إلا ما يدل على التأنيث ، كأنه جعل معرفة الذات أولى من معرفة الإعراب .

واللغة الأخرى : ألا يُعتد إلا بما يدل على الإعراب ، فهؤلاء استغنوا بالأحرف الثلاثة ^(٢) عن غيرها ؛ لأنَّ المعنى الذي قصدوه يحصل بها فيقولون : مَنو ^(٣) مَنّا ومَنِي في كل مُنْكَرٍ مُسْتَفْهِمٍ عنه مذكّرٍ أو مؤنثٍ أو مثني أو مجموع فالواو للمرفوع ، والألف للمنصوب ، والياء للمخفوض ، كما يقولون جميعاً [في الواحد] ^(٤) .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٨٩) .

(٢) في الشرح : " الثلاث " وهو سهو من الناسخ .

(٣) في الشرح : " منون " ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٠) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٠) .

وأما الواصل^(١) فيقول في هذا كُله : مَنْ يا فتى ، بغير علامة ، وقد ارتكب
من قال^(٢) :

أتوا ناري فقلت منون أنتم

شدوذين :

أحدهما : إلحاق العلامة في الوصل ، والثاني : تحريك النون .

هذا كله في النكرة ، وأما المعرفة فقياسه أنه غير محتاج احتياج النكرة على
ما تقدم ؛ لأنه في الغالب غير محتاج إلى الاستفهام عنه .

ومذهب أهل الحجاز فيه إن كان علماً أن يحكيه المستفهم كما نطق به ،

وإنما جرى في العلم الحكاية عند أهل الحجاز لما يتطرق إليها من الإجمال لكثرة

المسميات بالعلم الواحد ، فجرى فيها من اللبس المقدر مثل ما يجري // في النكرة ،

فقصدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد بالاستفهام عنه ، ولم يجعل العمل فيها

كالعمل في النكرة ، فرقاً بين المعرفة والنكرة ، ولم^(٣) يعكسوا ؛ لما ذكرناه من أن

الأكثر في الاستفهام عن النكرة ، فلو عكس لكثرت اللفظ وقيل الاختصار ؛ لأن

قولك : منو ، أخصر من قولك : من زيد ؟ ولأنه لا يمكن حكاية النكرة ؛ لأنك

لو قلت : جاءني رجل ، ثم قلت بعد ذلك : ضربت رجلاً ، وأنت تعني الدلالة

عليه لم يكن مستقيماً ، ولو حكيت بالألف واللام لكنت حاكياً لفظاً غير اللفظة

(١) ينظر : المفصل (١٤٧ ، ١٤٨) .

(٢) هو شمر بن الحارث الضبي . ينظر : الحيوان (٤ / ٤٨٢) وهو صدر بيت من الوافر وعجزه :

فقالوا : الجن قلت : عموا ظلاما

والبيت من شواهد سيويه (٢ / ٤١١) ، ونوادير أبي زيد (١٢٣) ، والمقتضب (٢ / ٣٠٧) ،

والخصائص (١ / ١٢٩) ، والتخمير (٢ / ٢١٤) ، ووصف المباني (٤٣٧) .

(٣) في الشرح : " ولما " والثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٠) .

الواقعة في كلام من تحكيه بخلاف العلم فإن ذلك غير جائز فيه^(١) .

فيقول لمن قال : جاءني زيدٌ . مَنْ زيدٌ ؟ ولمن قال : رأيتُ زيداً ، من زيداً؟
ولمن قال : مررتُ بزيد . من زيدٍ ؟ وإذا كانت المعرفة غير علم رفع لا غير ،
تقول لمن قال رأيت الرجل : مَنْ الرجل ؟ ومذهبُ بني تميم أن يرفعوا في المعرفة
ألبتة ، فإذا استفهم عن صفة العلم قيل إذا قال : جاءني زيد . المُنِي ؟ أي :
القرشي أم الثقفي ، والمنيان والمنيون^(٢) .

وإنما^(٣) فعل أصحاب هذه اللغة ذلك؛ لأنهم رأوا أن الصفة أولى بالاستفهام؛
لأن اللبس في العلم إنما جاء من أجلها ، ألا ترى أنك لو قدرت مسميات باسم
علم وكان تمييزها يكون أحدها^(٤) قرشياً والآخر تيمماً والآخر هذلياً لكان اللبس
إنما جاءك باعتبار الصفة ، فالاستفهام عنها أولى ، فلما قصدوا إلى الاستفهام عن
هذا اللبس على السامع أتوا في (مَنْ) باللفظ العام الذي يخصُّ الصفة من أولها
وآخرها ، وهو الألف واللام وياء النسب ووسطوا (مَنْ) بينهما فقالوا : المنيّ ،
وإنما خصوا الصفات المنسوبة ؛ لأنها هي التي كان التمييز عندهم في الغالب لها
فخصوها لذلك ، وإلا فقد تكون الصفة بغير النسب ، وأيضاً فإنهم لو استفهموا
بالألف واللام وحدها لم يُعرف أنه صفة إذ لا تختص الألف واللام بالصفة بخلاف
الياء معها فإنها مختصة بالصفة ، فيُعَلَم أن الاستفهام عن الصفة ، وزادوا همزة
الاستفهام لما وسطوا (مَنْ) وأدخلوا عليها الألف واللام ، فكأنهم استضعفوا
دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون^(٥) معها في الاستفهام^(٦) .

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٠) .

(٢) ينظر : المفصل (١٤٨) .

(٣) في الشرح : « إنما » والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩١) .

(٤) في الشرح : « أحدهما » وهو سهو .

(٥) في الشرح : « يكون » والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩١) .

(٦) في الإيضاح (١ / ٤٩١) بعد قوله الاستفهام : « فادخلوا همزة في أوله لقوة أمر الاستفهام » .

ص : « وأي وأية كـ (ما) وهي معربة وحدها ، إلا إذا حذف صدر صلتها ، وفي ماذا صنعت وجهان : ما الذي وجوابه رفع ، والآخر : أي شيء وجوابه نصب »^(١) .

ش : أي وأية كـ (ما)^(٢) // ، أي : تجيء موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ، وقد تجيء (أي) صفة دون (من) تقول : مررت برجل أي رجل ، والموصولة^(٣) كقولهم : أيهم خرج ، وأيتهن^(٤) خَرَجَتْ ، والاستفهامية كقولك : أي الرجلين عندك ؟ وأيهم حضر ؟ والشرطية كقولك : أيّاً تضرب أضرب ، وأيهم يأتني أكرمه ، والموصوفة كقولك : يا أيها الرجل ، وهي معربة في الاستفهام والشرط ، مبنية في الصفة ، منقسمة في الصلة إلى معرب ومبني ، أما إعرابها في الاستفهام والشرط دون بقية أسماء الاستفهام ؛ فلأنهم^(٥) لم يستعملوها إلا مضافة ، والإضافة من خواصّ الأسماء ، فقوي أمر الاسمية^(٦) فيها فرُدَّتْ إلى أصلها في الإعراب .

وأما بناؤهم لها إذا كانت موصوفة ؛ فلأنها غير مضافة ، أو لتأكيد الأمر المقتضي للبناء بدخول حرف النداء عليها .

وأما الموصولة فمذهب الخليل ويونس أنها معربة أبداً^(٧) ، وما ورد عنهم مما

(١) الكافية ص (١٥٥) .

(٢) في الشرح : " من " وهو سهو .

(٣) في الشرح : " الموصولة " بدون واو .

(٤) في الشرح : " وأيتهم " وهو تحريف من الناسخ .

(٥) في الشرح : " فلأنها " وهو سهو .

(٦) في الشرح : " الاستفهام " وهو سهو ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٢) .

(٧) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٩٨ ، ٤٠٠) ، ونتائج الفكر (١٩٨) ، وشرح ابن يعيش

(٣ / ١٤٦) ، والإنصاف (٢ / ٧١٢) .

يوهم البناء عند حذف صدر صلتها كقوله تعالى^(١) : ﴿ ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ وكقول بعض العرب^(٢) : اضرب أيهم أظلم ، جعله الخليل محكياً بقول مقدر ، وحكم يونس بتعليق القول قبلها ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، وهي عند سيبويه^(٣) مبنية على الضم إذا وقعت صلة محذوفة الصدر كما وقعت في قوله تعالى^(١) : ﴿ ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ .

ومعربة إذا وقعت صلتها تامة في الإعراب ، وعلّة الإعراب كعلّة إعراب الاستفهامية والشرطية .

ووجه البناء إذا كانت صلتها محذوفة الصدر : أنها لما تضمنت معنى الجر صارت محتاجة إلى أمر آخر من وجه آخر ، إذا كانت صلتها محذوفة فبنيت ، وقد جاء^(٤) في غير الأفصح معربة في تلك الحالة أيضاً ، والوجه فيه أنها أعربت لأجل الإضافة ، ولم يعتد بهذا التضمن ، كأنه جعل حذفها^(٥) من غير تضمن [كقوله تعالى]^(٦) : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾^(٧) في الوجهين جميعاً ، فإنه إذا

(١) سورة مريم الآية (٦٩) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٤٠١ ، ٤٠٢) .

(٣) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٣ / ٢٤) : « وما علمت أن أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا ، سمعت أبا إسحاق يقول : ما بين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما » .

وينظر : معاني القرآن للزجاج (٣ / ٣٣٩) ، والبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢ / ٨٧٨) ، والكشاف (٢ / ٥١٩) ، وبدائع الفوائد (١ / ١٧١) ، وشرح الرضي (٣ / ٦١) .

(٤) في الشرح : « جاز » ، وما أثبتته موافق للسياق .

(٥) في الشرح : « حذفاً » وهو سهو ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٢) .

(٦) في الشرح : « قولك » ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) سورة الروم من الآية (٤) .

ضمن المحذوف بنى ، وإن لم يضمن أعرب ، وبنائها أفصح ، فكذلك هاهنا^(١) .
والحجة على الخليل ويونس قول الشاعر^(٢) :

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

لأن حروف الجر لا تعلق ، ولا يضم قول بينها وبين ما يليها ، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء ، إذ لا قائل بخلاف ذلك^(٣) .

وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل قيل لمن يقول : جاءني رجل . أي ؟ بالرفع ، ولمن يقول : // رأيت رجلاً . أي ؟ ولمن يقول : مررت برجل ، أي ؟ وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاث : أيان ، وأيون ، وأيين ، وفي المؤنث : أيّة [وأيات]^(٤) .

١٠٣/و

وإنما اشترط أن تكون نكرة ؛ لأن النكرة هي التي يحتاج فيها إلى الاستفهام ، ولم يُشترط فيها أمر الوقف كما اشترط في (مَنْ) في الزيادات ؛ لأنها معربة في أصلها تقبل الحركات بخلاف (مَنْ) فإنها لا تقبل الحركات ، فلذلك جعل في (مَنْ) حروف المد واللين عوضاً عن الحركات ، ولما صحَّ دخول الحركات في (أي) اعتبر في الوصل جري الحركات ، فإن الحركات لا تكون إلا في الوصل ، ولما جرت الحركات في الوصل جرت فيه علامة التذكير والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ؛ لأنه باب واحد يجري على قياس واحد ، فإذا وقفت عليها جرت في

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٢) ، وأمالى ابن الحاجب (١ / ٥٥) .

(٢) هو غسان ، وقيل : عمان بن وعلة بن مرة ، وهو من المتقارب .

والشاهد في : المفصل (١٤٩) ، والمقدمة المحسبة (١ / ١٨٠) ، والتخمير (٢ / ٢١٨) ، وشرح ابن عقيل (١ / ١٦٢) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٢٠٨) .

(٤) سقط من الشرح ، والمثبت من المفصل ص (١٤٩) ، والإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٣) .

الوقف كالأسماء المعربة ، فإن وقفت على المرفوع والمجرور سكنت (أي) ، وإن وقفت على المنصوب أبدلت من التنوين ألفاً (أيا) ، وعلى المثني والمجموع بإسكان النون (أيان) (أيين) وعلى المؤنث قلب الياء هاءً (آية) ، وعلى المجموع بالألف والتاء ساكنة (آيات) ؛ لأن هذه أحكام ما [شُبّه به]^(١) ، هذا كله على لغة من يقصد التفرقة في الإعراب .

وأحوال الذات باعتبار المثني والمجموع والتذكير والتأنيث كلغة من يقول :
مَنُو ، وَمَنَا ، وَمَنَّة ، وَمَنَاتُ ، وَأَمَّا مَنْ لُغته التفرقة في الإعراب خاصّة دون الأحوال المذكورة فإنه يقول: أيُّ ، وأيُّ ، وأيًّا في الأحوال كلها كلغة من يقول:
مَنُو ، وَمَنِي ، وَمَنَا ، في الأحوال كلها ؛ لأنّ الحركة هاهنا بمثابة الحروف ثمة ومحلّه الرفع بالابتداء؛ لأنّه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه ؛ لأن التقدير:
أيُّ هو ، فيكون مبتدأ في الأحوال كلها ، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية ، ولا يستقيم أن يقال : أنّه معرب ؛ لفساد اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنّه يؤدي إلى أن يكون العامل في كلام المتكلم من كلام غيره ، وأمّا المعنى فلأنّه يصير تقديره : ضربتُ أيًّا ، وليس المعنى كذلك ، ولو قيل في الأفراد في قولك : أيُّ ، وأيًّا أنه^(٢) معربٌ ؛ لكان مستقيماً ، ويكون التقدير إذا قال : ضربتُ رجلاً فقال : أنا أيًّا ضربت ، فلو قاله كذلك^(٣) لكان معرباً باتفاق ، فكذلك إذا صح تقديره .

وأما في الرفع فواضح ، وإنما اختير غيره لوجهين :

- أحدهما : أن من جملة المجرور فيؤدي إلى إضمار الجار .

(١) سقط من الشرح ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٤٩٣) .

(٢) في الشرح : « وآية » وهو سهو من الناسخ .

(٣) في الشرح : « لذلك » ولعل جزءاً من الكاف الأولى لم يظهر بالمخطوط .

- والآخر : أن من جملة المسائل ، مسائل التثنية والجمع ، والجميع في المعنى وجه واحد ، ولا يمكن أن يكون في إِيَانٍ وأَيِّينٍ معرباً ، إذ لا يُقال : أَيِّينٍ ضربت ، فعلم أنه حكاية ، وكذلك // قولك : مَنْ زَيْدٌ؟ وَمَنْ زَيْدًا؟ وَمَنْ زَيْدٍ؟ (فـ مَنْ) والاسم بعده مرفوع المحل مبتدأ وخبراً ، وما في لفظ (زيد) من الرفع والنصب والجر حكاية^(١) .

فإن قيل^(٢) : إذا كان ما في لفظ (زيد) من الحركات حكاية فهل هو - أيّ (زيد) - حينئذٍ معرب أو مبني ؟

أجيب : بأنه معرب تقديرًا ، لتعذر الإعراب اللفظي ، والإعراب التقديري يكون للتعذر تارة وللإستثقال أخرى ، وإذا تعذر إعراب (قاضٍ) للإستثقال الضمة عليه فتعذر إعراب (زيداً) في : مَنْ زَيْدًا ، بالضم على حرف وجب له الفتح لمعنى أولى بالتعذر ، للإستحالة التلغظ بحركتين على حرف واحد دفعة واحدة .

وأما المعرفة فلا يحكي فيها ، فإذا قيل : رأيتُ عبدَ اللهِ ، تقول : أيّ^(٣) عبيدِ اللهِ ؟ لا غير ، أما غير العلم فلا أشكال فيه على ما مر في (من) ، وأما العلم فلأنك مُسْتَعْنٍ عن حكايته بما يظهر في (أيّ) من الحركات فلا وجه للحكاية التي هي خلاف الأصل ، وأيضاً فإنك لو حكيت فيما أن تحكي في الاثنين أو في أحدهما ، فإن حكيت في الاثنين فليس بجيد ، لكثرة مخالفة الأصل مع الاستغناء بالأول ، وإن حكيت بالأول كان فيه مخالفة للمعنى إذ حكيت غير المحكي ، وتركت المحكي ، وإن حكيت الثاني دون الأول غيرت ما لم يثبت فيه تغييرٌ ، وتركت

(١) المفصل (١٤٩) .

(٢) هذا القول وجوابه لابن الحاجب . ينظر : الإيضاح (١ / ٤٩٤ ، ٤٩٥) .

(٣) في الشرح : " لأي " والمثبت من المفصل (١٤٩) .

القابل للتغيير ، فتعذر تغييرهما أو تغيير أحدهما .

قال ابن عصفور^(١) : (أي) الموصولة لا يعمل فيها إلا المستقبل ، ولا يعمل فيها الماضي ؛ لأن (أيَا) اسم مبهم ، والماضي يقيد^(٢) ما يدخل عليه فيتناقضان تقول : اضرب أيَّهم في الدار ، ولا تقول : ضربت أيَّهم في الدار .

قال صاحب التسهيل^(٣) : « لا يلزم استقبال [عامله]^(٤) ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره ، وقال الكوفيون يلزم ذلك^(٥) ، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه كقوله تعالى^(٦) : ﴿ ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ وكقول الشاعر^(٧) :

فادثوا إلى حركم يأخذهُ أيُّكم شئتم وإلا فإياكم وإيانا

والاستفهامية سؤال عن بعض من كل ، فإن أضفتها إلى ما هي بعضه فلا تكون إلا معرفة سواء كان المضاف إليه مفرداً أو مثني أو مجموعاً تقول : أيُّ زيد أحسن ؟ وأيُّ الرجلين أحسن ؟ وأيُّ الرجال أحسن ؟

(١) ينظر : شرح الجمل (٢ / ٤٦٠) .

(٢) في الشرح : « بغير ما » وهو تحريف . والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٩٩ ، ٢٠٠) .

(٤) سقط من الشرح ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك .

(٥) ينظر : كتاب سيويه (٢ / ٣٩٩) ، وأمالي ابن الشجري (٣ / ٤١) ، والإنصاف (٢ /

٧١١) ، والهمع (١ / ٢٧٦) .

(٦) سورة مريم من الآية (٦٩) ، ويعني بها قراءة النصب ، نصب (أيَّهم) وهي قراءة الهراء وطلحة

ابن مصرف . ينظر : مختصر شواذ القراءات (٨٦) .

(٧) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط . والشاهد في : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٠٠) ،

والتذيل والتكميل (٣ / ٥٥) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٧٣٧) .

وإن أضفتها إلى ما تقع عليه كان نكرة سواء كان المضاف إليه مفرداً أو
مثنى أو مجموعاً تقول : أيُّ رجلٍ عندك ؟ وأيُّ رجلين ؟ وأيُّ رجالٍ ؟

ولا تستعمل [أيّ] الموصولة والشرطية والاستفهامية إلا مضافة لفظاً أو
تقديراً ، و (ما) الداخلة على (أيّ) الشرطية زائدة أو عوض // من الإضافة .
١٠٤/و

وقد تقع (أي) صفة ، ولا تكون صفة إلا لنكرة تقول : مررتُ برجلٍ أيّ
رجلٍ ؛ لأنّ (أيّا) إذا أضيفت إلى ما تقع عليه كانت نكرة ، وإذا قلت : مررتُ
برجلٍ أيّ رجلٍ ، فالرجل هو (أيّ) في المعنى ، ولو عُرِّفتُ للزم أن تكون بعضاً
مما تُضافُ إليه ، ولا يتصور ذلك في الصفة ، إذ الصفة أبداً هي الموصوف لا بعضه ،
وتفارقُ سائرَ الصفاتِ في أنّه لا يجوز حذفُ الموصوف وإقامتها مقامه ، لا تقول :
مررتُ بأيّ رجلٍ ، فإنّ المقصود بالوصف (بأيّ) التعظيمُ ، والحذفُ يناقض
معنى التأكيد والتعظيم^(١) .

اعلم^(٢) أنك تقول في (أيّ) قاصداً بها معنى (التي) : عليك من النساء
بأيّهن تُرضيك ، وبأيّتهن ترضيك ، قال الشاعر^(٣) :

أما النساءُ فأهوى أيّهن أرى للحُبِّ أهلاً فلا أنفكُ مشغوفاً
وقال آخر^(٤) :

إذا اشتبه الرشدُ في الحادثِ تِ فارضَ بأيّتها قد قديرُ

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٤٦٠) .

(٢) هذا نص ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل (١ / ٢٠٠) .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط . والشاهد في : شرح التسهيل (١ / ٢٠٠) ، والتذييل

والتكميل (٣ / ٥٥) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٧٣٨) .

(٤) لم أعثر على قائله ، وهو من المتقارب . والشاهد في : الهمع (١ / ٢٧٦) ، وشفاء العليل

(١ / ٢٢٨) ، والدرر (١ / ٦٠) .

و (ذو) بمعنى (الذي) وفروعه في لغة طيء ، ويتميز بعضها عن بعض
بالعائد أو بما هي له كقول الشاعر^(١) :

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ
وبناؤها هو المشهور ، وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب (ذو) بمعنى
صاحب^(٢) ، ويروى بالوجهين قول الشاعر^(٣) :

وإما كرامٌ مؤسرون أثيهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
ومنهم من يقول : ذاتُ فعَلتُ ، ودَوَاتُ فعَلن^(٤) ، بمعنى : التي فعلت ،
واللاتي فعَلن^(٥) .



٣٧٥٦

(١) هو سنان بن الفحل الطائي ، ينظر: شرح ديوان الحماسة للتريزي (٣ / ٧٣) ، وهو من الوافر.
والشاهد في : الأزهية (٢٩٥) ، وأمالى ابن الشجري (٣ / ٥٥) ، والملخص (١٩٠) ،
ولباب الإعراب (١٨٤) ، والخزانة (٦ / ٣٤) .

(٢) جاء في نتائج التحصيل (٢ / ٧٣٧) : « وحكى المروى في الأزهية : أن بعض طيء يثنيه ويجمعه
جمع ذي الصحابية ، قال ابن السراج : ويتعين إعرابه حينئذ » .

ينظر : الأزهية (٣٠٣) ، والتذليل والتكميل (٣ / ٥٤) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٤٧) ،
والمساعد (١ / ١٤٧) .

(٣) هو منظور بن سحيم الفقعسي ، ينظر : شرح ديوان الحماسة للتريزي (٣ / ٩١) وهو من
الطويل .

ويروى : فإما كرام مؤسرون لقيتهم

والشاهد في : شرح ابن يعيش (٣ / ١٤٨) ، والمقرب (١ / ٥٩) ، ومغني اللبيب
(٢ / ٤١٠) ، وشفاء العليل (١ / ٢٢٨) ، والهمع (١ / ٢٧٣) .

(٤) في الشرح : « فعلت » ، وما أثبتته أولى .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٠٧ ، ١٠٠٨) .

[ص] : « وفي ماذا صنعت وجهان »^(١) .

[ش] : إذا استعمل (ذا) مع (ما) الاستفهامية فلا يخلو إما أن يبقى كل واحدٍ منهما على بابه فلا كلام فيه ، وإن لم يبق فذكر فيه سيبويه^(٢) وجهين :

- أحدهما : أن يكون (ذا) بمعنى (الذي) فيكون التقدير : أي شيء الذي صنعته ؟ فتكون (ما) على بابها من الاستفهام مبتدأ ، (ذا) موصولاً ، وقوله : « صنعت » صلته ، والعائد هو المفعول المحذوف ، والموصول بصلته خيراً للمبتدأ ، فعلى هذا الوجه لا تكون (ما) إلا مبتدأ ؛ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها .

- وثانيهما : أن تكون (ماذا) بكاملها بمنزلة اسم واحد بمعنى (أي) فيكون التقدير : أي شيء صنعت ؟ فيكون على هذا (ماذا) بمعنى (ما) وحده ، فيكون إعرابها على هذا بحسب ما بعدها^(٣) ، فإذا قلت : ما صنعت ؟ يكون // (ماذا) في موضع الرفع على الابتداء ، وخبره الجملة الفعلية ، والعائد عليه المضمرة المقدر ، إلا أن الوجه ما تقدم ، إذ لا حاجة إلى تقدير هذا الضمير ، ولذلك اختير في جواب الوجه الأول الرفع ، وفي الجواب [عن الوجه]^(٤) الثاني النصب ، ليكون الجواب على طبق السؤال باعتبار القرينة في أن دلالة^(٥) المبتدأ على المبتدأ ، ودلالة الفعل على الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : من ضربت ؟ كان قولك : زيداً أحسن من قولك : زيدٌ ، ولو قيل : من المضروب كان قولك :

(١) الكافية ص (١٥٥) .

(٢) كتاب سيبويه (٢ / ٤١٦ ، ٤١٧) ، وينظر : التبصرة والتذكرة (١ / ٥١٩ ، ٥٢٠) ،

والتوطئة (١٦٧) ، وشرح الرضي (٢ / ٦٤ ، ٦٥) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٣٨) .

(٤) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٣٩) .

(٥) في الشرح : « دلالته » وهو سهو .

زيداً أحسن من قولك : زيداً ، وعلى كلا^(١) الوجهين جاء قوله تعالى^(٢) :
[﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾] قرأ أبو عمرو بالرفع ، وقرأ
الباقون بالنصب^(٣) ، وعلى الوجه الثاني جاء قوله تعالى [^(٤) : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ
اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا وَقِيلَ خَيْرًا لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا
خَيْرًا ﴾]^(٥) وليس قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ بعد قوله
تعالى^(٦) : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ بجواب من هذا الباب ؛ لأن
الجواب في هذا الباب أن يقدر المبتدأ الذي تكلم به السائل محذوفاً من كلام
المجيب ، أو يقدر الفعل الذي تكلم به السائل محذوفاً من كلام المجيب ، استغناء
بالقرينة الدالة عليه ، ولا يستقيم ذلك فيما نحن فيه ، لأنه لم يرد أن الكفار قالوا :
إن الذي أنزل ربنا أساطير الأولين ، ولا أنزل ربنا أساطير الأولين ، إذ لم يكن
ذلك معتقداً أحدهم ، فلم يرد ذلك المعنى ، وإنما قصدوا إلى كلام مستأنف ، إذ
علم أنهم منكرون للإنزال ، فلم يبق إلا دعوى : (هذا أساطير الأولين) ،
فلذلك تعين الرفع^(٧) . قال صاحب التسهيل^(٨) : ذا بعد استفهام بـ (ما) أو (من) يقع موقع

(١) في الأصل : « كلي » وهو سهو من الناسخ .

(٢) سورة البقرة من الآية (٢١٩) .

(٣) ينظر : الحجة لابن خالويه (٩٦) ، والكشاف (١ / ٢٩٢) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٣٩) .

(٥) سورة النحل من الآية (٣٠) ، وقد كُتب قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ على هذه الصورة (للذي)

وهو خطأ من الناسخ .

(٦) سورة النحل من الآية (٢٤) .

(٧) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٣٩ ، ٧٤٠) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٩٦ ، ١٩٧) .

(الذي) وموقع كل واحد من فروعه ، أي : تثنيته وجمعه وتأنيثه ، نحو : ماذا علمت أخيراً أم شرّاً ؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناران ؟ وماذا صليت أركعة أم ركعتان ، ومن ذا كلمت أزيداً أم عمرو ؟ ومن ذا صدقت أعاذلاك أم عاذراك ؟ ومن ذا خطبت أهنأ أم دعأ ؟ ومن ذا أعلمت أعماتك أم خالاتك ؟ فلو ألغيت (ذا) حقيقة بتقدير سقوطها ، أو حكماً يجعلها مع (ما) أو (من) شيئاً واحداً حكم للموضوع بما يستحقه لفظ (أي) الاستفهامية لو وقعت فيه ، ويظهر أثر ذلك في الجواب والتفصيل ، فالجواب كقولك : خيراً ، وزيداً^(١) لمن قال : ماذا صنعت ؟ ومن ذا كلمت ؟ والتفصيل كقولك : أخيراً أم شرّاً ؟ وأزيداً أم عمراً ؟ ولو جعل (ذا) بمعنى (الذي) لكان الرفع أولى في الحالين ، كما قال الشاعر^(٢) :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وعلى هذا تحمل // قراءة أبي عمرو : ﴿ قَلِ الْعَفْوُ ﴾^(٣) بالرفع ، وقراءة

غيره بالنصب على الوجه الآخر^(٤) .

ولو قصد بـ (ذا) الإشارة لكان (ماذا) و (من ذا) مبتدأ وخبراً ، واستغنى

عن جواب وتفصيل ، وقد تكون (ماذا) في غير الاستفهام والإشارة اسماً واحداً

(١) في الشرح : " خير ، وزيد " والمثبت من شرح التسهيل (١ / ١٩٦) .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامري ، ينظر ديوانه ص (٢٤٥) ، وهو من الطويل .

البيت من شواهد سيبويه (٢ / ٤١٧) ، ومعاني القرآن للفراء (١ / ١٣٩) ، ومجالس ثعلب

(٢ / ٤٦٢) ، وكتاب اللامات (٦٤) ، ووصف المباني (١٨٨) ، واللسان (نخب) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢١٩) .

(٤) تقدم تخريج هذه القراءة في الصفحة السابقة .

بمعنى (الذي) وبمعنى (شيء) كقول الشاعر^(١) :

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ ولكنْ بِالْمُغِيبِ حَدَّثَنِي

وأنشد أبو علي قول الراجز^(٢) :

أَنْوَرًا سَرَعٌ مَاذَا يَا فَرُوقُ وحبلُ الوصلِ منتكثٌ حذيقُ

وقال فاعل (سرع) (ذا) و (ما) زائدة ، ويجوز أن تكون ماذا اسماً واحداً

كما هما في قوله : دعي ماذا علمتُ ، أي : دعي شيئاً علمت ، كذا قال أبو علي^(٣) .

قال صاحب التسهيل^(٤) : وعندي أن جعل (ماذا) في البيت الذي أوله :

(دعي) بمعنى (الذي) أولى من جعلها بمعنى (شيء) .

(١) هو المثقب العبدى ، ينظر ديوانه ص (٢١٣) ، ونُسب إلى مزرد بن ضرار وهو في ديوانه أيضاً

ص (٦٨) ، كما نُسب إلى غيرهما ، وهو من الوافر .

وهو من شواهد سيبويه (٤١٨ / ٢) ، وشرح الرضى (٦٥ / ٣) ، ومغني اللبيب (٣٠١ / ١) ،

والهمع (٢٧٥ / ١) ، والخزانة (٤٠٩ / ٧) .

(٢) نُسب إلى جزء من رباح الباهلي ، كما نسب إلى مالك بن زغبة الباهلي ، وهو من الوافر .

والشاهد في : شرح المقدمة الجزولية (٤٢١ / ١) ، والاختيارين (١٩٦) ، والتنبيه والإيضاح

(٢٢٠ / ٢) ، ومغني اللبيب (٣٠٢ / ١) ، واللسان (سرع) .

قوله : « منتكث » نكث العهد والحبل فانتكث ، أي : نقضه فانتقض ، « حذيق » مقطوع ،

الصحاح (نكث) ، (حذق) .

(٣) ينظر : الحجة (٣١٧ / ٢) ، والمسائل المنثورة (٢١٩) ، والمسائل البغداديات (٣٧٦ ، ٣٧٧) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (١٩٧ / ١) .

[أسماء الأفعال]

ص : « أسماء الأفعال : ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل : رويد زيدا^(١) أي : أمهله ، وهيهات ذاك أي : بُعد ، وفَعَال بمعنى الأمر من الثلاثي قياسٌ كـ (نَزَال) بمعنى : انزل ، وفَعَال مصدر معرفة كـ (فجار) وصفة مثل : (فَسَاق)^(٢) لمشابهته له عدلاً وَزِئَةً ، وَعَلَمًا للأعيان مؤنثاً كـ (قَطَام) و (غَلَاب) مبني في الحجاز ، معرب في تميم إلا ما آخره راء نحو (حَضَارِ)^(٣).

ش : من المبنيات أسماء الأفعال ، قيل هي كلمات تقوم مقام الأفعال في العمل ولا تختلف صيغها لاختلاف الزمان كالأفعال ولا تتصرف تصرف الأسماء في إسناد الأفعال إلى مدلولاتها حتى تستعمل فاعلة ومفعولة ، وإنما بُنيت أسماء الأفعال ؛ لأنَّ منها ما وضعه وضع الحروف نحو قولك : (قَدَكَ) ثم حُمِلت البواقي عليها ؛ لأنها من بابٍ واحدٍ ، وقيل^(٤) : إنما بُنيت أسماء الأفعال لمشابهتها الأفعال التي هي بمعناها - أعني فعل الأمر ، والفعل الماضي - فعلى هذا لا يستقيم أن يُفسَّرَ (أُفُّ) بمعنى : (أَتَضَجَّرُ) و (أَوْهٌ) بمعنى : (أَتَوَجَّعُ) ولكن (تَضَجَّرت) و (تَوَجَّعت) وعلى الأول يستقيم^(٥).

(١) في الشرح : " زيد " وهو تحريف .

(٢) في الكافية وغيرها : " يا فساق " .

(٣) الكافية ص (١٥٦) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٧٤١ / ٣) .

(٥) قال ابن الحاجب في أماليه (٧٣ / ٤) : " إن قيل : إن أسماء الأفعال التي هي بمعنى الأمر

كـ (نزال) وشبهه ، بنيت لتضمنها معنى الأمر ، فليس يجيد على مذهب البصريين ... وأما على

مذهب الكوفيين الذين يقولون إنه معرب بتقدير لام الأمر فهؤلاء يحتاجون إلى مثل ذلك ؛ لأن

(نزال) إذا كان بمعنى (انزل) ، و (انزل) معرب فليس في (نزال) ما يقتضي بناءً ، وهو

ضعيف مبني على ضعف " . وينظر : المساعد (٦٣٩ / ٢) .

قال صاحب التسهيل^(١) : القول بأن أسماء الأفعال بُنيت لمناسبتها الأفعال التي هي واقعة موقعها كـ (نزال) و (هيهات) فإنَّ الأوَّل واقع^(٢) موقع (انزل) ، والثاني موقع (بَعُد) ، ضعيف ؛ لأنَّ جَعَلَ مناسبة الفعل الماضي ، وفعل الأمر سبباً لبناء الاسم ضعيف // ؛ لأنَّ المبني من الأفعال شبيهة بالمعرب ، أمَّا الماضي فلمشاركته المضارع في وقوعه مواقعه ، وأمَّا الأمر فلشبهه بالمضارع المجزوم ، فإنه يجري مجراه في تسكين آخره إن كان صحيحاً وحذفه إن كان معتلاً ، والذي يزيده ضعفاً أنَّ مثل هذه المناسبة موجودة في المصادر الواقعة دعاء كـ (سقياً له) ، فإنه بمعنى : سقاهُ الله ، وفي الواقعة أمراً كقوله تعالى^(٣) : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ فإنه بمعنى : اضربوا الرقاب ، وهما معربان ، وأيضاً فمن أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقعه كـ (أفُّ) و (أوَّه) . بمعنى (أتضجَّر) و (أتوجع) فلو كان بناء (هيهات) و (نزال) لوقعهما موقع مبنيين لكان (أفُّ) و (أوَّه) معربين لوقعهما موقع مضارعين ، فثبت أن بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال المبنية بل لمناسبتها الحروف ، فإنها شبيهة بالحروف الناسخة^(٤) للابتداء في لزوم معنى الفعل ، والاختصاص بالاسم ، وكونها عاملة غيرَ معمولٍ .

اعلم أن هذه الكلمات وإن كانت في معنى فعل الأمر ، والفعل الماضي فهي أسماء ، وقد استدل على اسميتها بنحو^(٥) :

(١) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٣٨) .

(٢) في الشرح : " واقعة " وهو تحريف .

(٣) سورة محمد من الآية (٤) .

(٤) في الشرح : " الناسخة " وهو سهو .

(٥) الشاعر هو ربيعة بن مقروم الضبي ، وهو بعض بيت من الكامل وتماهه :

فدعوا نزال فكنت أول نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل

والشاهد في : أمالي ابن الشجري (٢ / ٣٥٢) ، والإنصاف (٥٣٦) ، وشرح ابن يعيش

(٤ / ٢٧) ، والمساعد (٢ / ٦٣٩) .

فدعوا نزال

فإنّ (نزال) وقع موقع الاسم ، وبنحو : نادوا بجيهاً ، فإنّ (حيهاً) واقع موقع الاسم ، وكلّ ما وقع موقع الاسم يكون اسماً ، وهذا الاستدلال ضعيف ، فإنّ دعوى^(١) القياس ممنوعة ، فإنّ الفعل الصريح [يقع هذا الموقع ، إذ المراد به اللفظ، ولا يمتنع أن يقال: دعوته نزال، كما تقول : قلت له : انزل ، وأمرته^(٢) بـ(اضرب) أي : أمرته بهذا اللفظ ، وقد استدل أيضاً على اسميتها بدخول التنوين على كثير منها^(٣) ، وهذا أيضاً ضعيف ؛ لأن دخول التنوين على كثير منها^(٣) لا يقتضي بناء جميعها ، والذي يدل على اسميتها تعذر الحرفية والفعلية ، أما الحرفية فواضح ، وأما الفعلية فلأنها صيغ ليس شيء من الأفعال على تلك الصيغ ، وإذا تعذر ، الحرفية والفعلية وجب أن يحكم باسميتها ضرورة انحصار الكلمات في هذه الثلاث فإذا انتفى الاثنان تعين الثالث ، وأيضاً فإنّ أسماء الأفعال بمعنى المصادر بدليل قولهم : رويد زيداً ، بمعنى : إرواداً^(٤) زيداً ، لا يقال : كيف تدخل في حد الاسم وقد أدخلها معناها إلى حد الفعل ، فإن هذه الكلمات دالة على معنى في نفسها^(٥) مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة نحو : رويد زيداً // بمعنى : أمهل^(٦) زيداً ؟ .

لأننا نقول : المراد بقولهم : « مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » في حد الفعل

(١) كلمة لم أتبينها في الشرح ، وما أثبتته موافق للسياق .

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في الشرح والسياق يقتضيه ، والمثبت من شرح المصنف على كافيته

(٣ / ٧٤٢) .

(٣) في الشرح : « أكثر منها » .

(٤) في الشرح : « رويداً » والمثبت دل عليه السياق .

(٥) في الشرح : « نفسه » وهو تحريف .

(٦) في الشرح : « أهمل » وهو تحريف أيضاً .

و(غير مقترن) بأحد الأزمنة الثلاثة في حد الاسم ، أن يكون ذلك في أصل
الوضع لا باعتبار الاستعمال على خلاف الأصل^(١) .

وإذا ثبت خروج هذه عن قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب أن
يُحكم بآنها في أصل وضعها للمصدر، ثم استعملت للزمان على خلاف أصلها ،
كما أن (ضارباً) في أصل وضعه مجردٌ عن الزمان ، ثم استعمل [للزمان]^(٢) في
قولك : زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ غداً ، فكما صحَّ كونه اسماً مع اقترانه بأحد الأزمنة ،
فكذلك هاهنا .

لا يقال : لو كان في أصل وضعه على ذلك لاستعمل الأصل كما استعمل
قائمٌ على أصله ؛ لأننا نقول يجوز أن يوضع اللفظ لمعنى وضعاً أصلياً ، ثم لا يتفق
استعماله فيما وضع له^(٣) وإن كان قليلاً ك(عسى) ، وفعل التعجب .

قيل : إن مدلول هذه الألفاظ هي أفعال ، ومدلول الفعل حدث وزمان ،
فلهذا تكون هذه الكلمات أسماء - وفيه نظر - فإنَّ المفهوم من هذه الكلمات
هي معاني الأفعال لا ألفاظها .

اختلفوا في أسماء الأفعال : هل لها موضع من الإعراب أو لا^(٤) ؟

قيل : إنها لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها أسماء موضوعة موضع
ما لا إعراب له ، فكان حكمها حكمه ، وهذا ليس بشيءٍ ، فإنَّ الأسماء مستحقة
للإعراب بالتركيب ، على ما ثبت في لغتهم ، سواء وقعت موقع ما لا إعراب له ،
أو موقع ما له إعراب ، ولذلك أجمعوا على أن سائر المبنيات إذا وقعت مركبة
فإنها معربة محلاً ، وإن كان واقعاً موقع ما لا إعراب له ، فكذلك يجب هاهنا .

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٤٣) .

(٢) سقط من الشرح ، وهو في شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٤٢) .

(٣) في شرح المصنف للكافية (٢ / ٧٤٤) : « ثم لا يتفق استعمال أصله ويستعمل مجازه » .

(٤) تقدم الكلام على هذا ص (٢٢٠) .

وللنحويين في موضعها من الإعراب مذهبان :

- أحدهما : أنه في موضع نصب على المصدر ، كأنك قلت في : رويد زيدا ،
إرؤادا زيدا^(١) .

- والثاني : أن تكون في موضع الرفع على الابتداء ، وفاعله مضمّر مستتر ،
والجملة - وإن كانت من مبتدأ وفاعل - مستغنى عن الخبر فيها ، كما استغنى
في : أقائم الزيدان ؟ لما كانت بمعنى : أيقوم الزيدان ؟ عن الخبر بالفاعل ، إذ
المقصود منسوب ومنسوب إليه^(٢) .

وجه المذهب الأول : أنك إذا قلت : رويد زيد ، كان مصدراً لفظاً ومعنى ،
وإذا قلت : رويد زيدا ، كان اسم فعل ، وهو بمعناه ، فوجب // أن يكون
موضعه نصباً على المصدر ، وهو بمعناه إذا كان اسم [فِعْلٍ] ^(٣) عَلِمَ أَنَّهُ في حال
اسميته للفعل نصب على المصدر ، وكان له جهتان هو باعتبار أحدهما واجب له
النصب ؛ لكونه موضعاً وضع المصدر في المعنى ، وبالأعتبار الآخر وجب له
البناء ؛ لكونه وقع موقع ما لا إعراب له .

والمذهب الثاني : أجرى على قياس كلامهم ؛ لأن ارتفاع الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية ، وإن لم يكن مخبراً عنه ، بالابتداء كثير كقولك : أقائم الزيدان ؟
وما قائم الزيدان ، فقد ثبت مثل ذلك في كلامهم .

(١) وهذا مذهب الفارسي . ينظر : شرح الأبيات المشكّلة (٢٨ ، ٢٩) ، والأسرار الصافية
(٥٩) ، وقد رده المصنف في شرحه للكافية (٣ / ٧٤٥) ، والرضي في شرحه للكافية
(٣ / ٨٦) .

(٢) وإلى هذا ذهب المصنف وقد رَدَّه الرضي . ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣ / ٧٤٥) ، والأمالي
النحوية للمصنف (٢ / ٩٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٥٠٦) ، وشرح الرضي
(٣ / ٨٦) .

(٣) سقط من الشرح والمثبت من أمالي ابن الحاجب (٢ / ٩١) .

والمذهب الأول ضعيف؛ لأنه لو كان (رويد زيدا) منصوباً نُصِبَ المصدر، فلا يخلو إمّا أن يكون كالمصدر الذي قام مقام الفعل [حتى صار الفعل]^(١) نسياً منسياً ، أو كالمصدر الذي يجوز ذكر الفعل معه .

والثاني باطل ، إذ لا يجوز ذكر الفعل معه أصلاً ، والأول أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان كالمصدر الذي لا يجوز ذكر الفعل معه لم يجوز أن يرتفع به ظاهر ، واللازم باطل ، أمّا الملازمة : فلأن المصدر الذي لم يجوز ذكر الفعل معه لم يرتفع به ظاهر ، فإنه إذا قلت : سقياً زيداً عمراً ، لم يجوز ؛ لأنّ المصادر التي التزم حذف أفعالها ، إنّما حُذفت أفعالها لكثرتها منسوبة إلى فاعلها ، فجاز حذفها للعلم بها وبفاعلها ، فالذي أوجب حذفها هو الموجب لحذف فاعلها ، فكما لا يجوز ذكرها لا يجوز ذكر فاعلها ، وإذا لم يجوز في المصدر الذي هو الأصل أن يرتفع به ظاهر فالفرع أحرى بالمنع .

وأما بطلان اللازم فلأنه قد ثبت : شتان زيداً وعمرو ، فقد ارتفع به الظاهر فلا يكون منزلاً منزلة المصدر ؛ ولأنه لو كان مصدراً وجب أن يكون معرباً كما في قولك : (سقياً) و (رعياً) إذ لا موجب حينئذٍ للبناء ، إذ معنى الفعلية إنّما هو في الفعل المقدر لا فيه ، وذلك لا يوجب بناءه ، ولذلك بُني (أفٌ) لما قصدوا إلى معنى كونه اسم فعل فقالوا : أفٌ ، وأعرب لما قصد معنى المصدر فقالوا : أفّةٌ ، فهما معنيان مختلفان^(٢) .

ومنهم من استدل على كونه مصدراً بدخول اللام في مثل قولهم : هيهات

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من أمالي ابن الحاجب (٨٨ / ٢) .

(٢) ينظر : المقتضب (٣ / ٢٢٢ ، ٢٢٣) ، وأمالي ابن الحاجب (٨٨ / ٢) ، وشرح الكافية

لمصنفها (٣ / ٧٤٥) .

لذلك و [قوله تعالى^(١)] : ﴿ هَيَّهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ فإنه لو لم يكن مصدراً لما دخل اللام في فاعله^(٢) ، إذ لا يصح أن يُقال : بُعِدَ لزيدٍ ، فإنَّ الفعل لا يدخل اللام في فاعله .

وأجيب عنه : بأن الفعل الصريح لا يدخل اللام في فاعله ، وهذه ليست بأفعال صريحة ، فلا يلزم من امتناع دخول اللام في الفعل // الصريح امتناعه في الفرع الذي هو بمعناه ، ألا ترى أنك لا تقول : ضربت لزيد ، وتقول : ضارب لزيد^(٣) .

وأسماء الأفعال على ضربين :

ضَرَبٌ بمعنى الأمر مثل رويد زيداً أي : أمهله ، وضَرَبٌ بمعنى الماضي نحو : هيهات ذاك أي : بعد ، وشتان زيد وعمرو أي : افترقا وتباينا ، وسرعان ذا إهالة^(٤) أي : سَرَعَ ، ووشكان ذا خُرُوجاً أي : وَشِكَ ، والغلبة للأول .

وقد جاء بمعنى المضارع الحاضر كـ (أُفُّ) لأتضجر ، و (أَوْه) لأتوجع ، وقد تفيد معنى النهي ، وهو طلب الامتناع كـ (حذار) وهو راجع إلى الأمر ؛ لأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده ، وقد تفيد معنى نفي ، حكى

(١) سورة المؤمنون من الآية (٣٦) .

(٢) ينظر : معاني الفراء (٢ / ٢٣٥) ، ومعاني الزجاج (٤ / ١٣) ، والكشاف (٣ / ٣٢) ، والمحرم الوجيز (١ / ٢٣٢) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٤٥ ، ٧٤٦) .

(٤) ينظر : بجمع الأمثال (١ / ٣٣٦) ، والأمثال لأبي عبيد (٥٠٣) ، وأصل المثل : أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا الذي يسيل ؟ فقال ودكها - أي دهنها - فقال السائل : سرعان ذا إهالة والإهالة : الشحم ، ونصبت على الحال وقيل على التمييز . ينظر : المساعد (٢ / ٥٧) ، وشفاء العليل (٢ / ٥٥٦) ، واللسان (سرع) .

الكسائي^(١) أنه سمع أعرابياً يقول وقد قيل له: أبقى عندكم شيء؟ همهام ، أي :
لم يبق شيء ، وقد تفيد استفهاماً نحو : مهيم^(٢) .

وقد تفيد معنى تعجب إما استحساناً كقول الراجز^(٣) :

وابابي^(٤) أنت وفوك الأشنبُ

أو تندماً كقوله^(٥) :

وَيِ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ [لَهُ] نَشْبٌ يُجَبِّبُ

(١) في الصحاح : (همم) : « [قال] اللحياني : سمعت أعرابياً من بني عامر يقول : إذا قيل لنا أبقى
عندكم شيء؟ نقول : همهام ، أي : لم يبق شيء » وهذه حكاية اللحياني عن الكسائي يؤكد
ذلك ما جاء في المساعد (٢ / ٦٤١) : « حكى اللحياني عن الكسائي ... » .

وينظر : القاموس المحيط (همم) ، واللسان (همم) .

(٢) هذه كلمة معناها : ما حالك وما شأنك ، وقد جاءت في قوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف - رضي
الله عنه - وقد رأى عليه أثر صفرة : مهيم ؟ فقال : تزوجت يا رسول الله .

ينظر : صحيح البخاري (٤ / ٢٦٨) ، والمساعد (٢ / ٦٤٢) ، والصحاح (مهيم) .

(٣) هو راجز من بني تميم ، وبعده :

كألما ذُرُّ عليه الزَّرْبُ

والشاهد في : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٣٨٦) ، وأوضح المسالك (٤ / ٨٣) ،

والجنى الداني (٢ / ١٩٧) ، وشرح قطر الندى (٣٦١) ، وشفاء العليل (٢ / ٨٧٠) .

قوله : « الأشنب » صفة من الشنب وهو برد الفم والأسنان (الزرنب) ضرب من النبات طيب
الرائحة . الصحاح (شنب) ، (زرب) .

(٤) في الشرح : « وابابا » وهو تحريف .

(٥) يُنسب إلى سعيد بن زيد - رضي الله عنه - ، كما ينسب لزيد بن عمرو بن نفيل ، وينسب أيضاً

إلى نبيه بن الحجاج وهو صدر بيت من الخفيف عجزه :

ومن يفتقر يعيش عيش ضُرٌّ

والبيت من شواهد سيويه (٢ / ١٥٥) ، ومعاني الفراء (٢ / ٣١٢) ، ومجالس ثعلب

(١ / ٣٢٢) ، وأمالي ابن الشجري (٣ / ١٦٢) ، والصحاح (٢٨٣) .

أو استعظماً مثل: بَخِ بَخٍ^(١)، قال ابن دريد^(٢): معناه تعظيم الأمر وتفخيمه،
[وقد يصحب بعضها]^(٣) لا النافية ، كقولهم : لا لعاً ، ومعنى لعاً : إقالة ،
فمعنى لا لعاً : لا إقالة^(٤) .

وحكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم وفي إظهار الفاعل معها وإضماره
حكم الأفعال التي هي بمعناها ، فتعدي رويد زيداً ؛ لأنَّ مدلوله (أمهل) ، وهو
متعد بخلاف (صِهٍ) فإنَّ مدلوله (اسكت) وهو لازم ، ويجب إضمار الفاعل^(٥)
في (صِهٍ) كـ (اسكت) بخلاف (هِيَهَاتَ) فإنَّه يجوز إظهار فاعله وإضماره
كـ (بَعُدَ) وقد اتفقوا على عدم جواز رويد زيداً ، أي : أمهله ، ونحو :
تيد زيداً بمعنى : رويد ، وهلم زيداً أي قربه وأحضره ، وهات الشيء ،
أي : أعطيه ، قال الله تعالى^(٦) : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ ، وها زيداً ،
أي : خذه ، وحيهل الشريد ، أي : آته ، وبله زيداً أي : دعه (وِتْرَاكِهَا)^(٧)

(١) ومنه قوله ﷺ لأبي طلحة عندما تصدق ببستان له بالمدينة : « بَخِ ذَلِكَ مَالِ رَابِحٍ » . ينظر :
مختصر صحيح البخاري (١ / ١٧١) .

(٢) ينظر : جمهرة اللغة (١ / ٢٥) .

(٣) في الشرح : « التعدي واللزوم » ، وهو تحريف من الناسخ والمثبت من المساعد (١ / ٦٤٣) .

(٤) جاء في العقد الفريد (٣ / ٢١) : « ومنه قولهم : لا لعاً له : أي لا أقامه الله قال الأخطل :

ولا لعاً لبني ذكوان إذ عثروا »

وينظر : الصحاح (لعاً) .

(٥) في الشرح : « الفعل » وهو سهو .

(٦) سورة البقرة من الآية (١١١) وهي في سورة الأنبياء (٢٤) ، وسورة النمل (٦٤) .

(٧) قطعة من بيت من الرجز لطفيل بن يزيد الحارثي ، وتمامه :

تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاكِهَا

وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٤١) ، (٣ / ٢٧١) ، والمقتضب (٣ / ٣٦٩) ، وشرح ابن

يعيش (٤ / ٥٠) .

و(مَنَاعِيهَا)^(١) أي : اتركها وامنعها ، وعليك زيدياً ، أي : الزمه ، وعليّ زيدياً ،
أي : أولنيه .

والثاني : أي غير المتعدي نحو قولك : (مَمَّ) أي : [اكفف]^(٢) ، و(صَمَّ)
أي : اسكت ، و(إِيَه) ، أي : حَدَّثَ ، و(هَيْتَ) و(هَلَّ) ، أي : أسرع ،
و(هَيْكَ) و(هَيْكُ) و(هَيَّا) ، أي : أسرع فيما أنت فيه ، قال^(٣) :

فقد دجى الليل فهياً هياً

و(نزال) ، أي : انزل ، و(قَدَّكَ) و(قَطَّكَ) أي : اكتف وانته ، و(إليك)
أي : تَنَحَّ ، وسمع أبو الخطاب^(٤) من يقال له : إليك فيقول : إليّ ، كأنه قيل له :
[تَنَحَّ]^(٥) فقال : أتنحى^(٦) ، و(دَعَّ) ، أي : انتعش ، يقال له : دعا لك

(١) قطعة من بيت من الرجز لقائل غير معروف ، وتماه :

مَنَاعِيهَا من إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أما ترى الموت لدى أرباعيها

وهو من شواهد سيبويه (٢٧٠ / ٣) ، والمقتضب (١٧٠ / ٣) ، والتبصرة والتذكرة
(٢٥١ / ١) .

(٢) سقط من الشرح ، والمثبت دل عليه السياق .

(٣) قائله ابن ميادة - الرماح بن أبرد - ينظر : شعر ابن ميادة (الرماح ابن أبرد) ص (٢٣٧) ،
وهو من الرجز وقبله :

لتقربن قريباً جُلْدِيَا ما دام فيهن فصيل حياً

البيت

وهو من شواهد سيبويه (٥٦ / ١) ، والنوادر (١٩٤) ، والمقتضب (٩١ / ٤) ، وشرح ابن
يعيش (٩٦ / ٧) ، والتخمير (٢٢٨ / ٢) .

(٤) هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد - الأحفش الأكبر - أخذ عن أبي عمرو بن العلاء
وابن إسحاق الحضرمي ، وممن أخذ عنه سيبويه (ت ١٧٧ هـ) ينظر : مراتب النحويين (٤٦) .

(٥) سقط من الشرح والمثبت من المفصل (١٥٢) .

(٦) جاء في كتاب سيبويه (٢٤٩ / ١ ، ٢٥٠) : " حدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال
له : إليك ، فيقول : إليّ ، كأنه قال له : تَنَحَّ ، فقال أتنحى " ، وينظر : المفصل (١٥٢) .

ودعدعاً ، و(أمين) و(آمين) . بمعنى استجب .

وفي (رويد) أربعة أوجه هو في أحدها مبني ، وهو إذا كان اسماً للفعل ، وعن بعض العرب^(١) : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر ، وهو في الثلاثة الباقية معربٌ ، وذلك أن تقع صفة لمصدر مذكور معرب نحو قولك : ساروا سيراً // رويداً ، وضعه وضعاً رويداً ، وقد يجيء صفة لمصدر غير مذكور نحو قولك للرجل يُعالج شيئاً : رويداً ، أي : علاجاً رويداً ، أو أن تقع حالاً كقولك : ساروا رويداً ، أو أن تقع مصدراً في معنى : إروادٍ مضافاً كقولك : رويد زيد^(٢) ، وسُمع من بعض العرب : رويد نفسه ، جعله مصدراً ك﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾^(٣) .

و(هَلْمٌ) مُركب من حرف التنبيه مع (لم) محذوفة منها^(٤) ألفها عند البصريين ، وعند الكوفيين من (هل) مع (أم) محذوفة همزتها .

والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وبنو تميم يقولون : هَلْمًا ، هَلْمُوا ، هَلْمِي ، هَلْمُنَ ، وهي^(٥) على وجهين متعدية ك(هَاتِ) ، وغير متعدية بمعنى تعال وأقبل ، قال الله تعالى^(٦) :

(١) ينظر : التخمير (٢ / ٢٣٣) .

(٢) في الشرح : " رويد رويد " وهو سهو ، والمثبت من المفصل (١٥٢) .

(٣) سورة محمد من الآية (٤) ، وينظر في هذه الأوجه : كتاب سيويه (١ / ٢٤٥) ، والأصول (٢ / ١٣٠) ، والصحاح (رود) .

(٤) في الشرح : " من هاء ألفها " وهو تحريف .

(٥) ينظر : المسائل العضديات (١٣٧ ، ٢٢١) ، والخصائص (٣ / ٣٥) ، والأسرار الصافية (٦١) ، والمساعد (٢ / ٦٤٤) .

(٦) سورة الأنعام من الآية (١٥٠) .

﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ وقال تعالى (١) : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ وحكى الأصمعي أن الرجل يُقال له : هَلُمَّ فيقول : لا أهَلُمَّ (٢).

و (ها) بمعنى (خذ) وتلحقها الكاف فيقال : هَاكَ ، فتصرف مع المخاطب في أحواله ، وتوضع الهمزة موضع الكاف فيقال : (هَاء) وتصرف تصريفها ويجمع بينهما فيقال : هَاءَكَ بإقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف ، ومنهم من يقول : هَاءِ كَرَامٍ ، ومنهم من يقول : (هَاءُ) بوزن (هَبُّ) ويصرفه تصريفه (٣).

و (حَيْهَل) مركب من (حَيٌّ) و (هَلُّ) مبني على الفتح ، ويقال : (حَيْهَلًا) بالتونين و (حَيْهَلًا) بالألف ذكر هذه اللغات سيبويه (٤) ، وزاد غيره : حَيْهَلٌ ، وحيهلاً وحَيْهَلٌ (٥) ، وقد جاء متعدٍ بنفسه ، و (بالباء) ، و (بعلی) ، و (بإلى) ، وفي الحديث (٦) : « إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر » وقال (٧) :

(١) سورة الأحزاب من الآية (١٨) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي (٣ / ١٠٢) ، والهمع (٣ / ١٨٥) .

(٣) ينظر : معاني الحروف للرماني (٩٢) ، وشرح ابن يعيش (٨ / ١١٣) ، ورفض المباني (٤٠٤) ، ومغني اللبيب (٢ / ٨٧٠) .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٣٠١) .

(٥) في خزانة الأدب (٦ / ٢٥٨) : « ... وقال زكريا الأحمر : في حَيْهَل ثلاث لغات : يقال حَيْهَلُ بفلان يجزم اللام ، وحَيْهَلُ بفلان بحركة اللام ، وحيهلاً بفلان بالتونين » ، وينظر : شرح الأبيات المشككة للفارسي (٨٠ ، ٨٢) ، وشرح الرضي (٣ / ٩٩) .

(٦) هو قطعة من كلام عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ينظر : مجمع الزوائد (٩ / ٧٨) ، وفي

مسند الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - (٦ / ١٤٨) أنه من قول عائشة - رضي الله عنها - ، وينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١٧٢) ، وكشف الخفاء (١ / ٨٧) .

(٧) البيت في ديوان النابغة الجعدي (١٠٨) ، وفي ديوان مزاحم العقيلي (١٠٥) ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد سيبويه (٣ / ٣٠١) ، والمقتضب (٣ / ٢٠٦) ، وأمالي ابن الحاجب

(٢ / ١٤٨) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٣٦) ، والخزانة (٦ / ٦٢٨) .

قوله : « يزجون » يسوقون ، « المتقاذف » السريع . الصحاح (زجى) ، (قذف) .

بجيهلاً يزجون كل مطية
وقال الآخر^(١) :

وهيَّج الحي من دارٍ فظلَّ لهم
ويستعمل حي وحده بمعنى أقبل ، ومنه قول المؤذن : حيَّ على الصلاة ،
وهللاً وحده قال^(٢) :

ألا أبلغا ليلي وقولا لها هلا

و (بله) على ضربين : اسم فعل ، ومصدر بمعنى الترك يضاف فيقال : بله
زيد كأنه قيل : ترك زيد ، وأنشد أبو عبيد^(٣) :

بله الأ [كف] ^(٤) كأنها لم تخلق ^(٥) //

(١) هو رجل من بني بكر بن كلاب أو من بجيلة، وهو من البسيط ، والبيت من شواهد سيبويه
(٣٠ / ٣) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (١٠٧) ، والتخمير (٢ / ٢٣٦) ، والأزهار الصافية
(١٩٧ / ١) ، والخزانة (٦ / ٢٦٦) .

قوله : « هيَّج » أثار ، « دار » اسم وادٍ بقرب هجر ، « تناديه » تنادي القوم إذا دعى بعضهم بعضاً .

(٢) هو النابغة الجعدي ، ينظر ديوانه ص (١٣٣) ، وهو صدر بيت من الطويل عجزه :

فقد ركبت أمراً أغر محجلاً

والشاهد في : شرح شواهد الإيضاح للقيسي (٤١٩) ، والاقضاب (٣٩٧) ، والتبصرة
والتذكرة (١ / ٢٤٧) ، وشفاء العليل (٢ / ٨٧٧) ، واللسان (هلا) .

(٣) ينظر : غريب الحديث (١ / ١٨٦) ، والشاعر هو : كعب بن مالك - رضي الله عنه - ينظر :

ديوانه ص (٢٤٥) وهو عجز بيت من الكامل صدره :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها

والشاهد في : الفوائد المحصورة (٥٢٣) ، وتذكرة النحاة (٥٠٠) ، والجنى الداني (٤٢٥) ،

وشفاء العليل والهمع (٢ / ٢٢١) ، واللسان (بله) .

(٤) ما بين الحاصرتين بياض في الشرح .

(٥) في الشرح : « لمعاق » وهو تحريف .

منصوباً ومجروراً ، وقد روى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرأ وهو قولهم :
بَهْلَ زَيْدٍ^(١) .

(و) فَعَالٍ (على أربعة أوجه :

التي بمعنى الأمر كَنَزَالٍ ، وَتَرَاكٍ ، وَبَرَاكٍ ، وَدَرَاكٍ ، وَنَظَارٍ^(٢) ، وَبَدَادٍ ، أي :
ليأخذ كل منكم قرنه ، ويقال أيضاً : جاءت الخيل بَدَادٍ ، أي : متبَدِّدة ، وَنَعَاءٍ
فلاناً^(٣) ، وَدَبَابٍ للضبع ، أي : دبي ، وَخَرَاجٍ لعبة للصبيان ، أي : اخرجوا ،
وهي قياس عند سيبويه^(٤) في جميع الأفعال الثلاثية ، يعني أَنَّ كل فعل ثلاثي فلك
أَنْ تَبني منه (فعال) . بمعنى (افعل) كقولك : (نزال) . بمعنى : انزل ، (وَضَرَابٍ)
بمعنى : اضرب ، (وَتَرَاكٍ) . بمعنى : اترك .

ولو قيل : إِنَّ هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر لم يكن بعيداً ؛ لأنها جرت
من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة (افعل) ولكنه لم يقله^(٥) أحد منهم
لما رأوا (فعال) من صيغ الأسماء ، ، ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع تجنب
العرب من ادخال الكسر في الأفعال .

وقد قَلَّتْ (فَعَالٍ) . بمعنى الأمر في الرباعي كـ (قَرَقَارٍ) في قوله^(٦) :

(١) ينظر : المفصل (١٥٥) ، وشرح الأبيات المشكلة (٣٤) .

(٢) في الشرح : " فطار " وهو تصحيف ، والمثبت من المفصل (١٥٥) ، ومعنى نظار : انظر .

(٣) " نعاء فلاناً " أي : انعه واظهر خيره وفاته . الصحاح (نعا) .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٢٨٠ / ٣) .

(٥) في الشرح : " يقل " والمثبت من شرح المصنف على الكافية (٧٤٧ / ٣) .

(٦) هو أبو النجم العجلي ، ينظر ديوانه (٩٨) ، وهو بيت من الرجز بعده :

واختلط المعروف بالإنكار

والبيت من شواهد سيبويه (٢٧٦ / ٣) ، والتبصرة والتذكرة (٢٥٣ / ١) ، وما ينصرف

وما لا ينصرف (٧٧) ، وشفاء العليل (٨٧٣ / ٢) ، والخزاة (٣١١ / ٦) .

قالت له ريح الصبا قرقار

وقال^(١) :

يدعو وليدهم بها عرعار

قوله : « وفعال مصدرًا معرفةً كفجار » .

هذا هو الوجه الثاني من وجوه (فعال) وهي التي في معنى المصدر المعرفة .
ولما كان من المبنيات ما يوافق (فعَالِ) في الصفة وإن لم يكن من أسماء الأفعال
ذكر معه ، ولم يجعل له باباً آخر ، كما فعل في (ما) الاستفهامية والشرطية
والموصوفة على ما تقدم^(٢) .

وهو على ثلاثة اضرب :

- الأول : ما هو في معنى المصدر المعرفة كـ (فَجَارِ) للفجرة ، و (يَسَارِ)

للميسرة ، و (جَمَادِ) للجمود ، و (حَمَادِ) للمحمدة ، ويقولون للظباء إذا
وردت الماء : فلا عَبَابِ ، وإذا لم ترد : فلا أَبَابِ^(٣) ، وركب فلانٌ هَجَاجِ ، أي :
الباطل ، ويقال : كَفَّافِ ، أي : تكف عني وأكف عنك ، ونزلت بَوَارِ على
الكفار ، ونزلت بَلَاءِ على أهل الكتاب^(٤) .

(١) هو النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه (٦٠) ، وهو عجز بيت من الكامل وصدوره :

متكفني جنبي عكاظ كليهما

والشاهد في : الكشاف (٤ / ٤٠٤) ، والتخمير (٢ / ٢٣٩) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٥٢) ،
وشرح الرضى (٣ / ١٠٨) ، والصحاح (عرر) . قوله : « عرعار » كلمة للصبيان يتداعون
بها ليجتمعوا للعب . اللسان (عرر) .

(٢) ينظر ص (٣٩٣) .

(٣) في القاموس المحيط (عيب) : « وقولهم : إذا أصابت الظباء الماء فلا عَبَابِ ، وإن لم تصبه فلا
أبابِ أي : إن وجدته لم تُعَبِّ ، وإن لم تجده لم تنهياً لطلبه ولشربه » .

(٤) « قال الأحمر : يقال نزلت بلاء على الكفار مثل قظام يحكيه عن العرب » الصحاح (بلا) .

قوله : « وصفة » .

الضرب الثاني ما هو في معنى الصفة نحو يا فساق ، ويا خباث ، ويا لكاع
ويا رطاب ، ويا دقار ، ويا خصاف ، ويا حباق ، ويا خراق^(١) .

وفي غير النداء نحو : حلاق ، وجباز للمنية ، وضرام للحرب // وكلاح
وجداع وأزام ، للسنة ، وبراح وحناذ للشمس ، وسباط للحمي ، وطمار
للمكان المرتفع يقال : هوى من طمار ، و(ابنا طمار) ثيتان^(٢) ، ووقع في بنات
طبار وطمار ، أي : في دواء ، ورماه الله بينت طمار ، وسببته سبة تكون لأزام ،
أي : لازمة ، ويقولون للرجل يكرهون طلعتة : حداد حديّة^(٣) ، وكرار^(٤) :
خرزة يؤخذ^(٥) بها أزواجهن يقلن : يا هصرة اهصريه ويا كرار كُريه إن أدبر
فرديه وإن أقبل فسريه ، وفي مثل : فشاش فُشيّه من استه إلى فيه^(٦) ، وقطاط في
قوله^(٧) :

(١) قال الخوارزمي في التخمير (٢ / ٢٤٠) : « قال المشرح : أي يا فاسقة ، ويا خبيثة ، ويا لكعاء ،
ويا رطبة الهن ، ويا منتنة من الدفر وهو التن ، ويقال للدنيا أم دفر ، ويا خاصفة من الخصف ،
وهو الضراط ، ويا حابقة ، ويا خارقة من الخرق بالخاء المعجمة وهو الذرق » .

(٢) ينظر : معجم البلدان (١ / ٧٨) .

(٣) أي : يا حادة حديّة ، والمعنى : يا داهية المانعة امنعيه عن مصيره إلينا . ينظر : التخمير
(٢ / ٢٤٢) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٥٨) .

(٤) في الشرح : « كرام » وهو تحريف ، والمثبت من المفصل (١٥٨) .

(٥) الأخذة : بالضم : رقية كالسحر ، أو خرزة تؤخذُ بها النساء الرجال ، من التأخير . الصحاح
(أخذ) (كرر) .

(٦) قال الرضي في شرحه (٣ / ١١٢) : « وفشاش ... للداهية لأنها تُفشُّ أي : تخرج ريح الكبر » ،
وينظر : مجمع الأمثال (٢ / ٤٥١) .

(٧) هو عمرو بن معد يكرب ، ينظر ديوانه ص (١٢٧) ، وهو من الوافر . والشاهد في : شرح
الرضي (٣ / ١١٢) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٦١) ، والخزانة (٦ / ٣٥٢) ، واللسان
(ققطط) .

قوله : « أطلت فراطهم » أي : أطلت إمهالهم ، ينظر : المفصل (١٥٨) .

أُطِلْتُ فَرَاطَهُمْ] حتى إذا ما قتلْتُ سَرَاتِهِمْ [^(١) كانت قَطَاطٍ

أي : كانت تلك الفعلة كافية ^(٢) لي وقاطة لثأري ^(٣) ، أي : قاطعة ، ولا تبيل فلاناً عندي بلالٍ ، أي : بالة ، ويقال للداهية : صمى صَمَامٍ ، وكويته وَقَاعٍ ، وهي سمة ^(٤) على الجاعرتين ^(٥) ، وقيل : في طول الرأس من مقدمه إلى مؤخره قال ^(٦) :

وكنْتُ إذا مُنيتُ بِخَصْمٍ [سَوِّءٍ] ^(٧) دَلَفْتُ لَهُ فَأَكْوِيهِ وَقَاعٍ

وهذان الضربان مبنيان باتفاق لمشابهتهما له (فَعَالٍ) ^(٨) الذي هو اسمٌ ، من حيث العدل ومن حيث الزَّنة ^(٩) .

أما العدل فإن (فَجَارٍ) معدول من (الفَجْرَة) و (الفَجُور) ، و (فَسَاقٍ) معدول عن (فاسقة) ، وأما الزَّنة فلا تفاقهما معاً في بناء (فَعَالٍ) .

ومنهم ^(١٠) من قال : إنَّ (فجار) مبني لتضمنه تاء التأنيث و (فَسَاقٍ) كذلك ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ تضمن تاء التأنيث لا يوجب بناءً كالأسماء التي

(١) ما بين الحاصرتين بياض في الشرح ، والمثبت من المفصل (١٥٨) .

(٢) في الشرح : « كافة » والمثبت من المفصل (١٥٨) .

(٣) في الشرح : « لسارى » وهو سهو .

(٤) في الشرح : « سهد » وهو تحريف .

(٥) الجاعرتان : موضع الرُّقْمَتَيْنِ من است الحمار . القاموس المحيط (جعر) .

(٦) هو عوف بن الأحوص ، وقيل : قيس بن زهير ، وهو من الوافر . والشاهد في : نوادر أبي زيد

(١٥١) ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٢٠٩) ، والتخمير (٢ / ٢٤٢) ، والصحاح

(وقع) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح .

(٨) في الشرح : « فقال » ، وهو تحريف .

(٩) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٤٨) ، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ١٦٢) .

(١٠) نسبة ابن عصفور في شرحه للجمل (٢ / ٢٤٤) للربيعي .

[هي]^(١) مؤنثة ولم يكن فيها تاء التأنيث كـ (عين) و (أذن) و (نفس)
وشبهها .

ومنهم من قال^(٢) : إن (فَجَارِ) مبني لتضمنه لام^(٣) التعريف ، وهو ليس
ببعيد ، لما ثبت في (أمس) من حيث إنَّ بناءه لتضمن لام التعريف .

والضرب الثالث : ما وضع علماً للأعيان ، وإنما قال : (علماً) ليخرج عنه
باب (فَسَاقِ) فإنه صفة ليس بعلمٍ ، وإنما قال (للإعيان) ليخرج عنه باب
(فَجَارِ) ، فإنه وإن كان علماً فهو عَلمٌ للمعاني لا للأعيان^(٤) .

قوله : « مؤنثاً » .

تنبيهٌ على أنه لم يقع إلا كذلك ، وذلك نحو : حَدام ، وقَطَامٍ ، وغَلابٍ :
وبهان لنسوة ، وسجاح للمتنبئة ، وكَسَابٍ وخطَافٍ لكلبتين ، وقَتَامٍ وجَعَارِ
وفشاح للضبع ، وخصَافٍ وسكَّابٍ لفرسين // وعَرَّارٍ لبقرة يقال : باءت عَرَّارِ
بِكَحْلٍ^(٥) ، وظَفَّارٍ^(٦) للبلد الذي نسبت إليه الجزع ومنها قولهم^(٧) : من دخل

(١) سقط من الشرح .

(٢) نسبه الرضى في شرحه (٣ / ١١١) ، والبغدادي في الخزانة (٦ / ٣٣٠) ، للسيراني . ينظر :
شرح كتاب سيبويه للسيراني (١ / ١٢٧) ، وشرح المصنف للكافية (٣ / ٧٤٩) ، وأمالى ابن
الشجري (٢ / ٣٥٤) ، وشرح الجمل لابن خروف (٢ / ٩٥٣) .

(٣) في الشرح : « لازم » وهو سهو من الناسخ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٤٨ ، ٧٤٩) .

(٥) عرار وكحل بقرتان تناطحنا فماتتا جميعاً فقيلاً : باءت عرار بكحل . ويضرب هذا المثل لكل
أثنين مستويين في القوة . ينظر : جمهرة الأمثال (١ / ٢٢٦) ، ومجمع الأمثال (١ / ٩١) .

(٦) في الشرح : « طعم » وهو تحريف .

(٧) ينظر : المستقصى (٢ / ٣٥٥) .

ظفار [حَمَّر]^(١) ، وملاع ومناع^(٢) لهضبتي^(٣) ، ووبار^(٤) وشراف لأرضين ،
ولصاف لجبل^(٥) .

وهذا الضرب مبني في لغة أهل الحجاز لمشابهته ما تقدم في العدل والزنة ،
وهذا العدل ، وإن كان تقديراً إذ ليس : حاذمة وقاطمة وغالبة عدل عنها تحقيقاً ،
إنما وجب المصير إليه لما علم أنهم لا يبنون الاسم إلا للمانع من الإعراب ،
ولا مانع سوى ما قدر ، فيلزم المصير إليه^(٦) .

وهو معرب في لغة بني تميم إعراب ما لا ينصرف إلا ما كان آخره راء
[كقولهم : حَضَار]^(٧) لأحد المُحَلِّفَيْنِ [وهما]^(٨) كوكبان يطلعان قبل سهيل ،
إذا رآهما الناظر يحلف أنه سهيل ، وجَعَار ، فإنهم يوافقون الحجازيين في بنائه ،
إلا طائفة قليلة من بني تميم فإنهم يعممون^(٩) الإعراب في جميع هذا الضرب ،
ولا يفرقون بين ما آخره راء وغيره ، وهؤلاء القليلون جروا على القياس ، إذ
لا فرق بين ما آخره راء وغيره في موجب الإعراب والبناء ، وإذا لم يكن في هذا
الباب علة موجبة للبناء وجب إعرابه ، ولا فرق بين الراء وغيره . ووجه اللغة
الكثري في بني تميم ضعيف ، فإنهم فرقوا بين ما آخره راء وغيره ، لتحصل الإمالة ،

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من المفصل (١٥٩) .

(٢) ملاع من الملع : وهو السير الخفيف ، سميت بذلك لأن من انخدر عنها اسرع ، ومناع من المنع .
ينظر : التخمير (٢ / ٢٤٤) .

(٣) في الشرح : " لتضى " وهو تحريف .

(٤) في الشرح : " وبال " وهو تحريف ، وينظر : معجم البلدان (٥ / ٣٥٦) .

(٥) ينظر : معجم البلدان (٥ / ١٧) .

(٦) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٤٩) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح والمثبت من المفصل (١٦٠) .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) في الشرح : " يعمون " والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٥٠) .

وغاية ما يقال : إن تقدير موجب البناء في الجميع ممكن ، أي : فيما كان آخره راء وغيره ، كما هو لغة أهل الحجاز ، وتقدير انتفائه ممكن كما يقال في لغة بني تميم [القليلة]^(١) ، فقصده الفصحاء منهم إثبات التقدير فيما يحصل عنه أمر مقصود وهو الإمالة ، فإنَّ الإمالة لا تحصل إلا بتقدير علة البناء ، لأنَّه إذا أعرب لم يُكسر ، وإذا بُني كُسِر ، والإمالة في مثله لا تكون إلا الكسرة ، فلما كانت الإمالة مقصودة في لغتهم ولا تحصل [إلا]^(٢) بالكسرة ، والكسرة لا تحصل إلا بتقدير موجب البناء ، كان تقدير موجب البناء أولى من تقدير سبب منع الصرف ، وإن كان أيضاً مستقيماً ، وبقي التقدير فيما لا يحصل فيه ذلك الأمر المقصود ، وإنما أعربوه^(٣) إعراب ما لا ينصرف لتحقق العلتين المانعتين من الصرف ، من التعريف والتأنيث .

وقد قيل : إن فيه على هذه اللغة أيضاً العدل ، لما ثبت من بنائهم (حَضَارِ)
والباب واحد^(٤) .

واعلم أن (هَيْهَاتَ) بفتح التاء لغة أهل الحجاز ، وبكسرها لغة أسد وتميم ،
ومن العرب [من يضمها]^(٥) // وقد قرئ بهن جميعاً^(٦) ، وقد تنون على اللغات

(١) سقط من الشرح والسياق يقتضيه ، والمعنى يطلبه .

(٢) سقط من الشرح .

(٣) في الشرح : « أعربوا » والمثبت يوافق السياق .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٢٧٨ / ٣) ، والمقتضب (٣٧٥ / ٣) ، وشرح الكافية للمصنف

(٧٥١ / ٣) ، والإيضاح للمصنف (٥٠١ / ١) ، وشرح الرضي (١١٦ / ٣) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من الفصل (١٦٠) .

(٦) يقصد قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ سورة المؤمنون آية (٣٦) .

ينظر : المحتسب (٩٠ / ٢) ، والنشر (٣٢٨ / ٢) ، ومختصر الشواذ (٩٧) ، والدر المصون

(٣٣٧ ، ٣٣٨) ، وروح المعاني (٣١ ، ٣٢) .

الثلاث ، قال الشاعر^(١) :

تذكرت أياماً مضين من الصِّبا فهيهات هيهات إليك رجوعها
وقد رُوي قوله^(٢) :

هَيْهَاتُ مِنْ مُصَبِّحِهَا هَيْهَاتِ

بضم الأول وكسر الثاني، ومن العرب من يحذف التاء، ومنهم من يسكنها ،
ومنهم من يجعلها نوناً ، وقد تبدل هاؤها همزة ، ومنهم من يقول : أيهاك
وأيهان ، وأيها^(٣) ، وقالوا : إنّ المفتوحة مفردة ، وتأؤها للتأنيث مثلها في
(غرفة) ، و (ظلمة) ولذلك يقلبها الواقف (هاءً) فيقول : هيهاه] وألفها عن
ياء]^(٤) لأنَّ أصلها هَيْهَيْة ، من المضاعف كـ (زلزلة) ، وأما المكسورة فجمع
المفتوحة، وأصلها هيهيات، فحذف اللام، والوقف عليها بالتاء كـ (مسلمات)^(٥).

والمعنى في (شَتَّانَ) تباين الشئيين في بعض الأحوال والمعاني ، والذي عليه

(١) هو الأحوص الأنصاري ، ينظر ديوانه ص (١٣١) ، وهو من الطويل . والشاهد في : المذكر
والمؤنث (١ / ٢١٥) ، وإيضاح الوقف والابتداء (٢٩٩) ، وشرح القصائد السبع الطوال
(٤٤٠) ، وتفسير القرطبي (١٢ / ١٢٢) .

(٢) هو حميد بن الأرقط ، وهو بيت من الرجز بعده :

هيهات حَجْرٌ مِنْ صُنَيْعَاتِ

والشاهد في : المفصل (١٦١) ، والتخمير (٢ / ٢٤٩) ، والصحاح (هيه) .

(٣) ينظر في لغات (هيهات) : المسائل العضديات (١٣٨ - ١٤٢) . إيضاح الشعر (٢٠٢) ،
والخصائص (٣ / ٤٢) ، والدر المصون (٨ / ٣٣٧ ، ٣٣٨) ، والأسرار الصافية (٦٥) ،
والهمع (٣ / ٨٤) .

(٤) في الشرح بياض ، والمثبت من المفصل (١٦١) .

(٥) قال الرضي في شرحه (٣ / ١٠٢) : « وهذا كله وهمٌ وتخمين ، بل لا منع أن نقول : التاء
والألف فيها زائدتان ... » .

الفصحاء : شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وشتان ما زيدٌ وعمرو ، وقال^(١) :

شَتَّانَ ما يومي على كُورِها ويومُ حَيَّانَ أخي جابرٍ
وقال^(٢) :

شَتَّانَ هذا والعناقُ والنَّومُ والمشربُ الباردُ في ظلِّ الدَّومِ
وأما قوله^(٣) :

لشَتَّانَ ما بين اليزيديين في الندى يزيدُ سُليمٍ والأغرُّ بن حاتمٍ
فقد أباه الأصمعي^(٤) ، لما يلزم من جعله المقصود به التفرقة بينهما في المعنى

-
- (١) هو الأعشى - ميمون بن قيس - ينظر ديوانه (١٨٣) . وهو من السريع .
والبيت في : أدب الكاتب (٣١٢) ، وإعراب ثلاثين سورة (١٠٩) ، والمقتصد (١ / ٥٧٥) ،
والأزهار الصافية (١ / ١٧١) ، والخزانة (٦ / ٢٧٦) .
قوله : " كورها " الكور هو الرجل ، والضمير يعود على الناقة ، " حيان وجابر " هما ابنا عميرة
من بني حنيفة . ينظر : الصحاح (كور) .
- (٢) هو لقيط بن زرارة ، وهو من الرجز . والشاهد في : المقتضب (٤ / ٣٠٥) ، والتخمير
(٢ / ٢٥٢) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٣٧) ، والخزانة (٦ / ٢٨٤) .
قوله : " الدوم " نوع من الشجر ، وقد أنكر الأصمعي هذه الرواية وذلك لأنه ليس بنجد
وهي بلد الشاعر ، شجر الدوم ، وإنما الرواية : في الظل الدوم ، أي : الدائم . ينظر : المفضل
(١٦٢ ، ١٦٣) .
- (٣) هو ربيعة الرقي . ينظر : ديوانه (١٢٤) ، وهو ممن لا يستشهد بشعره لأنه مولد ذكر ذلك
الحوارزمي في التخمير (٢ / ٢٥٤) ، وهو من الطويل . والشاهد في : إعراب ثلاثين سورة
(١٠٨) ، والإيضاح في شرح المفضل (١ / ٥٠٣) ، وشرح الرضي (٣ / ١٠٣) ، والخزانة
(٦ / ٢٧٥) ، واللسان (شتت) .
- قوله : " اليزيديين " هما يزيد بن حاتم المهلبي ويزيد بن أسيد السلمي ، " الندى " الكرم والجود .
- (٤) في شرح ابن يعيش (٤ / ٣٧) : " وكان الأصمعي ينكر هذا الوجه ويأباه ، وحجته أن شَتَّانَ
ناب عن فعل تقديره تفرق وتباعد ، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين ، لأن التفرق لا يحصل
من واحد ، والقياس لا يأباه من جهة المعنى " .
وينظر : شرح الكافية للرضي (٣ / ١٠٣) ، ولباب الإعراب (٤٨٩) .

لفظاً واحداً لا افتراق فيه ، كأنه^(١) فهم أنهم لما قصدوا التفرقة في المعنى قصدوا أن يكون اللفظ أيضاً مفترقاً ليتناسب اللفظ والمعنى ، ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس ، كأنه لما فهم أن معنى قولك : (شَتَّانَ زيدٌ وعمرو) شَتَّانَ حالاً زيدٍ وعمرو ، وكأنهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، رأى أن إظهاره غير بعيد فَجَوَّزَهُ ، وإن كان لفظه مفرداً ؛ لأنَّ التقدير كذلك ، وأيضاً إذا كان الفاعل لا يعقل إلا متعدداً في المعنى جاز أن يأتي اللفظ متعدداً لفظاً ، أو متعدداً معنىً كقولك : كلا الزيدين ، وكلا زيدٍ وعمرو .

وَرَدَّ الأول من وجهين :

- أحدهما : أن التقدير : حالُ زيدٍ وحالُ عمرو ، فالتقدير أيضاً متعدد .

١٠ - والثاني : سلمنا أن التقدير غير متعدد ، عند ذلك يلتزم الحذف حتى يحصل التعدد ، وعند الاظهار لا يبقى تعدد .

وَرَدَّ الثاني // بأنَّ المعنى إذا لم يحصل إلا بالتعدد نُظِرَ فإن كان المعنى يقتضي

اجتماع المتعددات كان اللفظ الواحد هو الوجه ، ليحصل الغرضان ، وإن [كان]^(٢) المعنى يقتضي افتراق المتعددات فالوجه الاتيان بها في اللفظ متفرقة^(٣) وما ذكرتموه حجةٌ عليكم ، فإنَّ (كلا الزيدين) هو الوجه ، (وكلا زيدٍ وعمرو) ضعيف ، ولا خلاف أنَّ (شَتَّانَ^(٤) زيدٍ وعمرو) قَوِيٌّ ، فلا بد من الفرق ، ولا يوجد فرق مناسب سوى ما ذكر ، فكان ما ذكر أولى^(٥) .

(١) قوله : « كأنه » تكررت في الشرح .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والسياق يقتضيه .

(٣) في الشرح : « معرفة » وهو تحريف .

(٤) في الشرح : « سياق » وهو تحريف .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٥٠٣) .

و(أَفَّ) يُفْتَحُ وَيُضْمُ وَيُكْسَرُ ، وينون في أحواله وتلحق به التاء منوناً ،
و(أَفَّ) إذا نون وفتح ، سواء لحقه تاء التانيث أو لا ، فالظاهر أنه مصدر
ولا حاجة إلى تقدير اسم الفعل ؛ لأنه إنما قدر اسم الفعل لإظهار علة البناء ، فأماً
إذا كان ظاهره^(١) الإعراب فحملة^(٢) على المصدر أولى ، لذلك ذكر (أَفَّ)^(٣)
في المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ، ويجوز أن يُقَدَّرَ اسم فعل لما فهم من أن
معناه في حال فتحه كمعناه في بقية أحواله ، وقد ثبت أنه في بقية أحواله اسم
فعل ؛ فليكن هنا كذلك .

وأسماء الأفعال على ثلاثة أقسام :

ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك : إِيهِ وَإِيهِ ،
وَصَهُ وَصِيهِ ، وَمَهُ وَمِيهِ ، وَأُفَّ وَأُفٌّ ، فإذا قلت : (صَهْ) بالسكون فمعناه :
الأمر بسكوتٍ معهودٍ ، وإذا قلت (صِهْ) منوناً فمعناه الأمر بسكوت ما ،
كأنهم قصدوا إلى أن يجعلوا التعريف في (صَهْ) لمعنى ، وإذا حكم بالتعريف
ينبغي أن يكون علماً موضوعاً اسماً للفعل الذي هو بمعناه .

فإن قيل^(٤) : هو اسم للفعل على كل تقدير ، فكيف يكون معرفة تارةً
ونكرة أخرى ؟

أجيب : بأنه إذا قدر معرفة جعل علماً لمعقولية الفعل الذي بمعناه كما تقول
في : أسامة ، وغدوة ، وإذا قدر نكرة كان كواحدٍ من آحاد الفعل الذي يتعدد

(١) في الشرح : « ظاهر » وهو سهو .

(٢) في الشرح : « حمل » والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥٠٤) .

(٣) في الإيضاح للمصنف (١ / ٥٠٤) : « أفة » .

(٤) هذا القول وجوابه للمصنف . ينظر : الإيضاح (١ / ٥٠٤) .

اللفظ به فصار أمره بهذا التقدير مختلفاً فصَحَّ أن يُقَدَّر معرفة وأن يُقَدَّر نكرة ،
ومجيئه معرفة لا غير في بعض مواضعه كمجيء قولهم : أبو براقش^(١) ، ومجيئه
معرفة ونكرة بالتأويلين المذكورين ، كما لو نكَّرت أسامة ، ومجيئه نكرة لا غير
كقولك : أسدٌ وشبهه^(٢) .

وما لا يستعمل إلا معرفة نحو : (بله) و (آمين) .

وما التزم فيه التنكير كـ (إيهاً) في الكفِّ ، و (ويهاً) في الإغراء .

// ومن أسماء الأفعال : دونك زيدا ، أي : خذه ، وعندك عمراً^(٣) أي :

الزمه ، و حذارك^(٤) ، ومكانك ، وبعذك ، إذا قلت : تأخر ، أو حذرته شيئاً
خلفه ، وفرطك وأمامك إذا حذرتَه من بين يديه شيئاً ، أو أمرته أن يتقدم ،
وراءك ، أي : انظر إلى خلفك ، إذا بصَّرتَه^(٥) شيئاً .

(١) أبو براقش : طائرٌ يتلون ألواناً ، قال الشاعر :

كأبي براقش كُلُّ لَوْنٍ لَوْنُهُ يَتَخَيَّلُ

ينظر : الصحاح (براقش) .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٠٤ ، ٥٠٥) .

(٣) في الشرح : " غيراً " وهو تحريف ، والمثبت من المفصل (١٦٥) .

(٤) في الشرح : " حذارك " وهو تحريف والمثبت من المفصل (١٦٥) .

(٥) في الشرح : " أبصرته " وهو تحريف ، والمثبت من المفصل (١٦٥) .

[أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ]

ص : « [أسماء] الأصوات : ما حُكي به صوت أو صوتٌ به للبهائم ،
فالأول كـ (غَاقٌ) والثاني كـ (نِخٌ) »^(١) .

ش : من المبنيات الأصوات ، والمراد بالأصوات : كلُّ لفظ حكي به صوتٌ
أو صوتٌ به للبهائم ، وقيل : الأصوات ما وضع لحكاية الأصوات ، أو لخطاب
الآدميين أو لباقي الحيوانات .

والموضوع للحكاية أما لحكاية أصوات الحيوان أو اصطكاك الأجرام ،
والأول كـ (غَاقٌ) حكاية صوت الغراب ، و (مَاءٌ) حكاية بُعَامِ الظبية ،
و (شَيْبٌ) صوت مشافر الأبل عند الشرب ، و (عَيْطٌ) صوت الفتيان إذا
تصايحوا في اللعب ، و (طِيخٌ) حكاية صوت الضاحك .

والثاني من حكاية الأصوات كـ (طِقٌ) حكاية صوت وقع الحجارة بعضها
على بعض و (طَاقٌ) حكاية صوت الضرب ، و (قَبٌ) لوقع السيف ، و (خَاقٌ)
بَاقٍ للنكاح و (قَاشٍ مَاشٍ) و (حَاثٍ بَاثٍ) للقماش ، ويطلق على نفس
القماش ، كأنه سمي باسم صوته .

والثاني : أي الذي صوتٌ به للبهائم كـ (نِخٌ) مُشددة ومخففة^(٢) صوت عند
إناحة البعير ، و (هَيْخٌ) و (إِيخٌ) مثله ، و (إِسٌّ) و (هِسٌّ) و (هَجٌّ) و (قَاعٌ)
للغنم ، و (هَجٌ) و (هَجَاً) و (خَسَأٌ) للكلب ، و (هَلَاً) زجرٌ للخيل ،
و (عَدَسٌ) للبلبل ، و به سُمِّي ، و (هَيْدٌ) بفتح الهاء وكسرهما ، و (هَادٍ) مثله ،

(١) الكافية (١٥٧) ، وعبارة الكافية : « كل لفظ حكي » .

(٢) في الشرح : « مخفضة » وهو تحريف .

و (دة) و (عة) و (عاه) و (عيه) و (حوب)^(١) و (حاي) ، و (عاي) و (هاب)^(٢) للإبل .

وإنما بنيت الأصوات لأنها وضعت على أن ينطق بها مفردة ، ألا ترى أنك إذا قلت : (غاق) حاكياً صوت الغراب لم يحتج إلى ما يتركب معه ؛ لأنَّ وضعه على حكايته لا غير ، وكذلك إذا قلت : (نخ) وشبهه للبعير وغيره لم تقصد إلا إلى إسماع^(٣) هذا الصوت لجري العادة بإناخته أو غيره عنده ، فلم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له إلى جزء آخر يتركب معه ، فإن وقع شيء مركب من هذا الباب فإنما يقصد به اللفظ كقولك : (نخ) صوت // للبعير ، و (غاق) حكاية صوت الغراب ، وتقول : قلت (غاق) ، وقلت (نخ) ، وتقول : يحكي صوت الغراب بغاق ، ويناخ البعير بنخ ، والمعروف حينئذ أن يحكى على ما هو عليه في أصل وضعه ، فلا يعتبر تركيبه في الإعراب وإن قصد به اللفظ .

فإن قلت : فقد قالوا : (ألف) إلى آخرها غير معربة ، فإذا ركبوا أعربوا ، فلم لم يكن هذا كذلك ؟

والجواب : أن ألف باء موضوع لمعنى كوضع (رجل) و (فرس) والمقصود استعماله مركباً ، فإذا استعمل غير مركب وجب بناؤه كما لو استعمل رجل أو فرس غير مركب ، وعددته تعديداً ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنه إذا استعمل مركباً لم يقصد إلى مدلول له ، وإنما قصد إلى ما ذكر من حكاية الصوت ، أو التصوت للبهيمة ، وقد جاء إعرابه مركباً قليلاً كقول الشاعر^(٤) :

(١) في الشرح : " هوب " وهو تحريف .

(٢) في الشرح : " هات " وهو تحريف .

(٣) في الشرح : " سماع " والمثبت من شرح المصنف للكافية (٧٥٢ / ٣) .

(٤) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (٤٦) .

تداعينَ باسمِ الشَّيْبِ فِي مُتَثَلِمٍ

وقوله^(١) :

داعٍ يُناديه باسمِ المَاءِ مَبْغُومٍ

ومن جعل (نخ) وبابه^(٢) مما يُصَوِّتُ [به]^(٣) للبهائم من أسماء الأفعال فهو مخطيء لأنها إذا جعلت [من]^(٤) أسماء الأفعال - وليس فيها شيء هو خير - وجب أن يكون بمعنى الأمر ، والأمر بأسماء الأفعال اقتضاء الفعل من المخاطب ، فيؤدي إلى أن تكون طالباً مما لا يعقل امتثال الأمر بالخطاب ، وذلك مما لا يصدر إلا عن غفلة ، فإن قلت : إنا نجد العلم الضروري من أنفسنا بالقصد إلى ذلك ، فهو غلط ، وإنما الحاصل : القصد إلى انقياده بالصوت الملفوظ به لما أجرى الله تعالى العادة بذلك منه عنده ، لا أنه يخاطب ما لا يعقل لطلب الامتثال^(٥) .

(١) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (٤٦) .

(٢) في الشرح : " وباه " وهو سهو .

(٣) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٥٤) .

(٤) سقط من الشرح والمعنى يقتضيه .

(٥) مذهب أهل السنة والجماعة أن الله لا يكلف خلقه إلا ما يطيقون ، ولا يطيقون إلا ما كلفهم به عز وجل ، فإن الاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي لم يكلف الله أحداً بدونها ، فلا يكلف ما لا يطاق بهذا التفسير ، وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يطاق بهذا الاعتبار .

ينظر : العقيدة الطحاوية (٥٠٢) ، ومجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٨ / ١٣٠) ،

والمثل والنحل (٩٦) ، والأزهار الصافية (١ / ٢٠٢) .

اعلم أن لفظ (وَيْ) في قول المتندم والمتعجب نحو : وي ما أغفله ! ونحو :
وي لُمّه ، يُحتمل أن يقال : هو اسم فعل معناه معنى التعجب ، وإثما بُني لوقوعه
موقع المبني وهو موضوع للتعجب ، كما أنّ (هيهات) موضوع لِبُعْدَ ، ويجوز
أن يُقال : اسم صوت ؛ لأنّ المتعجب يقول عند التعجب : (وي) لا لقصد
إخبار بأنّه تعجب ، بل كما يُصوّتُ المتألم : آه ، فكذلك يقوله المتعجب منفرداً ،
ولو كان اسم فعل لم يقله المتكلم إلا مخاطباً وهذا هو الظاهر^(١) .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٥٠٧) .

[المُرَكَّبَاتُ]

// ص : « المركبات : كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة^(١) ، فإن تضمن الثاني حرفاً بُنِيَ كخمسة عشر ، وحادي عشر وأخواته ، وإلا أعرب الثاني كعلبك ، وبني الأول في الأصح^(٢) .

ش : من الأسماء المبنية المركبات ، والمركب يطلق باصطلاح النحاة على معانٍ والمراد هنا ما تركب من كلمتين ، وليس بينهما نسبة .

قوله : « المركبات : كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة » ، الأولى أن يقال : المركب ، فإن ما ذكره حدّ للمركب لا للمركبات ، ولفظة (كل) غير واقعة في موقعها ، فإنها تذكر لإحاطة الافراد ، والموضع للتعريف وهو للحقيقة من حيث هي لا للافراد ، ولو قال : من اسمين كان أسدّ من قوله من كلمتين ؛ لأنه لم يوجد شيء من المركبات المرادة بهذا التعريف من غير اسمين .

قوله : « ليس بينهما نسبة » .

أراد بالنسبة النسبة الإسنادية أو الإضافية ، وإنما قال : ليس بينهما نسبة ، ليخرج عنه المضاف والمضاف إليه نحو : (تَأَبَّطُ شَرًّا) فإنه يحكى على أصله قبل التسمية ، وليس المقصود هنا إلا ما يحصل بناؤه بالتركيب .

قيل : على هذا يلزم أن تكون الأعلام المضافة مثل : امرؤ القيس من هذا القبيل ، فإنه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة .

أجيب : بأنّ الأعلام المركبة غير التركيب المزجي كان بين أجزائها نسبة

(١) في الأصل : « مناسبة » .

(٢) في الكافية (١٥٨) : « في الأصح » .

بحسب الأصل المنقول هي عنه^(١) ، وأنه بعد التركيب صار اسماً واحداً ولذلك قد يذهل الذهن عن الالتفات إلى معنى أجزائه على التفصيل .

فإن قيل : هذا الحد غير مطرد وغير منعكس ، أما أنه غير مطرد لصدقه على حضرموت وبعليك ونحوهما لا يكون من هذا القبيل ، فإنه مبني ونحوهما غير منصرف ، وغير المنصرف معرب ، وأما أنه غير منعكس لخروج الجملة عنه والجملة مركب // مبني .

أجيب عن الأول : بأنهما من أفراد المحدود من وجه ، وإن كان خارجاً من الوجه المذكور ، وعن الثاني بأن المراد بالمركب المبني هو الذي يكون التركيب سبباً لبناء الأجزاء لا المركب المبني مطلقاً .

وهذا التركيب - أعني الذي يكون المتركب سبباً لبناء الأجزاء - على نوعين:

- أحدهما : أن يتضمن الثاني معنى الحرف نحو خمسة عشر وحادي عشر

إلى تسعة عشر وتاسع عشر فينبيان جميعاً إلا اثني عشر ، وإنما بني الأول منهما ؛ لأنه بمنزلة الجزء الأول من الاسم فيشبه صدر الكلمة ، فوجب أن يكون مبنيًا ،

وإنما بني الثاني لتضمنه معنى الحرف ، فإن الأصل في العدد المنيف على عشرة أن

يعطف الثاني على الأول ، فإن القياس في الأعداد كلها أن تعطف الثاني على

الأول ، فكان قياس العدد المنيف على العشرة أيضاً كذلك ، فمزج الاسمان كما

دُكرَ إلى تسعة عشر ولم يمزج غير ذلك ؛ لأن العشرة فما دونها ليس فيها تعدد ،

وأما ما فوق العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم

يكثر ، والدليل على أكثريته : أن كل ما يتعداه فهو في ضمنه^(٢) .

(١) كذا في الشرح ، والأولى : « المنقولة عنه » .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥١٨) .

[قوله] : (إلا اثنا عشر) استثنى من باب (خمسة عشر) ؛ لأنه يخالفه في البناء ، وإنما أعرب الأول مع قيام العلة المقتضية للبناء في بابه لما شُبه بالمضاف في حذف النون منه ؛ لأن الأصل اثنان وعشرة ، فلما حذف الواو بقي اثنان عشرة ، فكرهوا النون التي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو التي تؤذن بالاتصال ، فحذفوا [النون]^(١) تشبيهاً له بالمضاف ، فلما شبه بالمضاف وجب إجراؤه مجراه في إعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء ، فوجب البقاء على الإعراب ، وبقي (عشر)^(٢) على بنائه لتضمنه معنى الحرف^(٣) .

ومن // هذا النوع قولهم : وقعوا في حيص بيص^(٤) ، أي : في فتنة تموج بأهلها ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ، أي : ذوي كفتين ، كفة من اللاقي^(٥) ، وكفة من الملقِيّ ؛ لأنّ كل واحد منهما في وهلة التلاقي كافٍ لصاحبه أن يتجاوزَه ، وصحرة بجرة ، أي : ذوي صحرة و بجرة ، أي : انكشاف واتساع^(٦) لا سُترة بيننا يقال : أخبرته بالخير صحرة بجرة ، ويقولون : صحرة بجرة نجرة فلا بينون^(٧) لثلا يمزجوا ثلاثة أشياء ، وهو جاري يَيْتَ يَيْتَ ، أي : بيتٌ لبيتٍ ، أو إلى بيتٍ أي : هو جاري مُلاصقاً ، ووقع بين بين ، أي : بين هذا وبين هذا ، قال عبيد^(٨) :

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من شرح المصنف للكافية (٣ / ٧٥٧) .

(٢) في الشرح : « عشرة » وهو سهو .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٥٦ ، ٧٥٧) .

(٤) جاء في الصحاح (حيص) : « يقال وقعوا في حيص بيص ، أي : في اختلاط من أمرهم لا مخرج لهم منه ، ويقال في شدة وضيق » وينظر : مجمع الأمثال (١ / ١٢٧) .

(٥) في الشرح : « الأذى » وهو تحريف .

(٦) في الشرح : « وأقسام » وهو تحريف .

(٧) في الشرح : « تنوين » .

(٨) ينظر : ديوان عبيد بن الأبرص (١٣٦) ، وهو بعض بيت من مجزوء الكامل وتكملته :

نحْمى حقيقتنا

..... وَبَعْرٌ _____ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وَأَتَيْكَ صَبَاحًا مَسَاءً ، أَي : كُلُّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ ، وَيَوْمَ يَوْمَ ، أَي : كُلَّ يَوْمٍ ،
وَتَفَرَّقُوا شَعْرَ بَعْرٍ ، أَي : مَنْتَشِرِينَ فِي الْبِلَادِ هَائِجِينَ مِنْ : اشْتَعَرَتْ عَلَيْهِ ضِيعَتَهُ ،
أَي : فَشَتْ وَانْتَشَرَتْ ، وَبَعْرُ النِّجْمِ ، أَي : هَاجَ بِالْمَطَرِ ، قَالَ الْعَجَّاجُ (١) :

بُغْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لَيْلًا فَانْكَدَرُ

وَشَدْرٌ مَذْرٌ ، مِنْ التَّشْدُرِ ، وَهُوَ : التَّفَرُّقُ وَالتَّبْذِيرُ ، وَالْمِيمُ فِي (مَذْرٌ) بَدَلٌ
مِنَ الْبَاءِ وَخُذْعٌ مُدْعٌ أَي : مَنقَطَعِينَ (٢) مَنْتَشِرِينَ مِنَ الْخُذْعِ وَهُوَ الْقَطْعُ ، وَمِنْ
قَوْلِهِمْ : فَلَانَ مَدَّاعٌ ، أَي : كَذَابٌ ، يَفْشِي الْأَسْرَارَ وَيَنْشُرُهَا ، وَتَرَكَوْا الْبِلَادَ
حَيْثُ بَيَّتَ مِنْ قَوْلِهِمْ : فَلَانَ يَسْتَحِيثُ وَيَسْتَبِيثُ ، أَي : يَسْتَبْحِثُ وَيَسْتَثِيرُ (٣) ،
وَحَاتٌ بَاثٌ .

فَإِنْ قِيلَ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمِينَ الَّذِينَ هُمَا جِزَاءُ الْمَرْكَبِ مَبْنِي لَمَّا ذَكَرْتُمْ لَكِنْ
لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْرَبَ (٤) الْجَمْعُ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَمْعٌ كَمَا أَعْرَبَ فِي : مَعْدَى
كَرْبٍ وَبَعْلَبِكُ وَحَضْرَمُوتُ ؟

أَجِيبُ : بَأَنَّ امْتِزَاجَ الْأَسْمِينَ اقْتَضَى // كَوْنُ أَجْزَاءِ الثَّانِي أَجْزَاءَ الْجَمْعِ
الثَّانِي أَجْزَاءَ الْجَمْعِ ، فَلَمْ يُمْكِنَ أَنْ يَجْعَلَ الْجَمْعُ مَعْرَبًا .

= وَالشَّاهِدُ فِي : مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ (١٠٦) ، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ (١ / ٤٩) ، وَشَرْحُ
ابْنِ يَعِيشَ (٤ / ١١٧) ، وَالخِزَانَةُ (٢ / ٢١٣) ، وَاللِّسَانُ (بَيْنَ) .

(١) يَنْظُرُ دِيْوَانَهُ (١٧) ، وَهُوَ مِنَ الرَّجْزِ . وَالشَّاهِدُ فِي : الْمَفْصَلِ (١٧٧) ، وَالتَّخْمِيرِ

(٢ / ٢٩٦) ، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ (٤ / ١١٨) .

قَوْلُهُ : « انْكَدَرُ » أَي : أَسْرَعُ وَانْقَضَ . الصَّحَاحُ (كَدْرٌ) .

(٢) فِي الشَّرْحِ : « مَعْدَا » وَالمُثَبِّتُ مِنَ الْمَفْصَلِ (١٧٨) .

(٣) فِي الشَّرْحِ بِيَاضٍ ، وَالمُثَبِّتُ مِنَ الْمَفْصَلِ (١٧٨) .

(٤) فِي الشَّرْحِ : « يَعْرِفُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

والأعداد المركبة إذا دخل عليها لام التعريف أو أضيفت نحو قولك : الأحد عشر ، والحادي عشر ، وأحد عشر ، وتسعة عشر لا يخلان بينائها ، أما حرف التعريف فبالاتفاق ، وأما الإضافة فمذهب سيويه^(١) أنها لا تخلُّ بالبناء نظراً إلى قيام العلة ، فإنَّ موجب البناء قائمٌ بعد الإضافة كما هو قبل^(٢) الإضافة .

ومذهب الأخفش^(٣) : أن الثاني معرب ؛ لأنه مضاف وقوي أمر الاسمية قياساً على (اثني) في قولك : اثنا عشر ، والفرق بينهما أن (اثنا) لما حذفت نونها ، وهو حكم من أحكام الإضافة أعطي حكم المضاف // ؛ لأنَّ علة بنائه إنما هي كونه منزلاً منزلة الجزء من الكلمة فلما قُدِّر مضافاً ، والمضاف له حكم الاستقلال في الإعراب ، فأتت علة البناء فأجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر ، فإنَّ علة بنائه تضمن معنى الحرف ، وتضمنه معنى الحرف باقٍ على حاله قبل الإضافة وبعدها ، فلا يلزم من إعراب (اثنا) من اثني عشر [إعراب عشر]^(٤) في خمسة عشر .

فإن سُمِّي رجلٌ بخمسة عشر كان فيه وجهان كما ذُكِرَ ، أمَّا وجه البناء فلأنَّه قبل النقل كان مبنياً فأجري بعد التسمية مجراه قبلها ، كما أجري^(٥) (غلامٌ زيد) بعد التسمية مجراه قبلها في الإعراب قياساً على (قُمْ) إذا سميت به ، وفيه ضميرٌ في البناء ، وأمَّا الإعراب فلأنَّهما كلمتان مزجتا وصيرتا واحداً وسُمِّي بهما فأجري مجرى ما هو كذلك من الأسماء كمعدى كرب ، وينبغي لمن أعرب أن يجري فيه اللغات الثلاث التي في معد كرب .

(١) ينظر : كتاب سيويه (٣ / ٣٠٣ ، ٣٠٤) .

(٢) في الشرح : « قيد » وهو تحريف .

(٣) ينظر : المفصل (١٧٦) ، والإيضاح للمصنف (١ / ٥١٨) ، والتخمير (٢ / ٢٩٤) ،

وشرح ابن يعيش (٤ / ١١٤) ، ولباب الإعراب (١٩٩) ، والهمع (٢ / ٢٣٣) .

(٤) سقط من الشرح ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥١٨) .

(٥) في الأصل : « جرى » والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥١٨) .

وفي (خاز باز) سبع لغات ، وله خمسة معانٍ^(١) .

فاللغات : خَازِ بازٍ بكسر الزائين ، وخَازَ بازَ بفتحهما ، وَخَازِ بازُ بكسر الأول وضم الثاني ، وخَازَ بازُ بفتح الأول وضم الثاني ، وخَازَ بازٍ بفتح الأول وكسر الثاني ، وخازباء كقاصعاء ، وخزباز كقرطاس .

والمعاني :

ضرب من العشب ، قال^(٢) :

والخازِ بازِ السِّنمِ الجُودا

وذبابٌ يكون في العشب قال^(٣) :

وجن الخاز باز به جنونا

وصوت الذباب ، وداءٌ يكون في اللهازم قال^(٤) :

(١) ينظر : المفصل (١٧٨ ، ١٧٩) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو بيت من الرجز قبله :

أرعتها أطيب عودٍ عوداً

والبيت في : إصلاح المنطق (٤٥) ، والاقتضاب (٢٣٠) ، والتخمير (٢ / ٢٩٨) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ١٢٠) ، والخزانة (٦ / ٤٤٥) .

قوله : « السنم » نبت سنم ، أي : مرتفع . الصحاح (سنم) .

(٣) هو عمرو بن أحمر ، ينظر ديوانه (١٥٩) ، وهو عجز بيت من الوافر وصدوره :

تفقاً فوقه القلع السواري

وهو من شواهد سيبويه (٣ / ٣٠١) ، وما اتفق لفظه واختلف معناه (٢٠٢) ، والإنصاف (١ / ٣١٣) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ١٢١) ، واللسان (خوز) .

(٤) لم أعثر على قائله فيما وقفت عليه من مصادر ، وهو بيت من الرجز بعده :

إني إخال أن يكون لازماً

والشاهد في : ما اتفق لفظه (٢٠٢) ، والنوادر (٥٤٩) ، وإصلاح المنطق (٤٤) ، والأسرار الصافية (٨٢) ، قوله : (اللهازم) جمع لهزمة ، وهي لحمة في أسفل الحنك . ينظر : الصحاح (لهزم) .

يا خاز باز أرسل اللهازما

والسنور .

قال المصنف في شرح المفصل^(١) : علة بناء الخاز باز مشكلة ؛ لأنه إن قُدِّرَ مفرداً فلا علة توجبُ البناءَ يمكنُ تقديرها ، وإن قُدِّرَ مركباً فلا علة يمكنُ تقديرها إلا واو العطف ، على أن الأصل : خازَ وبازَ مُزجاً وصيِّراً واحداً كخمسة عشر ، ولا دليل على ذلك بخلاف خمسة عشر ، إذ قياسه : خمسة وعشرة ، فإذا صحَّ هذا التقدير فليصح في (معدي كرب) ولا قائل به ، وغاية ما يمكن أن يُقال فيه : إنه في الأصل قُصد إلى عطف أحد الاسمين ، وهذا التقدير وإن كان يمكن

[أن يقدرُوا]^(٢) مثله في (معدي كرب) ، إلا أن الأحكام من البناء في

(خاز باز) والإعراب في (معدي كرب) دلت على المخالفة بين التقديرين ، فإذا كانت قواعد معلومة تقتضي أحكاماً مختلفة ، وجاءت الأحكام مختلفة في ألفاظٍ يجوز أن تقدر في كلِّ واحدٍ منها ما يجري على القواعد // المعلومة ، وجب تقدير ذلك فيها ؛ لئلا يؤدي إلى إبطال ما عُلم صحته ، فهذا أقصى ما يمكن أن يقال في هذا الباب^(٣) .

١٥ - النوع الثاني من المركبات : ألا يتضمن الثاني معنى حرف كباب (بَعْلَبِكْ) فبني الأول في هذا الباب ؛ لأنه بمنزلة صدر الاسم ، ويعرب آخر الاسمين بإعراب المفرد ، ويكون غير منصرف لتحقق العلتين فيقال : هذا بَعْلَبِكْ ، ورأيتُ بَعْلَبِكْ ، ومررتُ بَعْلَبِكْ ، هذا هو الفصيح ، ومن العرب من يستعمل الأول كالمضاف فيعربه إعراب المضاف بالرفع والنصب والجر ، ويعرب الثاني

(١) ينظر : الإيضاح (١ / ٥١٩) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥١٩) .

(٣) في الإيضاح : « أن يقال في خازِ بازِ » .

إعراب المضاف إليه^(١) .

ووجه : أنهم شبهوه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً من جهة أنهما اسمان ذكر أحدهما عقيب الآخر ، وهو ضعيف من وجهين :

- أحدهما : أن هذا تشبيه لفظي ، وما ذكر في اللغة الفصيحة تشبيه معنوي واعتبار المعنى أقوى .

- والثاني : أنهم أبقوه ساكناً في حال النصب فقالوا : رأيت معدُّ يكرّب . ولو كان جارياً مجرى المضاف على التحقيق لوجب أن ينتصب كما ينصب المضاف إذا كان مثله في قوله : رأيت قاضي مصرَ ، وشبهه^(٢) .

ولما وجب التسكين دلّ على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة .

ثم هؤلاء افترقوا فرقتين :

فرقة تعرب الثاني إعراب ما لا ينصرف ، وفرقة تُعربُهُ إعراب المنصرف . فيقول الأول : هذا بعلبكُ ، والثاني : بعلبك^(٣) .

وأما قولهم : افعل هذا بادي بدا ، وبادي بدي ، وذهبوا مثل أيدي سبأ^(٤) فقد عدّه المحققون من المبنيات^(٥) ، وهو مشكل ، ووجه إشكاله أن أصل قولك : بادي بدا ، باديء بدآءٍ ، وأصل قولك : بادي بدي . باديء بديءٍ ، أي : أول مبتدأ [فهو]^(٦) منصوب على الحال ، وإنما خففت الهمزتان من آخرهما ،

(١) ينظر : شرح المصنف للكافية (٣ / ٧٥٨) ، وأمالي ابن الحاجب (٣ / ٣٨) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (٣ / ١٣١) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٣٠٣) ، والإيضاح للمصنف (١ / ٥٢٢) .

(٤) ينظر : مجمع الأمثال (١ / ٢٧٥) .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٣٠٤) ، والمفصل (١٧٩) .

(٦) في الأصل بياض .

وتخفيف الهمزة لا يوجب بناء ، ألا ترى أنك إذا خففت (مبتدئ) و (بداء) فقلت في مبتدئ : مبتدي ، وفي بداء : بدا ، لم يختلف في أنه باقٍ على إعرابه ، بل غايته أنه كان معرباً لفظاً فصار معرباً تقديراً ، وكذلك (أيدي سبأ) المعنى : ذهبوا مثل أيدي سبأ في تشتتهم وتفرقهم ، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه إعرابه ، ثم خففت الهمزة من (سبأ) وسكنت الياء من (أيدي) وذلك لا يوجب بناء .

والذي يمكن أن يقال في تمشيته : أنه كثر استعمالهم (بادي بدا) في الأول ،

و (أيدي سبأ) في التفرق الكثير حتى صار معنى المضاف // والمضاف إليه [من

غير نظرٍ إلى معنى]^(١) بادي ومعنى بدأ على التفصيل ، وكذلك من غير نظرٍ إلى

معنى أيدي ومعنى سبأ على التفصيل ، فلما صار جميعاً يفهم منهما معنى مقصود

من غير نظرٍ إلى أحادهما فشبّه بمعدي كرب وبعلبك في دلالتهما على مدلولهما

من غير نظرٍ إلى تفصيل اللفظين ، فصار الأول كالصدر من الاسم فأجرى

مجراهما لما صار في المعنى مثلهما ، وإذا كانوا قد فعلوا مثل ذلك في الجمل حتى

أجريت مجرى المفردات لما فهم منهما معنى من غير تفصيل كقوله : فاهُ إلى في ،

فأعربت إعراب المفرد وعُدِلَ بها عن معنى الجملة فهذه أقرب إلى ذلك ، وإن

كانت الأحكام قد اختلفت باختلاف المقصود فيهما^(٢) إلا أن الجامع بينهما في

التشبيه أنها ألفاظ متعددة يفهم منها معنى المقصود من غير نظرٍ إلى مدلول كل

فرد ، حتى أجري كل واحدٍ من القبيلين مجرى المفرد^(٣) .

فإن قيل : الأعلام المضافة قد تحقق فيها ما ذكر ، فإن معنى المضاف

(١) زيادة يستقيم بها النص ويقتضيهما السياق .

(٢) في الشرح بياض والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥٢١) .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٢١) .

والمضاف إليه غير مراد ، بل أريد بهما معنىً واحد من غير نظر إلى معنى المضاف ومعنى المضاف إليه فكان يجب أن^(١) يبنى الأول .

أجيب : بأنّ الأعلام المنقولة أجريت في كلامهم مجرى الأصوات المنقولة هي عنها ، بخلاف غيرها ، فلذلك لم يفعل فيها الفعل ، وفعل في غيرها^(٢) .

اعلم أنه لو قيل : إن (باديء بدا) و (أيدي سبأ) معرب على أصله منصوب على الحال ، إلا أنهم سكنوا الياء في أيدي سبأ^(٣) ، بعد تخفيف الهمزة ، وفي بادي بدا [بعد تخفيف الهمزة]^(٤) تخفيفاً لما جرت في كلامهم كثيراً ، فصارت كالأمثال كما كان ذلك في قولهم^(٥) : اعط القوس باريها ، لكان أقرب إلى الصواب^(٦) .

(١) قوله : « أن » تكررت .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٦٠) .

(٣) في الشرح : « باديء بدا » وهو سهو .

(٤) في الشرح بياض ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥٢٠) .

(٥) ينظر : مجمع الأمثال (٢ / ١٩) .

(٦) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٢٠) .

[الكِنَايَاتُ]

ص : « الكِنَايَات : (كم) و(كذا) للعدد ، و(كيت) و(زيت)^(١) للحدِيث^(٢) .

ش : من المبنيات الكِنَايَات ، والكِنَايَة : من كُنيت إذا استرت ، والكِنَايَة هي التورية عن الشيء ، والكِنَايَة عند الفقهاء عبارة عمّا يَدُلُّ عن المقصود لا بظهوره ، ويحتاج إلى قرينة وقصد في إفادة المقصود ، وعند علماء البيان : عبارة عن إطلاق اللازم وإرادة الملزوم ، والكِنَايَة قد تطلق على لفظ عُبرَّ به عن لفظ ليس مثله في السماجة كما يكنى بهن وهنّة عن الفرج ، وكما يكنى بالغايط عن الحدّث ، وبوطئت عن جامعت ، وقد تطلق الكِنَايَة على لفظ يكون بدلاً من لفظ آخر كيف ما كان ، وقيل : إنّها ذكرٌ مُجْمَلٌ وإرادُهُ مُفَصَّلٌ ، وليس المراد من الكِنَايَة // هاهنا شيئاً مما دُكر .

أما ما هو كِنَايَة عند الفقهاء وعند علماء البيان فظاهرٌ ، فإنّ الكِنَايَة عند الفقهاء وعند علماء البيان لا اختصاص لها بالأسماء فضلاً عن أن يكون مبنياً ، وكذلك ليس المراد من الكِنَايَة الأول من الثلاثة الأخيرة ؛ لأنه لا اختصاص له بالأسماء ، وكذا ليس المراد منها الآخرين ، وإلا يلزم أن تكون أكثر الكلمات كِنَايَات ، وأن يكون نحو : أين ، وكيف ، وأيان ، ومتى كِنَايَات ، بل المراد بالكِنَايَات هاهنا : ألفاظٌ مبهمّة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسراً ، إما لإبهامه على المخاطب ، وإما لنسيانه ، فعلى ذلك لا تكون (كم) من الكِنَايَات ضرورة انتفاء الحد المذكور عنه ، وإنّما سيق (كم) في باب الكِنَايَات لما وافق (كذا) في العدد والإبهام والبناء حتى لا يجعل له بابٌ آخر ، كما سيق (ما)

(١) في الشرح : « ليت » وهو تحريف .

(٢) الكافية (١٥٩) .

الاستفهامية والشرطية في (ما) الموصولة لما وافقتها لفظاً ، وإن كانت مخالفتها
معنى (١) .

و (كم) على ضربين : استفهامية ، وخبرية وهما مبيان .

أما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة ، وأما الخبرية
فمبنية إما لكونها موضوعة وضع الحروف ، أو لشبهها بأختها لفظاً وأصل معنى ،
وهو كناية عن العدد ، أو لشبهها بـ (رُبَّ) ؛ لأنَّ (رُبَّ) للمباهاة والافتخار ،
كما أن (كم) كذلك ، أو لأنها نقيضه (رُبَّ) فإنها للتكثير و (رُبَّ) للتقليل ،
أو لتضمنها معنى الإنشاء ، وهو إنشاء التكثير ، وهو بالحروف غالباً ، فأشبهت
ما تضمنت معنى الحرف ولذلك استحقت صدر الكلام .

وذهب الفراء^(٢) إلى أنَّ (كم) مركبة من كاف التشبيه و (ما)
الاستفهامية ، فالأصل عنده فيها (كم) بفتح الميم ، فإن حرف الجر إذا دخل
على (ما) الاستفهامية حذف منها الألف ، وسكن ميم (كم) لكثرة
الاستعمال كما قالوا (لِمَ) في (لِمَ) ، فإذا قلت : كم رجلاً عندك ؟ فالمعنى
عند الفراء : كأَيِّ شيء من الرجال عندك ؟ وكُنَيْتَ بأَيِّ عن عدد ، ورأى أن
هذا أولى^(٣) ، وحكى عنه هذا المذهب ابن كيسان^(٤) .

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٧٦١ / ٣) .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء (٤٦٦ / ١) ، والهمع (٥٠١ / ٢) .

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور (٤٦ / ٢) : « ورأى أن هذا أولى من أن يثبت في أسماء الاستفهام
ما لم يستقر فيها » .

(٤) حكى أبو الحسن بن كيسان بفساد هذا الرأي ، واستدل على ذلك باستعمال العرب في جواب
(كم) ، لأنهم يقولون في جواب كم مالك ؟ ثلاثون وما أشبهه ، ولو كان كأَيِّ شيء مالك ؟
لقلت كمال زيد ، وهذا لا يقال في (كم) فصَحَّ أنها ليست (ما) دخلت عليها كاف التشبيه .
إعراب القرآن للنحاس (١٣٠ / ٤) . وينظر : ارتشاف الضرب (٧٧٦ / ٢) ، والمساعد
(١٠٦ / ٢) .

قال ابن عصفور^(١) : هذا باطل ؛ لأنها تدخل عليها حروف الجر ، وحرف
الجر لا يدخل على مثله^(٢) .

وأما (كذا) فمبني ، إما لأنَّ أصله (ذا) دخلت عليه كاف التشبيه ثم
استعمل على أصله في البناء ، والكاف في (كذا) لا تتعلق بشيء ككاف
(كآين) ، وإما لأنه كناية عن المبني في نحو (خَمْسَةَ عَشَرَ) ، فأجري مجراه
لكونه المتوسط^(٣) .

ومميز (كذا) منصوب بحسب الأغلب ، ووجهه أن (ذا) بمنزلة المضاف
إليه كما في (ملؤه عسلاً) ، أو لأنه للعدد فجعل // مميزه كميز الأعداد
المتوسطة ، وقد يكون مميزه مجروراً ؛ لأنه إما بمنزلة ثلاثة أو بمنزلة مائة .
وقد يكون مرفوعاً ؛ لأنه مبتدأ ، ويتفرع على هذا مسائل^(٤) .

- منها : أنه إذا قال : لفلان عندي كذا درهماً ، لزمه عشرون ؛ لأنه أول
مفرد ينتصب عنه المميز .

- ومنها : أنه إذا قال : له عندي كذا كذا درهماً ، لزمه أحد عشر ، لأنه
أول مركب ينتصب عنها المميز .

- ومنها : أنه إذا قال : كذا وكذا درهماً ، لزمه أحد وعشرون ؛ لأنه أول
عدد معطوف مفسر بالمنصوب .

- ومنها : أنه إذا قال : كذا درهمٍ بالجر ، لزمه مائة درهم لأنه أول عدد

(١) ينظر : شرح الجمل (٢ / ٤٦) .

(٢) في الشرح : « وحروف الجر لا تدخل على مثله » والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٦٢) .

(٤) ينظر : شرح الرضى (٣ / ١٦٥ ، ١٦٦) .

مفسر بالواحد المجرور^(١) .

- ومنها : أنه إذا قال : له عندي كذا درهمٌ بالرفع ، لزمه درهم واحد ،
فـ (درهمٌ) مبتدأ ، و (له عندي) خبره ، و (كذا) حالٌ منه مقدم .

- ومنها : أنه إذا قال : له عندي كذا دراهمٌ ، لزمه ثلاثة دراهم ، وإعرابه
كما كان .

وأما (كَيْتَ) و (ذَيْتَ) فإنما بنيا^(٢) لأنهما كنايةان عن الجمل ، والجمل
مبنية باعتبار الجمالية ، فبنيتا تشبيهاً لهما بما كنى بهما عنه .

وبناء (كيت) و (زيت) يصح أن يقال : (إنه مما ناسب مبني الأصل) ؛
لأنه يشبه الجملة التي لا إعراب لها لفظي ولا تقديري من حيث هي جملة ؛
ولا يصح^(٣) أن يقال : إنه مما وقع غير مركب ؛ لأنه لما كان حكاية عن الجمل
من حيث هي جمل تعذر وقوعه مركباً ، فإنه إنَّما تركيب المقتضي
لإعراب المفردات ، وأما تركيب الجمل من حيث إنها جمل فلا تقتضي إعراباً^(٤) .

و (كيت) و (زيت) مخففتان من (كَيْه) و (ذِيَّة) ، ومن العرب من
يستعملها كذلك ، أي : مشددتين ، وليس فيهما إلا الفتح ، والمخففتان قد جاء
فيهما الفتح والكسر والضم ، والتاء فيهما عوض من لام الفعل كما في : أخت

(١) قال الرضي في شرحه (٣ / ١٦٦) : " ... حتى أجازوا : كذا درهم بالجر ، حملاً على مائة

درهم ، وهذا خروج عن لغة العرب ، لأنه لم يرد مميز (كذا) في كلامهم مجروراً " .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٢٤) ، وفي الأمالي للمصنف (٤ / ٤٦) يقول مملياً علة بناء

(كيت) و (زيت) : " أنها شاركت (كم) و (كذا) في أصل وضعها وهو كونها موضوعة

للكناية عن متعدد ، وهذه كذلك " .

(٣) في الشرح : " ويصح " وهو سهو ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٦٢) ، وأمالي ابن الحاجب (٤ / ١١٧) .

وبنت ، وليس للتأنيث فقط كما في المشددين ، ولهذا كان الوقف فيهما بالتاء كالوقف على الأخت والبنت .

واعلم أن (كَمْ) و (كَذَا) كنايةتان على سبيل الإبهام ، لا يقال : أنتم قلتكم (كَمْ) لا تكون من الكنايات ، فكيف جعلتموها هاهنا كناية ؟ لأننا نقول : إنا قلنا إنها ليس كناية بالتفسير الذي ذكر ، و (كَيْت) و (ذَيْت) كنايةتان عن الحديث والخبر ، تقول : كم مالك ؟ وكم رجلٍ عندك ؟ وله كذا وكذا درهماً ، وكان من القصة كَيْتَ و كَيْتَ ، وذَيْتَ وذَيْتَ .

ص : « فكم الاستفهامية مميّزها منصوب مفرد ، والخبرية [مميّزها] ^(١)»

١٠ مجرور مفرد ومجموع ، وتدخل (مِنْ) فيهما ^(٢) .

ش : (كم) لا بد لها من مميّز ؛ لأنها للعدد المبهم ، فاحتاج إلى ذكر ما يدل على الجنس المراد ، ومميّز (كم) الاستفهامية منصوب مفرد كميّز أحد عشر ، وذلك // لأن كم الاستفهامية تطلق للعدد من غير نظر إلى كثرة وقلة ، ومميّز العدد المتوسط منصوب مفرد فجعل مميّز (كم) الاستفهامية كميّز العدد المتوسط ؛ لأنه لو جعل لأحد الطرفين لكان تحكماً ، والكم ^(٣) الخبرية مميّزها مجرور ومفرد ومجموع ، وإثما وجب أن يكون مميّزها مجروراً ؛ لأن (كم) الخبرية للتكثير ، والعدد الصريح الكثير مميّزه مجرور كمائة وألف ، وإثما جاء مفرداً لأن العدد الكثير مميّزه كذلك ، وإثما جاء مجموعاً لأن العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كميّته صريحاً بخلاف كم الخبرية فإنها ليست مثل العدد الكثير في

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح وهو في شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٦٣) .

(٢) الكافية (١٥٩ ، ١٦٠) .

(٣) كذا في الشرح .

التصريح ، فجعل جمع مميزه قائماً مقام التصريح .

و (من) تدخل في مميز الاستفهامية والخبرية ، ودخولها في مميز الخبرية أكثر ،
مثال دخول (من) على مميز (كم) الاستفهامية : كم من رجل ضربت ؟
ومثال دخول (من) على (كم) الخبرية قوله تعالى^(١) : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا ﴾ وإذا دخلت (من) على مميز (كم) الخبرية قُدرت الخبرية تامة ولا
تقدر مضافة ، ويكون المميز مجروراً بـ (من) ، وإذا لم تدخل (من) على مميز
الخبرية قُدرت الخبرية مضافة ويكون خبر المميز بكم المضافة إليه ، ويجوز أن تقدر
الخبرية تامة وتكون (من) مقدره والمميز مجروراً بـ (من) المقدره .

فإن قيل : إذا قدرت الخبرية مضافة يكون المميز أيضاً مجروراً بحرف الجر
مقدراً فأبي فرق بين الوجهين ؟

أجيب : بأنها إذا كانت مضافة تجعل الحرف المقدر في المعنى عاملاً مع كون
الأول مضافاً لفظاً ومعنى ، وإذا قُدِّرَ حرف الجر عاملاً يُقَدَّرُ الأول تاماً منوناً في
التقدير ، و (من) مقدره^(٢) .

(١) سورة الأعراف من الآية (٤) .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٢٨) .

ص : « ولهما صدر الكلام ، وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، فكلُّ ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور^(١) ، وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه^(٢) كان نصباً معمولاً على حسبه ، وإلا فهو مرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً ، وخبر إن كان ظرفاً ، وكذلك أسماء الاستفهام والشرط^(٣) . »

ش : الكم الاستفهامية والخبرية لكل منهما صدر الكلام ، أما الاستفهامية فلأنها متضمنة للاستفهام ، والاستفهام مقتضى لصدر الكلام ، وأما الخبرية فلما تضمنته من معنى الإنشاء في التثنية كما أن (رُبَّ) لما تضمنته من معنى الإنشاء في التقليل وجب لها صدر الكلام .

وكلُّ من (كم) الاستفهامية // و (كم) الخبرية يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تقبل العوامل الرافعة والناصبية والجارية .

فلنتكلم على مواضعها ليتبين أمرها ، فكلُّ ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور ، لأنه لا يبطل عمل الجار بغيره ، ولا يتقدم معمول الجار عليه ، فلذلك اغتفر تقديم الجار على ما له صدر الكلام لتنزل الجار مع المجرور منزلة الكلمة الواحدة فتقول : بكم رجلاً مررت ؟ وعلى كم جذعاً بني بيتك ؟ و غلام كم رجلاً ضربت ؟ وبكم رجلٍ مررت ؟ ورزق [كم رجلاً]^(٤) وكم رجلاً أطلقت^(٥) ؟ وأنفس كم رجل أنقذت ؟ .

(١) في الكافية مؤخره هذه العبارة عن التي بعدها .

(٢) في الكافية وغيرها : « مشتغل عنه بضميره » .

(٣) ينظر : الكافية (١٦٠ ، ١٦١) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، والمثبت من المفصل (١٨٠) .

(٥) قال الخوارزمي : « رزق منصوب على أنه مفعول أطلقت ، وكم هي الخبرية ، ورزق مضاف إليها ، وكم مضاف إلى رجل تقديره : رزق كثير من الرجال أطلقت ، وإن نصبت رجلاً هاهنا فكم هي الاستفهامية وتقديره رزق أي عددٍ من الرجال أطلقت » التحمير (٢ / ٣٠٦) .

ويكون إعراب المضاف إلى (كم) كإعراب (كم) لو لم يكن معه مضافاً
ولذلك نصبت (غلامٍ) في قولك : غلامٌ كم رجل ضربت .

وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوباً معمولاً على حسبه مفعولاً
به كقولك : كم رجلاً ضربت ، وكم غلامٍ ملكت ، ومفعولاً مطلقاً كقولك :
كم ضربةً ضربت ، وكم ضربةً ضربت ، وظرفاً لزمان كقولك : كم يوماً
ضربت ، وكم يوم ضربت ، فإن قولك : كم رجلاً ضربت ، مثل قولك :
أعشرين رجلاً ضربت ؟ وقولك : كم غلامٍ ملكت ؟ مثل قولك : كثيراً من
الغلمان ملكت ، وقولك : كم ضربةً ضربت ؟ مثل قولك : أعشرين ضربةً
ضربت ؟ وقولك : كم ضربةً ضربت مثل قولك : كثيراً من الضرب ضربت ،
وقولك : كم يوماً ضربت ؟ مثل قولك : أعشرين يوماً ضربت ، وقولك : كم
يومٍ ضربت ، مثل : كثيراً من الأيام ضربت .

فلو قدرت متعلقاً للفعل محذوفاً على ضعفه صار الفعل حينئذٍ مشتغلاً عنه
فيكون في موضع رفع ، فإنه حينئذٍ يكون مثل قولك : زيدٌ ضربت ، على معنى
ضربته .

وإن لم يكن ما قبله حرف جر ولا مضاف ويكون ما بعده مشتغلاً عنه فهو
مرفوع لأنه إذا لم يكن معه جارٌ وليس بعده ما يعمل فيه ولا يتقدم عليه عامل
آخر وجب أن يكون مجرداً عن العوامل اللفظية فيتعين أن يكون مبتدأً أو خبراً ،
فلا يخلو إما أن يكون ظرفاً أو لا ، فإن كان ظرفاً فهو خبر كقولك : كم يوماً
سفرك ؟ لأنك لو جعلت (كم) مبتدأً وهي للزمان تعذر أن يكون خبرها
(السفر) ، كما يتعذر ذلك في مثل : متى سفرك ؟ فيجب أن تقدر (السفر)
ونحوه مبتدأً ، ويكون ما تقدم ظرفاً في موضع رفع على الخبر مثله في قولك : متى
القتال ؟

ولو قيل : بجواز النصب فيما إذا اشتغل الفعل عنه بضميره في مثل قولك :
كم رجلاً ضربته ؟ لم يكن بعيداً ويكون // بمنزلة زيداً ضربته ، منصوبٌ بفعل
دلّ عليه ما بعده ، إلا أنه يجب أن يقدر بعد (كم) لا قبلها ؛ لأن (كم)
لا تقع إلا صدر الكلام ، فتقدر : كم رجلاً ضربت ضربته ؟ فيكون الفرق بينه
وبين (زيداً ضربته) أن (زيداً ضربته) تقدير الناصب فيه قبل المنصوب بخلاف
(كم رجلاً ضربته) ؟ فإن تقدير الناصب فيه بعده ؛ لوجود المانع من تقديمه
وهو كونها مقتضياً لصدر الكلام^(١) .

قال ابن عصفور^(٢) في بيان إعراب (كم) : إنّ (كم) إن تقدم عليها
حرف جر فهي في موضع خفض ، وإن لم يتقدم عليها حرف جر فإن كانت
كناية عن مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب ، فتكون
كناية عن مصدر إذا كان تمييزها مصدراً نحو : كم ضربة ضربت ؟ وإذا كان
تمييزها ظرفاً تكون كناية عن ظرف نحو : كم يوماً سرت ؟ وكم ميلاً سرت ؟
وإن لم تكن كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن لم يكن بعدها فعل فهي في موضع
رفع نحو : كم رجلٍ في الدار ، وإن كان بعدها فعل غير متعدٍ فهي مبتدأ ، وإن
كان بعدها فعل متعدٍ فإن كان مسنداً إلى ضمير يعود على (كم) فهي مبتدأ
نحو : كم غلامٍ جاءك ، وإن لم يكن مسنداً إلى ضمير يعود على (كم) ، فإن لم
يكن الفعل قد أخذ معموله فالكَم^(٣) مَعْمُولَةٌ له ، وإن كان الفعل قد أخذ معموله
فيجوز فيه الوجهان : الرفع على الابتداء ، والنصب على الاشتغال .

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٦٥) ، وأمالي ابن الحاجب (٣ / ٣٨ - ٤٠) ،

والإيضاح للمصنف (١ / ٥٢٥) .

(٢) ينظر : شرح الجمل (٢ / ٥٠ ، ٥١) وما قبلهما .

(٣) هكذا .

و (كم) لا بد لها من جواب ، وجوابها على حسب إعرابها ، ويجوز أن يكون الجواب مرفوعاً سواء كانت في موضع رفع أو نصب أو خفض .

ويجوز الفصل بين تمييز (كم) الاستفهامية وبين (كم) بالظرف والمجرور نحو قولك : كم في الدار رجلاً ، ولا يجوز الفصل في مثل : عشرين رجلاً ؛ لأن عشرين رجلاً ، الغرض فيه تبيين الذات أولاً ، وإنما جاء بعشرين لبيان بها خصوصية العدد فيهما جميعاً كأنهما شيء واحد ، فلهذا لما أمكن التعبير عن الذات والعدد بلفظ واحد لم يعدل عنه كقولهم : رجلان ، فصار (عشرون رجلاً) بمثابة قولك : رجلين ، فكما أن رجلين لا يفصل بين حروفه فكذلك (عشرون رجلاً) ، بخلاف (كم) فإنها في أصل وضعها للإبهام وليست مع مميزها كعشرين مع مميزها ، فإنك لو قلت : كم رجلاً لم تبين خصوصية [العدد]^(١) ، فقد ظهر الفرق بين البابين .

ولا يجوز الفصل بين تمييز (كم) الخبرية وبين (كم) إلا في ضرورة الشعر كقوله^(٢) :

كم دون سلمى فلواتٍ بيدٍ

// لأن (كم) الخبرية في التقدير المختار مضاف والمميز مضاف إليه والفصل بين المضاف والمضاف إليه ضعيف^(٣) ، وزعم يونس^(٤) أنه لا يجوز الفصل في

(١) سقط من الشرح والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥٢٦) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو بيت من الرجز بعده :

منضية للبازل القيدود

والشاهد في : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٤٨) ، وضرائر الشعر (١٩٤) ، والمساعد (٢ / ١١٢) .

(٣) ينظر : كتاب سيويه (٢ / ١٦٦) ، والمقتضب (٣ / ٥٥) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ١٣٢) ، والصفوة الصفية (٢ / ٢٨٣) .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٧٨٢) ، وشرح الرضي (٣ / ١٥٥) .

الشعر إلا بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين ؛ لأنه إذا فصل بالظرف التام يكون خبراً ، ولا يجوز الفصل بالخبر ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن العرب لا يفرقون بين الظرف التام والناقص في الفصل . وما اختص بالنفي^(١) مثل : غريب ، وكتيع ، وطوري^(٢) ، وما قرن بلا نحو : [كم]^(٣) لا رجل في الدار ، والمعرفة ، وما توغل من الأسماء في البناء نحو : (مَنْ) و (ما) وما توغل في الإبهام نحو : شيء ، لا يقع شيءٌ منها تمييزاً لـ (كم) ، وما لا يتعرف بالإضافة يصح أن يقع ممييزاً لـ (كم) نحو : غيره ومثله وشبههما ، كما صحَّ أن يقع مجروراً لـ (رَبِّ) تقول كم غيره لك ، وكم مثله لك ، وكم خيراً منه لك ، وكم غيره مثله لك تجعل (مثله) صفة لـ (غيره) فتنصبه نصبه .

قوله : « وكذلك أسماء الاستفهام والشرط » .

أي أسماء الاستفهام والشرط تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على حسب العوامل ، فإذا قلت : بمن مررت ؟ وبمن تمرر أمرر فمجرور ، وإذا قلت : من ضربت ؟ ومن تضرب أضرب ، فمنصوب ، وإذا قلت : من ضربته ؟ ومن تضربه أضرب ، فمرفوع^(٤) .

(١) الألفاظ التي اختصت بالنفي إحدى عشرة كلمة تنظر في : شفاء العليل (٢ / ٥٧١) ، والخزانة (٧ / ٣٥٣) فما بعدها .

(٢) قوله : « غريب » أي ما به مُعرب يبين كلامه ، (كتيع) من قولهم : ما بالدار كتيع : أي أحد ، (طوري) منسوب إلى الطور وهو الجبل ، أي ما بها إنسي ولا وحشي .

ينظر : الخزانة (٧ / ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨) ، والصحاح واللسان (عرب) ، (كتيع) ، (طور) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، وهو في شرح ابن عصفور (٢ / ٥٠) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٦٧) .

ص : « وفي مثل تمييز (كم عمّةٌ لك يا جرير وخالة) ثلاثة أوجه ، وقد يحذف مثل : كم مالك ؟ وكم ضربت ؟ »^(١) .

ش : في مثل مميز قوله^(٢) :

كم عمّةٌ لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري
ثلاثة أوجه :

٥ - نَصَبُ (عمّة) على أنه مميز (كم) الاستفهامية ، ولم يرد معنى الاستفهامية ، ولكنه على وجه التهكم ، كأنّه متحقق ذلك ، ولكنه ذهل عن كميّة العدد فهو يسأل عنه .

- وجر (عمّة) على أنها (كم) الخبرية على التحقيق ، أي : كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري .

١٠ - ورفع (عمّة) على أن يكون المميز محذوفاً على أنها (كم) الاستفهامية على المعنى المتقدم ، أو (كم) الخبرية ، أي : كم مرّةً ، على التهكم ، أو كم مرّةً ، على التكثير فترتفع (عمّة) على الابتداء ، ومصححه كونه موصوفاً بقوله : (لك) ، وخبره (قد حلبت) .

١٥ و (كم) على الوجهين إذا رفعت (عمّة) في موضع نصب ؛ لأن الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية أو تسلط المصدرية ، وكون الفعل خبراً لا يمنع ذلك من عمله فيما قبل المبتدأ ، ألا ترى أنك تقول : عمراً زيدٌ ضرب ،

(١) الكافية (١٦١) .

(٢) قائله الفرزدق، ينظر: ديوانه (٣١٢)، وهو من الكامل. والبيت من شواهد سيبويه (٧٢ / ٢)، والمقتضب (٥٨ / ٢)، والأصول (٣١٨ / ١)، واللمع (٢٠٨)، وشرح ابن يعيش (١٣٣ / ٤)، والخزانة (٤٨٩ / ٤) .

// وعمراً زيدٌ ضاربٌ ، ويومَ الجمعةِ زيدٌ ضاربٌ ، وإذا رفعت (عمّة) رفعت (خالة) ، و(فدعاء) ، وإذا نصبتها نصبتهما ، وإذا خففتها خففتها^(١) .

وفدعاء : أي معوجة الرسغ من اليد أو الرجل فتكون منقلبة الكف والقدم إلى إنسيهما^(٢) ، وذلك الموضع هو الفدعة ، وذلك الإعوجاج هو الفدع^(٣) .

وقيل : الفدعاء هي التي وقع بعض أصابع رجلها على بعض ؛ لكثرة العمل .

وعشاري : جمع عُشراء وهي : الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر^(٤) ، وزال عنها اسم المخاض ، ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع .

وقد يحذف ميم (كم) للعلم به كقولك : كم مالك ؟ أي : كم درهماً

مالك ؟ وكم غلمانك ؟ أي : كم نفساً غلمانك ، وكم درهمك ؟ أي : كم

دانقاً درهمك ؟ وكم عبد الله ماكت ؟ أي : كم يوماً وكم شهراً ، وكذلك كم

سرت ؟ وكم جاءك فلان ؟ أي : كم فرسخاً وكم مرةً ، وكم فرسخٍ وكم مرةً ،

على حسب ما تدل عليه القرينة ، وقولهم : كم لك غلماناً ؟ المميز فيه محذوف ،

والغلمان منصوبة على الحال بما في الظرف من معنى الفعل ، والمعنى : كم نفساً

لك غلماناً ؟ ويرجع الضمير إلى (كم) استفهامية وخبرية باعتبار اللفظ تقول :

كم رجل رأيت ، وكم امرأة لقيتها ، وباعتبار المعنى تقول : كم رجل رأيتهم ،

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٦٧ ، ٧٦٨) .

(٢) « قال أبو زيد : الإنسيُّ : الأيسر من كل شيء ، وقال الأصمعي : هو الأيمن ، وقال : كل اثنين

من الإنسان مثل الساعدين والزندان والقدمين ، فما أقبل منهما على الإنسان فهو إنسيٌّ ، وما أدبر

عنه فهو وحشيٌّ » . ينظر : الصحاح (أنس) .

(٣) ينظر : اللسان (فدع) .

(٤) ينظر : القاموس المحيط (عشر) .

وكم امرأة لقيتهن ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي
شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾ .

وفي معنى (كم) الخيرية (كأي) والأكثر أن تستعمل مع (مِن) قال الله
تعالى : ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(٢) ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها
بالجمل فتقول : كأين جاءك من رجل ، أي : كمن جاءك من رجل .

وفيها خمس لغات : (كأي) بياء مشددة مكسورة بعد الهمزة ، و (كآء)
بهمزة بعد الألف بوزن كاع ، و (كيء) بوزن كيء ، و (كأي) بوزن كعي ،
و (كآء) بوزن كع^(٣) .

(١) سورة النجم من الآية (٢٦) .

(٢) سورة الحج من الآية (٤٥) ، وفي الأصل : « وكأين » وهو خطأ من الناسخ .

(٣) ينظر : المفصل (١٨٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٢ / ٢) ، والتخمير (٢ / ٣١٢) ،

[الظُرُوفُ]

ص : « الظروف : منها ما قُطِعَ عن الإضافة كـ (قبل) و (بعد) ،
وأجري مُجْرَاهُ (لا غيرُ) و (ليس غيرُ) و (حَسْبُ) »^(١) .

ش : المراد بالظروف : الظروف المبنية ؛ لأن الكلام في المبنيات ، وبعض
الظروف منها .

والظروف المبنية على أنواع منها : الغايات وهي ما قُطِعَ عن الإضافة
كـ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) و (فَوْقُ) و (تَحْتُ) و (قَدَامُ) و (وِرَاءُ) و (خَلْفُ)
و (أَسْفَلُ) و (دُونُ) و (مِنْ عُلُ) و (اِبْدَأْ بِهَذَا أَوَّلُ) و (حَسْبُ) و (لا غيرُ)
و (ليس غيرُ) وهذه كلها أسماء إضافية تقتضي مضافاً إليه ، فحدُّ الكلام وأصله
أن ينطق بهنّ مضافاتٍ ، فلما اقتطع عنهنّ المضافُ إليه وسُكِّتَ عليهنّ // صرن
حدوداً ينتهي عندها ، فسميت غاياتٍ ؛ لأنَّ غاية الشيء ما ينتهي إليه الشيء^(٢) ،
وإنما بنيت لاحتياجها إلى ذلك المنوي كاحتياج الحرف إلى غيره ، ولذلك لا تبني
إلا إذا نوي فيهنّ المضاف إليه ، وإن لم ينو كانت كالمستقلة تعرب كقوله^(٣) :

فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الفِرَاتِ
وقد قُرِيءَ شاذًّا^(٤) : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٥) .

(١) الكافية (١٦٢) .

(٢) ينظر : المفصل (١٦٨ ، ١٦٩) .

(٣) نُسِبَ إلى يزيد بن الصعق الكلبي ، وإلى عبد الله بن يعرب بن معاوية ، والبيت ضمن أبيات
للنابغة الذبياني يهجو بها يزيد بن الصعق . ينظر : ديوانه (١١٨) ، وهو من الوافر . والشاهد
في : المقتصد (١ / ١٥١) ، والنخيمير (٢ / ٢٦٥) ، وشرح الرضي (٣ / ١٦٨) ، والوافية
في شرح الكافية (٢٠٩) ، وتذكرة النحاة (٥٢٧) .

(٤) وهي قراءة أبي السماك ، والجحدري ، وعون العقيلي . ينظر : البحر المحيطة (٧ / ١٦٢) ،
وإملاء ما من به الرحمن (٢ / ١٨٤) .

(٥) سورة الروم من الآية (٤) ، وقراءة حفص : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ .

والفرق بين هذه الظروف إذا بُنيت وبينها إذا أعربت مع حذف المضاف إليه في الحالين أنها في البناء متضمنة للمضاف إليه تضمن (أين) لحرف الاستفهام ، وإذا أعربت كان المضاف إليه محذوفاً مراداً في نفسه^(١) لا على معنى أنّ شيئاً يتضمنه فهو كالظروف في قولك : خرجت^(٢) يوم الجمعة ، في أنّ الحرف محذوف لا متضمن له؛ لأنه لو كان متضمناً للحرف لوجب له البناء ، وهو معرب باتفاق ، فلما جاءت هذه الظروف على الوجهين ، معربة ومبنية ، قُدِّر لكل وجهٍ ما يليق به مما هو قياس العربية^(٣) .

ويقال : ابدأ به أولاً ، ويقال : جئته من علٍ ، وفي معناه من عالٍ ، ومن مُعالٍ ، ومن علا ، ويقال : جئته من علوٍ ومن علوٍ ومن علوٍ^(٤) .

وأجري مجرى الظروف (لا غيرُ) و (ليس غيرُ) و (حسبُ) وإن لم تكن ظروفاً ؛ لكثرتها ، فلما أشبهت الظروف من حيث تضمنها المعنى الذي بُني الظرف من أجله عوملت معاملةً ، ولو كان (حسبُ) معرباً لوجب تنوينه ، وكذلك (غير) [في قولك : لا غيرُ]^(٥) ، فدلّ ذلك على أنه مبني ، ولا علة للبناء إلا لتضمنه للمعنى الذي بُني الظرف من أجله .

وفي معنى حسب (بجل) قال^(٦) :

(١) في الشرح : " في نفسه مراداً " والمثبت من الإيضاح (١ / ٥٠٨) .

(٢) في الشرح : " خرجته " وهو سهو .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٠٨) .

(٤) جاء في التخمير (٢ / ٢٦٨) : " علو لما لم يكن له حركة إعرابية ، وهو لا يضاف إلا إلى ياء

المتكلم فيجيزون في بنائه بأيّ الحركات " ، وينظر : اللسان (علا) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل وهو في الإيضاح للمصنف .

(٦) نسب إلى الحارث الضبيّ وإلى غيره ، وهو بيت من الرجز قبله :

نحن بني ضبية أصحاب الجمل

والشاهد في : المفصل (١٦٩) ، والتخمير (٢ / ٢٧٠) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٨٩) ،

والخزانة (٦ / ٢٥٠) ، واللسان (بجل) .

وأراد (بشيخنا) أي : جملنا .

رُدُّوا علينا شيخنا ثم بَجَلْ

ذكروا (بَجَلْ) في الظروف^(١) .

قال المصنف في شرح المفصل^(٢) : (بَجَلْ) كانت أولى بأن تذكر في أسماء الأفعال ؛ لأنها مبنية ، معناها : كفاك ، وليس بناؤها لقطعها عن الإضافة ، فإنهم يقولون : (بَجَلْكَ) فيبنونها بخلاف (حَسْبُ) فإنها معربة عند الإضافة ، ولكن لما رأوها موافقة لحسب في المعنى حيث يقولون : بَجَلْكَ وَبَجَلِّي كما يقولون : حسبك وحسبي ذكر معها^(٣) .

وبناء الظروف على الحركة لعروض البناء، أو لالتقاء الساكنين في كثير منها، وإنما بنيت على الضم ؛ لأن الضم حركة لا تكون للظروف في حال الإعراب .

ص : « ومنها حيث ولا يضاف إلا إلى جملة في الأكثر »^(٤) .

ش : من الظروف المبنية (حيث) ، وإنما بنيت لاحتياجها إلى جملة معها كاحتياج الموصول^(٥) إلى جملة // معه ، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعها لمكان منسوب إلى نسبة ، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ، فوازنه في الاحتياج إلى جملة كاحتياج الموصول إليها فلذلك لا يضاف إلا إلى جملة في الأكثر .

(١) ينظر : المفصل (١٦٨ ، ١٦٩) .

(٢) ينظر : الإيضاح (١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩) .

(٣) ينظر مبحث (بَجَلْ) بين الجوهرى وابن هشام في كتاب موقف ابن هشام الأنصاري من الجوهرى

للأستاذ الدكتور محسن العميري ص (٥٧) .

(٤) الكافية (١٦٢) .

(٥) في الشرح : « الحرف » وهو سهو من الناسخ، وما بعده في السياق يوضح أن المقصود هو ما أثبتته.

قال صاحب المفصل^(١) : وشبه (حيث) بالغايات من حيث ملازمتها
الإضافة .

قال المصنف في شرح المفصل^(٢) : إن قصد بهذا التشبيه أنه علة البناء لم
يستقم ؛ لأن لزوم الإضافة لا يقتضي البناء ، وإن أراد أنهما مضافان إلى جملة فلا
يستقيم التشبيه ؛ لأن الغايات غير مضافة إلى جملة ، وأيضاً فإن المضاف إليه في
(حيث) مذكور ، والغايات بنيت لتضمنها المضاف إليه بعد الحذف ، فلا
يستقيم أن يكون ما ذكره علة البناء ، وإن قصد إلى أن علة الضم فيه ، فهو
مستقيم ، لكن ذكر علة بنائه أهم ؛ لأنه مُلِيس .

ويقال : حيث بالفتح ، وحوث بالضم ، وحكى الكسائي حيث بالكسر^(٣)
ولا تضاف إلا إلى جملة في الأكثر ، وقد أضيف إلى غير الجملة في قوله^(٤) :

أما ترى حيث سهيل طالعاً

أي : مكان سهيل .

وقد روى ابن الأعرابي بيتاً عجزه^(٥) :

(١) ينظر : المفصل (١٦٩) .

(٢) ينظر : الإيضاح (١ / ٥٠٩) .

(٣) ينظر : شرح الأبيات المشككة (٢٠٧) ، والأسرار الصافية (٩٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٣٢)
والصاح (حيث) .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو بيت من الرجز بعده :

نَجْمًا يَضِيءُ كَالسَّحَابِ صَادِعًا

والشاهد في : في التخمير (٢ / ٢٧٢) ، ولباب الإعراب (١٩٥) ، وشرح الرضي

(٣ / ١٨٣) ، والوافية شرح الكافية (٢١٠) ، والهمع (٢ / ١٥٣) .

(٥) ينسب لِعَمَلَسَ بن عَقِيل ، وهو بعض بيت من الطويل تمامه :

وَتَطْعَنَهُمْ تَحْتَ الْحَيِّ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي

والشاهد في : أمالي ابن الشجري (١ / ٢٠٥) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٩٢) ، وتذكرة

النحاة (٦٤٥) ، وشفاء العليل (١ / ٤٨٣) ، والخزانة (٦ / ٥٥٣) .

..... حيثُ لي العمائم

فنحو هذا شاذ لا يعمل عليه ، ولذلك بقيت على بنائها .

وقد تدخل (ما) على (حيث) فتقول : حيثما ، وتكون شرطاً للمجازاة ،
(حيث) ظرف مكان لا غير ، قال الأخفش^(١) : قد تكون ظرف زمان كقول
طرفة^(٢) :

للفتى عقلٌ يعيشُ بهِ حيثُ تهدي ساقه قدمه

أي : مدة حياته ، وهو ضعيف ؛ لأنه يحتمل أن يكون معناه : أي مكان
كان .

ص : « ومنها (إذا) وهي للمستقبل ، وفيها معنى الشرط ، فلذلك
أختير بعدها الفعل ، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها »^(٣) .

ش : من الظروف المبينة (إذا) ، وإنما بُنيت للمعنى الذي ذكر في (حيث)
لكن (حيث) للمكان و (إذا) للزمان ، وهي مختصة بالاستقبال وفيها معنى
الشرط غالباً فلذلك اختير بعدها الفعل تقول : إذا قام زيدٌ ، وإذا يقوم زيدٌ ، فلم
تُضَفْ (إذا) إلا إلى الجملة الفعلية لما فيها من معنى الشرط ، فإن وقع بعد (إذا)
اسم مرفوع أو منصوب قُدِّرَ معمولاً لفعلٍ ، ليوفر علة ما تقتضيه من الفعل

(١) ينظر : شرح الأبيات المشككة (٢٠٩) ، وشرح ابن يعيشر (١٠٨ / ٢) ، والفوائد الضيائية
(١٣٦ / ٢) .

(٢) ينظر : ديوانه ص (٨٠) ، وهو من المديد . والشاهد في : مجالس ثعلب (١٩٧ / ١) ،
وشرح الرضي (١٨٣ / ٣) ، والجمع (١٥٣ / ٣) ، والخزانة (١٩ / ٧) ، واللسان (سوق) .

(٣) الكافية (١٦٢) .

كقوله تعالى^(١) : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴾ وقوله تعالى^(٢) : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ

أَنْشَقَّتْ ﴾ // تقديره : إذا انفطرت السماء ، وإذا انشقت السماء .

وقد أجاز بعض النحويين^(٣) أن يكون جملة اسمية مبتدأ وخبراً ، واحتج عليه باتفاقهم على جواز : إذا زيدٌ ضربته ضربته ، ولو كان الفعل لازماً لم يجز الرفع ،

كما لا يجوز : إن زيدٌ ضربته ضربته ، إذ لا يرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر ،

و (إذا) قد تقع لمجرد الظرفية غير متضمن للشرط كقوله تعالى^(٤) : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا

يَغْشَى ﴾ ونظائرها ؛ لأنه لو قدر شرطاً لفسد المعنى ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، بيان الملازمة : أنه لو قدر شرطاً لوجب أن يكون جوابه مذكوراً ، أو في

معنى المذكور لدلالة ما تقدم عليه ، وهاهنا لم يُذكر شيءٌ يصلح جواباً ، فيجب

أن يكون ما تقدم هو الدال فوجب أن يكون جوابها ما دل عليه (أقسم) المقدر الإنشائي فيفسد المعنى ، إذ يصير : إذا يغشى الليل أقسم ، فيصير القسم معلقاً على شرط ، وهو ظاهر الفساد ، فيجب أن يكون ظرفاً غير متضمن للشرط .

فإن قيل : إذا كان ظرفاً مجرداً عن الشرط بماذا تتعلق ؟

أجيب : بمحذوف تقديره : والليل حاصلًا في هذا الوقت ، فهو إذن في

موضع الحال من الليل ، والعامل في الحال فعل القسم ، فاستقام حينئذٍ المعنى ،

ولا يستقيم أن يكون ظرفاً معمولاً لـ (أقسم) لفساد المعنى ، إذ يصير أقسم في هذا الوقت بالليل ، وليس المعنى على تقييد القسم بوقت ، بل معنى القسم مطلق .

(١) سورة الانفطار الآية (١) .

(٢) سورة الانشقاق الآية (١) .

(٣) وهو مذهب الكوفيين والأحفش . ينظر : الإنصاف (٢ / ٦١٥ ، ٦٢٠) ، وأمالي ابن الحاجب

(٢ / ٤٠) ، والأزهار الصافية (١ / ٢٧٢) ، والمقدمة المحسبة (١ / ١٨٢) .

(٤) سورة الليل الآية (١) .

والعامل في (إذا) إذا كانت شرطاً مختلفاً فيه ، فمنهم من يقول : شرطها ، ومنهم من يقول : جوابها ، وهم الأكثرون^(١) ، بخلاف (متى) فإن الأكثرين على العكس ، فأما من قال : إن العامل في (إذا) جوابها فلما رآه من أنّ وضعها للوقت المعين ، ورأى أنه لا يتعين إلا بنسبته إلى ما تعين به من شرط ، فيصير مضافاً إلى الشرط ، فيصير عاملاً في الشرط فيتعذر عمل الشرط فيه ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملاً معمولاً من وجه واحد ، فتعين أن يكون العامل هو الجواب ، وأما (متى) فليس لوقتٍ معين ، فلا يلزم أن يكون مضافاً ، فلم يتعذر عمل الشرط فيه^(٢) .

١٠. فإن قيل : فقد عملت (متى) في الشرط ، والشرط // عامل فيها على هذا القول ، فقد صار الشيء الواحد عاملاً معمولاً .

أجيب : بأنه تعددت الأوجه فإنّ الوجه الذي^(٣) صار به عاملاً غير الوجه الذي صار به معمولاً ، فإنّ (متى) إنما عملت في الشرط لتضمنها معنى (إن) والشرط عمله فيه لكونه ظرفاً ، فالوجه الذي عمل به غير الوجه الذي عمل فيه ، ولا امتناع في كون الشيء عاملاً من وجهٍ معمولاً من وجه آخر .

١٥. فإن قيل : فيقدر في (إذا) أيضاً مثل ذلك .

أجيب : بأنه لا يستقيم ؛ لأنك إذا جعلت (إذا) مضافاً إلى فعله كان عمله فيه باعتبار كونه ظرفاً له ، إذ هو الذي جَوَزَ النسبة ، فإذا جعلت الفعل عاملاً فيه

(١) يرى جمهور البصريين أن العامل في (إذا) جوابها ، ويرى غيرهم أنّ العامل شرطها . ينظر : كتاب سيويه (٦٤ / ٣) ، والأسرار الصافية (٩٧) ، ومغني اللبيب (٨٧ / ١) ، ورفض المباني (٦١) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٧٧٢ / ٣) ، والإيضاح للمصنف (٥١١ / ١) ، (٥١٢) .

(٣) في الشرح : « التي » وهو تحريف .

كان على معنى كونه ظرفاً له ، فصار الوجه واحداً ، فهذا وجه ما ذهب إليه الأكترون .

قال المصنف في شرح المفصل^(١) : والحق أن (إذا) و (متى) سواء في كون الشرط عاملاً ، وتقدير الإضافة في (إذا) لا معنى له ، وما ذكره في كونه لوقت معين ، مُسَلَّمٌ ، لكنّه حاصلٌ بذكر الفعل بعده كما يحصل في قولك : زماناً طلعت فيه الشمسُ ، فإنه يحصل التعيين^(٢) ، ولا يلزم الإضافة ، وإذا لم يلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل الشرط ، والذي يدلُّ على ذلك قولك : إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً ، وقوله تعالى^(٣) : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ ، ومعلوم أن الجواب معنى قوله تعالى : ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ فلو كان هو العامل ، و (إذا) مضافة إلى (الموت) لفسد المعنى ، إذ يصير إذا المراد بها وقتاً واقعاً فيه الإخراج فيصير وقت الموت والإخراج واحداً ؛ لأنه ظرف عندهم للإخراج ، وهو قد تُسبب إلى (الموت) على أنه ظرفٌ ، فلا يستقيم أن يكون ظرفاً للموت والإخراج جميعاً ، وكذلك الكلام في : إذا أكرمتني اليوم أكرمتك غداً ، وهذا ظاهرٌ في أن العمل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب .

واعلم أن (إذا) في قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ للظرفية المجردة؛ لأنه لو قدر شرطاً لوجب أن يقال : فهم

(١) ينظر : الإيضاح (١ / ٥١٣) .

(٢) في الشرح : « التعيين » والمثبت من المرجع السابق .

(٣) سورة مريم من الآية (٦٦) .

(٤) سورة الشورى الآية (٣٩) .

ينتصرون، وأمّا قوله تعالى^(١) : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا يَئِنَّتْ مِمَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ فيمكن أن يقال : إنه مجرد الظرفية ليجيء (ما) بغير (فاء) ومحمّل أن يقال : إن المعنى على قسم مقدر، // فجاء الجواب للقسم مثله في قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَإِنِ اطَّعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ومن يلتزم أنه لا يقع بعدها إلا الفعل يلزمه وجوب النصب في باب (زيداً ضربته) إذا وقع بعدها ، كما يلتزم في (إن) ونحوها مما يلزم بعده الفعل ، واستعمالها للمجازاة بـ(ما) أو بغير (ما) ضعيف^(٣) .

وقد تقع (إذا) للمفاجأة كقولك : بينما نحن بمكان كذا إذا فلان قد طلع علينا ، وخرجت فإذا زيد بالباب ، وقال^(٤) :

وكنْتُ أرى زيداَ كما قيل سيِّداَ إذا أتته عبدُ القفا واللهازم

ولا يقع بعد (إذا) في المفاجأة إلا المبتدأ والخبر كقولك : خرجت فإذا زيد قائم ، وهو ظرف والعامل فيه ما دل على معنى (فاجأت) كأنتك قلت : فاجأت زمان زيد قائم ، وهو عامل لا يظهر استغنوا عن إظهاره بقوة ما فيه من الدلالة عليه ، والذي يدلُّ على ذلك قولك : خرجت فإذا زيد بالباب ، إذ لو كان العامل (خرجت) لفسد [المعنى]^(٥) إذ لا يفصل بين العامل ومعموله

(١) سورة الجاثية من الآية (٢٥) .

(٢) سورة الأنعام من الآية (١٢١) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٧٣ ، ٧٧٤) .

(٤) من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وهو من الطويل . والبيت من شواهد سيبويه (٣ / ١٤٤) ،

والمقتضب (٢ / ٣٥١) ، والأصول (١ / ٣٦٥) ، والمقتصد (٢ / ١١٠١) ، وإصلاح الخلل

(١٧٩) ، والإرشاد (١٦٩) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥١٤) .

بالفاء ، وإنما التزم المبتدأ بعد (إذا) للمفاجأة قصداً إلى الفرق بين معنييهما ،
وكان قياس ذلك أن يمتنع النصب فيما بعد (إذا) ، إذا وقع في باب (زيداً
ضربته) كقولك : خرجت فإذا عبد الله يضربه زيدٌ ، ولكنهم جوزوا النصب
على خلاف هذه القاعدة مراعاة لصورة المبتدأ والخبر ، ويجاب الشرط بإذا كما
يجاب بالفاء كقوله تعالى^(١) : ﴿ وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا
هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .

ص : « وإذ لما مضى وتقع بعدها الجملتان »^(٢) .

ش : من الظروف المبنية (إذ) لما مضى من الزمان ، وبنائه إما لما ذكرناه^(٣)
في (إذا) ، وإما لأن وضعه وضع الحروف ، وتقع بعده الجملتان الاسمية والفعلية ؛
لأنه بمعنى زمان من غير معنى شرط ، فصح أن يُفسر بالفعلية تارةً وبالاسمية
أخرى كـ (حيث) في المكان تقول : جئتُ إذ زيدٌ قائمٌ ، وإذ قام زيدٌ و [إذ]^(٤)
يقومُ زيدٌ ، وإذ زيدٌ يقومُ ، وقد استقبحوا : إذ زيدٌ قام .

وقد اختلفوا في إن (إذ) اسمٌ كـ (متى) أو حرفٌ^(٥) ، فَمَنْ فَهَمَ مِنْهُ
الظرفية حكم بالاسمية ، وَمَنْ فَهَمَ الشَّرْطِيَّةَ بِمَجْرَدِهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ حَكَمَ بِالْحَرْفِيَّةِ ،
وتتصل به (ما) فتكون للمجازاة كقول العباس بن مرداس^(٦) :

(١) سورة الروم من الآية (٣٦) .

(٢) الكافية (١٦٢) .

(٣) وهو احتياجها إلى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول إلى الجملة .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح وهو في المفصل (١٧١) ، وينظر : المقتضب (١٧٧ / ٣) .

(٥) ينظر : نتائج الفكر (١٣٤) ، ومغني اللبيب (١ / ٨٠ ، ٨١) .

(٦) ينظر : ديوانه (٧٢) ، وهو من الكامل . والبيت من شواهد سيبويه (٥٧ / ٣) ، والمقتضب

(٤٧ / ٢) ، والجملة (٢١٦) ، والخصائص (١ / ١٣١) ، ووصف المباني (٦٠) .

إذا ما دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلسُ

والظاهر أن (إذ) إذا ضم إليه (ما) كـ (حيثما) لا حرف برأسه .

وقد تقع (إذ) للمفاجأة كقولك : // بينا زيد قائم إذ رأى عمراً ، وكان الأصمعي^(١) لا يستفصح إلا طرح (إذا) و (إذ) في جواب (بينا) و (بينما) وأنشد^(٢) :

فبينما نحن نرقبه أتاننا معلقٌ وفضةٌ وزنادٌ راعي

اعلم أن (بينا) و (بينما) ظرف فيه معنى الشرط ، فيجاب تارة بـ (إذا) وتارة بـ (إذ) ، وتارة بالفعل ، والأصمعي لما رأى مجيء الفعل في جواب (بينا) و (بينما) من غير (إذا) و (إذ) مع استقلال المعنى ظن أن مجيئه زيادةً فيه ، فحكم بأن الفصح إسقاطها ، والجميع جيد ، ألا ترى أنك تقول : إن تُكرمني إذا أنا أكرمك ، وإن تُكرمني أكرمك ، ولم يدل ذلك على أن الإسقاط أفصح^(٣) .

ص : « ومنها (أين) و (أئى) للمكان استفهاماً وشرطاً ، و (متى) للزمان فيهما ، و (أيان) للزمان استفهاماً ، و (كيف) للحال استفهاماً »^(٤) .

ش : من الظروف المبنية (أين) و (أئى) وهما للمكان استفهاماً وشرطاً تقول : أين زيد ؟ وأئى تكن أكن ، وكذا (أئى) تقول : أئى زيد ؟ وأئى تكن

(١) ينظر : المفصل (١٧٢) ، والتخمير (٢ / ٢٧٨) ، ولباب الإعراب (١٩٣) .

(٢) هو نصيب بن رباح . ينظر : شعره (١٠٤) ، وهو من الوافر . والبيت من شواهد سيبويه (١ / ١٧١) ، وشرح القوائد السبع (٩٧) ، وسر صناعة الإعراب (١ / ٢٣) ، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٧٤) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٩٧) .

قوله : « فضة » شي كالجعبة من آدم ، « زناد » جمع زناد وهو الحجر الذي تقدح به النار ، الصحاح (وقض) .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥١٤) .

(٤) الكافية (١٦٢) .

أكن ، وقد تستعمل (أنى) للزمان كـ (متى) ، وقد تستعمل للحال كـ (كيف) قال الله تعالى^(١) : ﴿ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ وقال الكمي^(٢) :

أنى ومن أين أبك الطربُ

وبناؤهما واضح ، لتضمنهما معنى الاستفهام أو الشرط .

ومن الظروف المبنية (متى) وهي للزمان استفهاماً وشرطاً تقول : متى القيام ؟ ومتى كان ذلك ؟ ومتى تأتني أكرمك ، وتتصل بـ (متى) و (أنى) (ما) الزيادة فتزيدها إبهاماً ، والفصل بين (متى) و (إذا) أن (متى) للوقت المبهم ، و (إذا) للمعين^(٣) .

ومن الظروف المبنية (أيان) للزمان استفهاماً كـ (متى) في الاستفهام قال الله تعالى^(٤) : ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ أي : متى ؟^(٥) .

ومن الظروف المبنية (لَمَّا) في قولك : لَمَّا جئتُ جئتُ بمعنى حين ، وإنما بنيت لشبهها بالشرط ، أو لاقتضائها جملةً تبينها كاقضاء (إذ)^(٦) .

ومن الظروف المبنية (آلان) وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم ، وهي

(١) سورة البقرة من الآية (٢٢٣) .

(٢) ينظر شرح هاشميات الكمي (١٠٠) ، وهو صدر بيت من المنسرح وعجزه :

من حيث لا صبوّة ولا ريب

والشاهد في المفصل (١٧٥) ، والتخمير (٢ / ٢٨٩) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ١٠٩) .

قوله : « أبك » عاودك وراجعك .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٧٦) .

(٤) سورة الذاريات من الآية (١٢) .

(٥) ينظر : الكشاف (٤ / ١٥) .

(٦) ينظر في مبحث (لَمَّا) الجنى الداني (٢٨١) ، وشرح الرضى (٣ / ٢٣٠) .

في أول أحوالها بالألف واللام ، وعلّة بنائها تضمنها حرف التعريف ، والألف واللام لا تكون للتعريف ، إذ ليس هو (آن) دخلت عليها الألف واللام ، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف واللام ، وليس حكم لام التعريف ذلك ، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدر ، وهو تضمنه لام التعريف .

ومن الظروف المبنية (أمس) وهي متضمنة معنى لام التعريف عند الحجازيين فبنيت لذلك ، وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف ، فيقولون : ذهب أمسُ بما فيه^(١) ، وما رأيتهُ // مُدَّ أمسَ ، قال الشاعر^(٢) :

لقد رأيتُ عجباً مذ أمسا عجايزاً مثل السعالي خمسا

ويكون على مذهبهم معدولاً عما فيه الألف واللام .

قال ابن عصفور^(٣) : أمس إذا كان معرباً بالألف واللام أو بالإضافة أو منكرأ أو مجموعاً أو مصغراً فهو معرب أبداً على كل حال ، وإن لم يكن (أمس) على أحد هذه الوجوه فإن كان ظرفاً فهو مبني على الكسر ، وله معنيان :
- أحدهما : أن تريد به اليوم الذي قبل يومك .

- والآخر : أن تريد به ما تقدم يومك ، وذلك مجاز ، وعليه قوله^(٤) :

(١) ينظر : كتاب سيويه (٢٨٣ / ٣) ، والمقتضب (١٧٣ / ٣) ، والمسائل العضديات (١٩٨) .
(٢) هو العجاج ، ينظر : ملحقات ديوانه (٧٧٢) ، وهو من الرجز . والبيت من شواهد سيويه (٢٨٤ / ٣) ، والنوادر (٢٥٧) ، ونتائج الفكر (١١٤) ، ولباب الإعراب (٢٠٩) ، والخزانة (١٦٧ / ٧) .

(٣) ينظر : شرح الجمل (٤٠٠ / ٢ ، ٤٠١) .

(٤) هو امرؤ القيس ينظر : ديوانه (١١٩) ، وهو من الطويل والشاهد في : شرح ابن عصفور (٤٠٠ / ٢) ، وجمهرة اللغة (٣٨٥ / ٢) ، واللسان (دثر) .

قوله : « العكر » جمع عكرة ، وهي القطيع من الإبل ما بين الخمسين إلى المائة ، (الدثر) : المال الكثير . الصحاح (عكر) ، (دثر) .

لعمرى لقوم قد ترى أمس فيهم مرابطاً كالأمهار والعكر^(١) الدثر

أراد بأمس ما مضى مما يقرب يومه الذي كان فيه .

وإن كان غير ظرف فمبني على الكسر عند أهل الحجاز^(٢) وعليه قوله^(٣) :

اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفضل قضائه أمس

وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف^(٤) ، وزعم الزجاج^(٥) أن (أمس)

إذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على الفتح ، واستدل على ذلك بقوله^(٦) :

لقد رأيت عجباً مذ أمساً

وهذا لا حجة فيه ؛ لأنّ (أمس) ليس بظرف ، بدليل دخول حرف الجر

عليه ، فإنّ دخول حرف الجر ينقله عن الظرفية ، وإذا كان (أمس) غير ظرف

فإن كان في موضع نصب أو خفض لم يجوز فيه عند الزجاج إلا البناء على الفتح

والكسر ، وإن كان في موضع رفع فهو عنده يجوز فيه الوجهان البناء وإعراب

ما لا ينصرف .

ودليله أن (أمس) إذا كان غير ظرف و كان في موضع نصب أو خفض

(١) قوله : « العكر » جاءت في الشرح : « العسكر » وهو تحريف .

(٢) ينظر : كتاب سيويه (٢٨٤ / ٣) .

(٣) نُسب لأسقف نجران كما نُسب لغيره ، وهو من الكامل . والشاهد في : الحيوان (٨٨ / ٣) ،

والصناعتين (٢٠١) ، وشرح التسهيل (٢٢٣ / ٢) ، وقطر الندى (٢١) ، والهمع

(٢ / ١٣٩) ، وفي الأصل : « لفضل مُصَّابه » وهو تحريف .

(٤) ينظر : شرح ابن يعيش (١٠٧ / ٤) .

(٥) وهو قول أبي القاسم الزجاجي أيضاً . ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (٩٥) ، والجمل

(٢٩٩) ، وشرح الرضى (٢٢٩ / ٣) ، وارتشاف الضرب (٣ / ١٤٢٧) .

(٦) تقدم تخريج هذا البيت قريباً .

يجوز فيه البناء على الفتحة نحو قوله^(١) :

لقد رأيت عجباً مذ أمساً

وهذا لا حجة فيه ؛ لأنه لا يمكن أن يكون معرباً إعراب ما لا ينصرف .

وأما (كيف) فجار مجرى الظروف ، وهي للحال استفهاماً أي : معناه

السؤال عن الحال ، تقول : كيف زيد ؟ معناه : على أي حال هو ؟

وحكى قطرب عن بعض العرب : انظر كيف تصنع^(٢) ؟ وأما استعمال

(كيف) للشرط إذا دخلت عليها (ما) فضعيف عند البصريين ، جائز عند

الكوفيين^(٣) .

ص : « مذ ومنذ بمعنى أول المدة فيليهما المفرد المعرفة ، وبمعنى الجميع

فيليهما المقصود بالعدد ، وقد يقع المصدر أو الفعل أو (أن) فيقدر زمان

مضاف ، وهو مبتدأ ما بعده خبره خلافاً للزجاجي^(٤) .

ش : (مذ) و (منذ) يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين

إذا انجر ما بعدهما ، والذي // يدل على أنهما اسمان إذا ارتفع ما بعدهما أن

(١) تقدم تخريج هذا البيت قريباً .

(٢) ينظر : التخمير (٢ / ٢٨٨) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ١٩٦) ، ومغني اللبيب (١ / ٢٠٥) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٤ / ٢٣٣) ، والإنصاف مسألة (٩١) (٢ / ٦٤٣) ، والمفصل (١٧٥ ، ١٧٦) ، وشرح الرضي (٣ / ٢٠٥ ، ٢٠٦) ، والهمع (٢ / ١٥٩) ، ومثاله : كيفما تصنع أصنع .

(٤) الكافية (١٦٣ ، ١٦٤) .

١٢٢/و

(مذ) أو (منذ) مع الاسم الذي بعده [منتهى]^(١) كلام ، تقول في جواب من قال : كَمْ لَكَ لَمْ تَرَ زَيْدًا ؟ : مُنْذُ يَوْمَانِ . فلو لم يكن (مذ) أو (منذ) اسماً لما كان مع الاسم الذي بعده كلاماً ؛ لأن الحرف مع الاسم لا يحصل منهما كلام^(٢) ، لا يقال : يجوز أن يكون (مذ) أو (منذ) حرف والفعل مضمراً بعدها ، كأنه قال : مذ تَقَدَّمَ ، أو مذ مضى يومان ، فيكون الكلام من الفعل المقدر والاسم الذي بعد (مذ) أو (منذ) فلا يكون الكلام من (مذ) والاسم الذي بعده ، فلا يلزم أن يكون اسماً ؛ لأننا نقول : لو كان الأسماء بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف المستدعية للفعل كـ(قد) و(سوف) والحروف المستدعية للفعل لم يجز أن يليها الاسم إلا في ضرورة الشعر ، و(مذ) و(منذ) يليهما الاسم في الكلام الفصيح من غير ضرورة ، فدل على أنه ليس بعدهما فعل مضمراً ، ولا يمكن أن يكون (مذ) و(منذ) فعلاً وهو ظاهر . والذي يدل على أنهما حرفان إذا انجر ما بعدهما أنهما لو كانا اسمين ظرفين لوجب إذا نُفي الفعل أن ينتفي عنهما خاصة ؛ لأن الظرف إذا دخل النفي على فعله يقتضي نفي الفعل عنه لا عن غيره ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما قمتُ يومَ الجمعةِ ، فإنما انتفى القيام عن يوم الجمعة خاصة .

و(مذ) و(منذ) ليسا كذلك ، فإنك تقول : ما رأيته مُذُ يوم الجمعةِ ، والرؤية منتفية عن يوم الجمعة وعن ما بعده إلى زمان الإخبار ، فدل على أنهما ليسا بظرفين وأنهما حرفان ؛ لأنهما إذا كانا اسمين تلزمهما الظرفية ، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم . والغالب في (مذ) الاسمية ؛ لأنها محذوفة من

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، وهو في شرح ابن عصفور (٢ / ٥٣) .

(٢) خلافاً للفارسي حيث ذهب إلى أن الحرف والاسم يأتلف منهما كلاماً في النداء . ينظر :

الإيضاح العضدي (٥٥) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٣) .

(منذ) ، والحذف تصرف ، والتصرف بابه الأسماء^(١) .

وإنما بُني (مذ) و (منذ) إذا كانا اسمين ؛ [إما]^(٢) لأنّ وضع (مذ) وضع الحروف ثم حملت (منذ) عليه لاتفاقهما ، وإما لأنهما قطعاً عن إضافة مُرادٍ في المعنى ، فإن قولك : منذ يوم الجمعة ، معناه : أولُ المدة ، فالمضاف إليه متضمن لها كتضمن (قبل) و (بعد) عند الحذف ، إلا أن (منذ) أو (مذ) لم تستعمل إلا مبنية ؛ لأنّ المضاف إليه لا يذكر معه أبداً ، ولم يصح تقديره محذوفاً بخلاف (قبل) و (بعد) فإنه يصح ذكر مضافيهما ، فصَحَّ أن يُقدَّر محذوفاً فيعرب ، فمن ثمَّ جاءت (مذ) و (منذ) مبنية ليس إلا ، و (قبل) وأخواتها مبنية تارة ومعربة أخرى^(٣) .

ولما كانت (منذ) مقطوعة عن الإضافة بُنيت على الضم كما بُني ما قطع

// عن الإضافة .

و (مذ) و (منذ) لا يدخلان على مستقبل ، وإنما يدخلان على الحال والماضي ، ونعني بالحال (الآن) وما في معناه كالساعة والحين واليوم واللييلة ، وكل اسم زمان أضفته إلى نفسك نحو : يومنا وشهرنا وعامنا ، وكل زمان أشرت إليه نحو : هذا العام وهذا الشهر ، وهذه الأيام الثلاثة ؛ لأنك لا تشير إليه إلا وأنت قد قدرته حاضراً ، ولم تضيفه إلى نفسك إلا على هذا المعنى ، فإن دخلت على ماضٍ كقولك : ما رأيتهُ منذ أمس ، فمعناه الابتداء ، أي : أول المدة التي انتفت فيها الرؤية أمس ، فهي بمعنى (من) في الابتداء باعتبار غير الظرف ، وإذا دخلت على الحال كان معناها الظرفية كقولك : ما رأيتهُ مذ هذا العام ومذ هذا

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٣ ، ٥٤) .

(٢) زيادة يستقيم بها النص .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٧٧) ، والإيضاح للمصنف (١ / ٥١٠) .

الشهر ومد شهرنا ومد عامنا ، ومعناها : أنّ الرؤية منتفية في جميع هذه المدة ، كأنك قلت : ما رأيته في هذه المدة ، ولذلك قدرت في الأوّلة بـ(مِنْ) وفي الثانية بـ(في) إلا أنها إذا قُدّرت بـ(من) عند من لا يجوز عنده إدخال (من) على الظروف ، كان تقديرها للبيان على تحقيق معنى الابتداء لا على صحة دخولها عليه^(١) .

وإذا كانت بمعنى أول المدة يليها المفرد كقولك : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وإنما وليها المفرد لتعيين الأولوية ، المقصودة ، ألا ترى أنك لو قلت : يومان أو عشرة أيام لم تتعين الأولوية ، وإنما وليها المعرفة لتفيد التعيين الذي هو المقصود بالذكر ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيته منذ يوم - وأنت تعني أول المدة - لم تفد تعييناً^(٢) .

وإذا كان بمعنى الظرفية وجميع المدة فيليها المقصود بالعدد كقولك : ما رأيته منذ يومان ومنذ سنة ، أي : جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان ، أو سنة ، وإنما وليها المقصود بالعدد ؛ لأنّ الغرض بيان المدة بأسرها .

وقد يقع بعدها المصدر ، أو الفعل أو (أن) فيقدر زمان مضاف ، وإنما قُدّر الزمان لأن المعنى ، إذا قلت : ما رأيته منذ زمان سفره ، أو منذ سافر ، أو منذ أنه مسافر. منذ زمان سفره ، منذ زمان سافر ، أو منذ زمان أنه مسافر فوجب تقدير ذلك ؛ لأن المعنى عليه ، وإنما حُذِفَ للعلم به .

أما الإعراب فهي عند المحققين مبتدأ وما بعده خبره^(٣) ؛ لأنّ المعنى أول المدة

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢٩ / ٣) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٧٧٧ / ٣) .

(٣) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (مذ) و(منذ) إذا جاء الاسم بعدها مرفوعاً فهو على الفاعلية على تقدير فعل محذوف ، أما الفراء فجعله مرتفعاً بتقدير مبتدأ محذوف .

ينظر : الإنصاف مسألة (٥٦) (١ / ٣٨٢) ، والمقتضب (٣ / ٣٠) ، والأصول (٢ / ١٤١) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٩٤) ، ومغني اللبيب (١ / ٣٣٥) .

يوم الجمعة ، أو : جميع المدة يومان ، وذلك واضح // ، وقال أبو القاسم الزجاجي^(١) : أنَّ ما بعدها مبتدأ ، وهي خير مقدم ، والتقدير : بيني وبين رؤيته يومان ، وهو غير مستقيم ، فإن اللفظ والمعنى يأييانه^(٢) .

أما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها ، فلا يستقيم أن تكون مبتدأ ، وكون خبره اسم زمان مقدماً على رأيه لا يسوغ ذلك ، وإنما يسوغه أن لو كان ظرفاً [له]^(٣) ، ألا ترى أنك لو قلت : جميع المدة يومان ، لم يستقم أن يكون [يومان]^(٣) مبتدأ وما تقدم خبره وإن كان اسم زمان ، لما لم يكن ظرفاً له .

أما المعنى فلأنه مخبر عن جميع المدة بأنها (يومان) ، وذلك خير محقق .

وذهب الكسائي^(٤) إلى أنَّ ما بعد (مذ) و (منذ) مرفوع بأنه فاعل فعل مضمَر ، وهو باطل فإنهم يقولون : ما رأيتَه مذ أن الله خلقتني^(٥) ، وما رأيتَه منذ زيد قائم ، والجملة لا تقع فاعلاً .

قال ابن عصفور^(٦) : الحال أبداً يكون بعدها مخفوضاً ؛ لأنَّه لا يمكن أن

(١) في الشرح : " الزجاج " وهو سهو من الناسخ حيث إن أبا القاسم هو الزجاجي ، أما الزجاج فهو أبو إسحاق . غير أن هذا الرأي قد نُسب إلى الزجاج والأخفش والزجاجي .

ينظر : الجمل (١٤٠) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٠ / ٢) ، وشرح المصنف للكافية (٧٧٩ / ٣) ، وشرح الوافية للمصنف (٣٠٣) ، والأسرار الصافية (١٠١) ، والهمع (١٦٣ / ٣) .

(٢) في الشرح : " يأياه " والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٧٧٩ / ٣) .

(٣) سقط من الشرح وهو في شرح الكافية للمصنف (٧٨٠ / ٣) .

(٤) ينظر : الارتشاف (١٤١٨ / ٣) ، والهمع (١٦٦ / ٣) .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ (٢٤٢ / ١) ، وشرح الجمل لابن خروف (٦٦٥ / ٢) .

(٦) ينظر : شرح الجمل (٥٤ / ٢) .

(قروء) هاهنا حسناً لهذا^(١).

قال ابن مالك^(٢) : وقد يُؤْتَرُ مثال كثرةٍ على مثال قَلَّةٍ لخروجه عن القياس ،
أو لقلَّة استعماله ، فالأول نحو^(٣) : ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ ﴾ فإن واحده (قرء) كـ :
فلس ، وجمع مثله على (أفعال) شاذ ، والثاني : نحو : ثلاثة شسوع ، فإنه أُؤْتِرَ
على (أشساع) لقلَّة استعماله ، وإن لم يكن شاذاً ؛ لأن واحده شِسْعٌ وجمع
مثله على (أفعال) مُطْرَد ، لكن الأكثر^(٤) يستغنون في جمع شسع بـ (فعول)
عن غيره^(٥).

والمعدود إن كان جامداً فالأحسن فيه الإضافة نحو : ثلاثة بغال ، ثم الفصل
بـ (من) نحو : ثلاثة من البغال ، ثم النصب على التمييز نحو : ثلاثة رجالاً .
وإن كان صفة فالأحسن فيه الاتباعُ نحو : ثلاثة أصدقاء ، ثم يليه النصب على
الحال نحو : ثلاثة أمناء ، ثم الإضافة نحو : ثلاثة فقراء - وهو أضعفها - وسبب

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٦١٣) ، هذا الذي ذكره المصنف في استخدام جمع الكثرة
موضع جمع القلة ، وقد زاد عليه صاحب الدر المصون (٢ / ٤٣٨ ، ٤٣٩) : « أنه لما جَمَعَ
المطلقات جمع القرء ... الثاني أنه من باب الاتساع ووضع أحد الجمعين موضع الآخر ، الثالث :
أن قروءاً جمع قرء بفتح القاف ، فلو جاء على (أقراء) لجاء على غير القياس ... الرابع : هو
مذهب المبرد أن التقدير ثلاثة من قروء فحذف (من) .. » وينظر : المقتضب (٢ / ١٥٩) ،
والانتصار لابن ولاد (٢٤٣) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٣٩٦) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٢٨) .

(٤) في شرح التسهيل : « لكن أكثر العرب » .

(٥) جاء في علل النحو (٤٩٠) : « ولو قلت : ثلاثة شسوع جاز ذلك ، لأن الشسوع ليس له جمعٌ
إلا هذا فصارت الإضافة إليه ضرورة ونوي به القلة » . أما الزنجشيري فقد أضاف جمعاً آخر
لشسع ونسبه للأخفش فقال : « وقد رُوي عن الأخفش أنه أثبت أشسعاً » المفصل (٢١٥) ،
وينظر : شرح المقدمة الجزولية (٣ / ٩٢٦) .

ضعفه أنه يجيء مستعملاً استعمال الأسماء بقياس^(١) .

قال صاحب التسهيل^(٢) : ولا تضاف (ثلاثة) وأخواتها إلى جمع تصحيح ، إلا إذا أهمل غيره ، أو جاور ما أهمل غيره ، فالأول نحو^(٣) : ﴿ سَبَعٌ سَمَوَاتٍ ﴾ و ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾^(٤) و « خمس صلوات »^(٥) ، والثاني نحو^(٦) : ﴿ سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ ﴾ فإنه مما^(٧) أهمل غيره كقوله تعالى^(٨) : ﴿ سَبْعَ سَنَابِلٍ ﴾ .

ظ/١٥٢

// « ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد » .

أما نصبه فلما تقدم^(٩) ، وأما إفراده فلأنه إنما جاء لتبيين ذات ، وهو حاصل بالإفراد كما يحصل بالجمع ، فكان الإفراد أولى ؛ لأنه أخف^(١٠) .

فإن قيل : فلم لم يبق الجمع وإن فات الخفض ، لأن المدلول جمع ؟

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٢) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٣٩٦) .

(٣) جزء من آية جاءت في سورة البقرة (٢٩) ، وسورة فصلت (١٢) ، وسورة الطلاق (١٢) ، وسورة الملك (١٢) .

(٤) سورة يوسف من الآية (٤٣) .

(٥) قطعة من حديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ (١ / ١٢٣) ، وابن ماجه في سننه (١ / ٤٤٨) ،

والإمام أحمد في المسند (٥ / ٣١٥) .

(٦) سورة يوسف من الآية (٤٣) .

(٧) في الشرح : « ما أهمل » وهو سهو .

(٨) سورة البقرة من الآية (٢٦١) .

(٩) ينظر : ص (٥٨٥) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٩٧) .

أجيب عنه بوجهين :

- أحدهما : أنه لم يقصدها هنا بالميز العدد بخلاف ثمة فإنه قصد بالاسم الثاني ، أي : بالمميز عين المقصود ؛ لأنه بمثابة قولك : نفس زيد، على ما ذكر ، وليس (العشرون) كذلك ولا (أحد عشر) ؛ لأن (رجلاً) في قولك : أحد عشر رجلاً ، وعشرون رجلاً مع العدد كالصفة بعد تمام الموصوف ، فلا يلزم من الجمع في قولك : ثلاثة رجال ، مع كونه مضافاً إلى المقصود بمثابة ذات زيد جمع (رجلاً) بعد تعذر إضافته في قولك : عشرون رجلاً ، وأحد عشر رجلاً .

وثانيهما: أنه اغتفر^(١) الجمع ثمة لكونه جمع قلة لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً بخلاف هاهنا فإنه جمع كثرة، وجمع الكثرة مستثقل فرُدَّ إلى الواحد في الموضع الذي يغني ذكر الواحد عنه، ألا ترى أنه فعلٌ مثل ذلك في التصغير فقليل : (أُجَيْمَال) في تصغير (أَجْمَال) ، واغتفر لفظ جمع القلة ، فقليل في تصغير (جِمَال) (جُمَيْلَات) ولم يقل : جُمَيْل استثقالاً لجمع الكثرة فرُدَّ إلى الواحد^(٢) فثبت أنه لا يجوز جمع مميز (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) ، وقد اعترض على هذا بأن أسباطاً في قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَقَطَّعْنَهُمْ أُثْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ تمييز وهو جمع .

وأجيب : بأن أسباطاً بدل ، والتمييز محذوف ، فكأنه قال : اثنتي عشرة فرقة أسباطاً ، وأسباطاً بدل من اثنتي عشرة ، ولا يجوز أن يكون أسباطاً تمييزاً ؛ لأنه لو جعل تمييزاً يلزم مخالفة القياس فالوجه حمله على البدل ، وإنما قلنا : يلزم مخالفة القياس ، وذلك لأن واحد أسباط سبط ، والسبط ذكر ، فكان ينبغي أن يقول :

(١) في الشرح : « اعتبر » وهو تصحيف والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٦١٠) .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٦٠٩ ، ٦١٠) .

(٣) سورة الأعراف من الآية (١٦٠) .

اثنتي عشر أسباطاً^(١) .

قيل^(٢) : لو كان أسباطاً تمييزاً يلزم أن يكونوا ستة وثلاثين ، لأن مميز (اثنتي عشرة) واحده من (اثنتي عشرة) ، فإذا كان الأسباط ممييزاً لاثنتي عشرة يكون أسباطاً واحداً من (اثنتي عشرة) وأقل الجمع ثلاثة ، فيكون أسباطاً ثلاثة في (اثنتي عشرة أسباط) ، يلزم أن يكون ستة وثلاثين ، فيكون ستة وثلاثين قطعاً ، وهذا غير لازم ؛ لأن ذلك الذي ذكر مخصوص بأن يكون // المميز مفرداً ، أما إذا كان المميز جمعاً فلا يلزم أن يكون المميز واحداً من العدد الذي يكون المميز ممييزاً له فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع المميز جمعاً في نحو : ثلاثة أثواب ، فإن الأصل في الجمع الجمع ، وإنما عدل إلى المفرد [لغرض]^(٣) ، فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل لا على الوجه الذي ألزمه ، فإن ذلك إنما يكون لو كان المستعمل جمعاً استعمل كالمستعمل مفرداً ، وأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له فلا^(٤) .

اعلم أن الزمخشري جعل في المفصل (أسباطاً) بدلاً^(٥) ، وقال في الكشف^(٦) : اثنتي عشرة أسباطاً كقولك : اثنتي عشرة قبيلة ، والأسباط أولاد الولد جمع سبط وكانوا اثنتي عشرة قبيلة من اثني عشر ولداً من ولد يعقوب عليه السلام ، ثم قال^(٧) : فإن قلت : مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٤ ، ٣٥) .

(٢) هذا مذهب الزجاج . ينظر : معاني القرآن وإعرابه (١ / ٣٩٧) .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى وهي من الإيضاح للمصنف (١ / ٦١٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٦١٢ ، ٦١٣) .

(٥) ينظر : المفصل (٢١٤) .

(٦) ينظر : الكشف (٢ / ١٢٤) .

(٧) المرجع السابق .

وهلاً قيل : اثنا عشر سبطاً ؟ قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً ؛ لأنَّ المراد :
وقطعناهم اثني عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع (أسباطاً) موضع
قبيلة ونظيره^(١) :

بين رَمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

أي : قبيلة مالك وقبيلة نهشل .

قال صاحب التسهيل^(٢) : زعم الزمخشري أن (أسباطاً) من قوله تعالى^(٣) :

﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ تمييز .

ولقائل أن يقول : ما ذكره صاحب الكشاف في الكشاف لا يدل صريحاً
على أنه جعل (أسباطاً) تمييزاً ، فإن قوله : اثني عشرة أسباطاً كقولك : اثني
عشرة قبيلة لا تقتضي أن تكون (أسباطاً) تمييزاً كما أن قبيلة تمييز ، فإنه يجوز
أن يريد بقوله : اثني عشرة أسباطاً كقوله : اثني عشرة قبيلة ، أنه شبيهه في
المعنى لا أن يكون شبيهه من جميع الوجوه حتى يلزم أن يكون (أسباطاً) تمييزاً ،
كما أن قبيلة تمييز ، يدل على ذلك قوله : لأن المراد وقطعناهم اثني عشرة قبيلة ،
وكذا قوله ، وكل قبيلة أسباط لا سبط ، فَوَضِعُ (أسباطاً) موضع قبيلة
لا يقتضي أن يكون (أسباطاً) تمييزاً ، فإنه يجوز أن يُراد أن (أسباطاً) الذي هو
بدل وضع موضع قبيلة الذي هو تمييز .

(١) القائل أبو النجم العجلي ينظر ديوانه (٢٠٩) وهو بيت من الرجز قبله :

تبقلت من أول التبقل

والشاهد في : التخمر (٣٢٩ / ٢) ، وشرح ابن يعيش (١٥٥ / ٤) ، وشفاء العليل

(١ / ١٣٤) ، والأزهار الصافية (١ / ٤٢٠) ، والخزاة (١ / ٥٠) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٣٩٢) .

(٣) سورة الأعراف من الآية (١٦٠) .

ثم قال صاحب التسهيل^(١) : مقتضى ما ذهب إليه أي : الزمخشري أن يقال : رأيت إحدى عشرة أنعاماً // ، إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل واحدة منها أنعام ، ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال ، لكن قوله : كل قبيلة أسباط لا سبط ، مخالف لما يقوله أهل اللغة أن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب^(٢) ، فعلى هذا معنى قطعناها اثنتي عشرة أسباطاً : قطعناهم اثنتي عشرة قبائل ، فد (أسباط) واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزاً^(٣) .

ثم قال صاحب التسهيل^(٤) : وأجاز بعض العلماء^(٥) أن يقول القائل : عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً ، قاصداً أن لكل منهم عشرين درهماً ، ثم قال : قلت وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعمله حسن ، وإن لم تستعمله العرب ؛ لأنه استعمال لا يُفهم معناه بغيره ، ولا يجمع مميز (عشرين) وبابه في غير هذا النوع ، فإن وقع موقع تمييز شيء منها جُمع فهو حال أو تابع كـ (بني مخاض) في قول ابن مسعود - رضي الله عنه^(٦) - : « قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين

(١) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٣٩٣) .

(٢) ينظر : الصحاح واللسان (سبط) ، ومفردات ألفاظ القرآن (٢٢٧) .

(٣) ينظر : البحر المحيط (٤ / ٤٠٧) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٣٩٣) .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٧٤١) .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الديات (١٦ ، ١٧) ، والترمذي في سننه كتاب الديات (١)

والنسائي في القسامة (٣٤) ، وأحمد في المسند (١ / ٤٥٠) .

قوله : « بني مخاض » هو الفصيل إذا استكمل الحول ودخل في الثانية ، والائى بنت مخاض ، « ابنة لبون » ولد الناقة إذا استكمل الثانية ودخل في الثالثة ، لأن أمه وضعت غيره فصار لها لبن ، « حقة » ما كان من الإبل ابن ثلاث سنين وقد دخل في الرابعة سمي بذلك لاستحقاقه أن يحمل عليه وأن يتنفع به ، « جذعة » هي في الإبل إذا بلغت السنة الخامسة .

ينظر : الصحاح (مخض) ، (لبن) ، (حقق) ، (جذع) .

بنت مَخَاضٍ وعشرين بني مَخَاضٍ ، وعشرين ابنة لُبُونٍ ، وعشرين حِقَّةٍ ،
وعشرين جَدَعَةَ « فـ (بني مخاض) نعت أو حال .

قوله : « ومميز مائة وألف وتثنيتهما » .

أي : تثنية المائة والألف وجمعه ، أي : جمع الألف مخفوض مفرد كقولك :
مائة درهم ، وألف درهم ، ومائتا درهم ، وألفا درهم ، والألف درهم .

وإنما كان مميز هذه الأعداد مخفوضاً ؛ لأنه أمكن إضافته على قياس العدد
فكان أولى ؛ لأن تنوين (مائة) و (ألف) ونون التثنية فيهما ، وتنوين جمع
(ألف) جائز إسقاطها للإضافة كتثنين (ثلاثة) إلى (عشرة) ، وإنما كان
مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعه في : ثلاثة دراهم ؛ للعلة المتقدمة^(١) لأنه لما
كثر العدد فيه كرهوا جمع مميزه فأتوا به مفرداً لذلك^(٢) .

فإن قيل : لم قال : وجمعه ولم يقل : وجمعهما ؟

أجيب : بأنه لو قال : (جمعهما) لكان خطأ ، وذلك لأنه قد تقدم أن
(المائة) إذا وقعت مميزة لا تكون مجموعة في قولنا : ثلاثمائة إلى تسعمائة فلو قال :
(وجمعهما) لأدى إلى أن تكون (المائة) مجموعة ، وهي لا تكون مجموعة إلا في
الشدوذ^(٣) ، وأنشد سيبويه^(٤) :

(١) ينظر ص (٥٨٥) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٩٨) .

(٣) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٥٦) .

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب (١ / ٢٠٨) إلى الربيع بن ضبع الفزاري ونسبه في (٢ / ١٦٢) إلى
يزيد بن ضبة باختلاف يسير في ألفاظ البيت ، وهو من الوافر . والشاهد في : المقتضب
(٢ / ١٦٩) ، ومجالس ثعلب (١ / ٢٧٥) ، والأصول (١ / ٣١٢) ، وأدب الكاتب
(٢٣٢) ، وشرح ابن يعيش (٦ / ٢١) ، واللسان (فتا) .

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللدادة والفتاء

وشذوذه نصبه بترك إضافته ، والقياس (مائتي عام)^(١) ؛ لأن المائة والألف حكمهما الإضافة إلى مميزهما مفردين كانا أو مثنيين ، ووجهه كوجهه مفرداً وقد تقدم .

وقوله تعالى^(٢) : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ على البدل فيمن قرأ بالتونين ،

وهي عن غير حمزة والكسائي^(٣) ، وإلا لزم الشذوذ من وجهين :

أحدهما : جمع مميز (مائة) ، والآخر : نصبه ، فإذا جعل بدلاً خرج عن الشذوذين واستقام الإعراب فيكون منصوباً // على البدلية لا على التمييز ، كأنه قال : ولبثوا سنين ، قيل : لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكون قد لبثوا تسعمائة سنة ، ووجهه : أنه قد فهم من لغة العرب أن مميز المائة واحد من مائة ، فإذا قلت : مائة رجل ، فمميزها (رجل) ، وهو واحد من المائة ، وإذا كان كذلك وقلت : [مائة]^(٤) سنين ، فتكون (السنين) واحداً من المائة ، وهي ثلاثمائة ، وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة ، وهذا رد على قراءة حمزة والكسائي إذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز ؛ لأنهما قرأا بإضافة (مائة) إلى (سنين) ولاشك أن قراءة الجماعة أقيس من قراءتهما .

(١) هذا مذهب عامة النحاة إلا أن ابن مالك في شرح التسهيل (٢ / ٤٠٨) ألمح إلى أن ابن كيسان لا يرى شذوذ هذا الاستعمال حيث ورد به السماع كما في البيت السابق وقول حذيفة - رضي الله عنه - : « فقلنا : يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة » فأجرى الألف واللام في تصحيح نصب التمييز مجرى النون من مائتين عاماً لاستوائهما في المنع من الإضافة .

(٢) سورة الكهف من الآية (٢٥) .

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة ، وقرأ الباقر بالتونين ، ينظر : النشر (٢ / ٣١٠) ، والإقناع (١ / ٦٨٩) .

(٤) سقط من الشرح . وهو مثبت في الإيضاح للمصنف (١ / ٦١٢) .

وما ذكر غير لازم^(١)؛ لأن هذا الذي ذكر مخصوص بأن يكون المميز مفرداً ،
أما إذا كان جمعاً فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو :
(ثلاثة أثواب) ، على أنا قد قدمنا أنّ الأصل في الجميع الجمع ، وإنما عدل إلى
المفرد ، فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل لا على الوجه الذي ألزمه ، فإن ذلك
إنما يكون لو كان المستعمل جمعاً كالمستعمل مفرداً ، فأما إذا استعمل على أصله
فيما وضع العدد له فلا^(٢) .

قوله : « وإذا كان المعدود مؤنثاً ولفظه مذكر أو بالعكس » .

أي : المعدود مذكراً ولفظه مؤنثاً فالوجهان ، أي : يجوز أن تعتبر جهة
التذكير سواء كان لفظاً أو معنى فتجعل العدد مما يكون معدوده مذكراً ، ويجوز
أن تعتبر جهة التأنيث سواء كان لفظاً أو معنى ، وذلك مثل قولك : (شخص)
إذا أطلقت على امرأة ، و (نفس) إذا أطلقت على رجل ، فالشخص المعدود فيه
مؤنث واللفظ مذكر ، والنفس المعدود فيه مذكر واللفظ مؤنث ، فيجوز أن تعتبر
اللفظ ، وهو الأقيس ، فتقول : ثلاثة أشخاص ، وأنت تعني النساء ، وثلاث
أنفس ، وأنت تعني الذكور ، ويجوز أن تعتبر المعنى فتقول : ثلاثة أنفس للرجال ،
وثلاث أشخاص للنساء .

وإنما كان اللفظ أقيس ؛ لأنهم لما حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير
والتأنيث لم يعتبروا مدلولاتها ، ألا ترى أنك تقول : شخص حسن رأيته ، وإن
كان مؤنثاً ، ونفس حسنة رأيتها ، وإن كان رجلاً ، قال الله تعالى^(٣) :

(١) هذا ردٌّ من المصنف على أبي إسحاق الزجاج في توجيه قراءة النصب .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٦١١ ، ٦١٣) .

(٣) سورة النساء من الآية (١) .

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ والمراد به : آدم صلوات الله عليه^(١) ، فلولا مراعاة اللفظ لم يقل (واحدة)^(٢) .

وإذا قلت : ثلاثة شخوص ، وأنت تعني الذكور ، وثلاث أنفس ، وأنت تعني المؤنث ، فليس في الأول إلا إثبات (التاء) ، وليس في الثاني إلا حذفها ، وليس مما نحن فيه لتطابق اللفظ والمعنى على جهة واحدة ، وما نحن فيه مفروض // في مخالفة اللفظ للمعنى باعتبار التذكير والتأنيث ، ولأجل ذلك ساغ الوجهان نظراً إلى اللفظ تارة وإلى المعنى أخرى^(٣) ، وإذا كان الجمع مؤنث اللفظ ، وواحد مذكر تدخل (التاء) في العدد تقول : ثلاثة حَمَامَات ؛ لأن^(٤) واحد حَمَام ، وهو مذكر ، ومنهم من يقول^(٥) : ثلاث حَمَامَات ، نظراً إلى أنه جمع مؤنث .

وإذا كان المعدود اسم جمع لمن يعقل فحكمه حكم المذكر ، فتدخل (التاء) في العدد قال الله تعالى^(٦) : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ فعلى هذا

(١) جاء التأنيث مراعاة للفظ النفس ، ويجوز التأنيث مراعاة للمعنى ، قال الفراء : « ولو كانت (من نفس واحد) لكان صواباً » ، على أنه قد قُرِيء : (نفس واحد) كما هي قراءة ابن أبي عبله على أن النفس تذكر وتؤنث .

ينظر : إعراب القرآن للنحاس (١ / ٤٣٠) ، معاني القرآن للفراء (١ / ٢٥٢) ، البحر المحيظ (٣ / ١٥٤) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٩٩) .

(٣) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٤٥) .

(٤) في الشرح : « لأنه » ولعله سهو ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٣١) .

(٥) وهم البغداديون . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣١ ، ٤٣) ، وارتشاف الضرب (٢ / ٧٥١) .

(٦) سورة النمل من الآية (٤٨) .

تقول : ثلاثة قوم^(١) ، وإن كان اسم جمع لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث ؛ لأن الإخبار عنه إخبار المؤنث تقول : عندي ثلاث إبل ، وثلاث ذود .

وإن كان اسم جنس جاز فيه التذكير والتأنيث ، والغالب عليه التأنيث فتقول : عندي ثلاث نخل ، وثلاثة نخل ، قال الله تعالى^(٢) : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ وقال في موضع آخر^(٣) : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ، إلا ألفاظاً استعملت مذكرة من اسم الجنس وهي : عنب ، وجوز ، وسدر^(٤) .

قال صاحب التسهيل^(٥) : لا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علماً لمذكر نحو : (طَلْحَة) و (سَلْمَة) لأنه تأنيث لا تعلق له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازاً ، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه ، بخلاف ما يتعلق تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازاً ، فإن تأنيث ضميره وما يشار به إليه لازم ، فيقال في الأول : ثلاثة الطلحات لقيهم ثلاثة السلمات^(٦) ، فتثبت التاء ؛ لأن تأنيثه لمجرد اللفظ ، ومن أجل ذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه كقولك : الطلحات ذهبوا والسلمات أتوا ، ويقال في الثاني وهو الذي تعلق تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازاً : ثلاث الفتيات رقيين عشر درجات .

وإن كان مفسر الثلاثة وأخواتها اسم جنس أو جمع مؤنث^(٧) جيء بالمفسر

(١) في الشرح : « أقوم » وهو تحريف .

(٢) سورة الحاقة الآية (٧) .

(٣) سورة القمر من الآية (٢٠) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣١ ، ٤٣ ، ٤٤) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٣٩٨) .

(٦) في الشرح : « السلمات » وهو تصحيف .

(٧) في الشرح : « مؤنثا » وهو سهو من الناسخ .

مقروناً بـ (من) وحذفت (التاء) إن ولي المفسر موصوفاً نحو : لي ثلاث من البط ذكور ، أو غير موصوف نحو : لي ثلاث من الإبل ، فإن توسط دليل تذكير لزم بقاء (التاء) نحو : لي ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة فحول من الإبل .
والحاصل : أن (تاء) ثلاثة وأخواتها تسقط لتأنيث واحد مفسرها لا لتأنيث نفسه إن كان جمعاً ، ولتأنيثه نفسه دون تعرض لواحد إن كان اسم جنس أو جمع^(١) .

قوله : « ولا يميز واحد ولا اثنان » .

وذلك لأن ألفاظ العدد إنما قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيداً ذلك^(٢) ، فيتبع العدد بأسماء المعدودات إذا قصد بيان جنسها ليبدل على الجنس باسم المعدود على مقداره باسم العدد ؛ لأن اسم الجنس // ليس له دلالة على خصوصية العدد ، واسم العدد ليس له دلالة على خصوصية الجنس^(٣) .

فلو قالوا : رجال ، لم يُعلم عددهم ، ولو قالوا : ثلاثة ، واقتصروا لم يُعلم ما هو ؟ فلمَّا كان قولك : (رجل) ، و (رجلان) ينيء عن المعنيين معاً ، أي : العدد ومميزه ، استغني عن لفظ العدد معه ، فلم يقولوا : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ؛ لأن قولهم : (رجل) و (رجلان) يغني عن ذلك ، فكان ذكر العدد ضائعاً ، وكذلك جميع أسماء الأجناس وتثنيتهما كقولك : درهم ، ودرهمان ، فلا

(١) قال النجراني : « والاعتبار في التذكير والتأنيث بالمفسر فإن كان واحداً وهو اسم فالاعتبار باللفظ ... وإن كان المفسر صفة فالاعتبار بالمعنى دون اللفظ » الأسرار الصافية (١٢١) .

وينظر : كتاب سيبويه (٥٥٧ / ٣) ، والمقتضب (١٥٥ / ٢) ، والأصول (٤٢٤ / ٢) ،
والفصول في العربية (٢٨) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٨٠٠ / ٣) .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (٦٠٧ / ٢) .

يقال : واحد درهم ، ولا اثنا درهمن^(١) . وقد جعل من الضرورات قول
الراجز^(٢) :

كَأَنَّ خُصِيَّهٖ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

ولنشر إلى تعريف العدد فنقول : العدد لا يخلو إما أن يكون مجرداً عن ذكر
المعدود ، أو لا .

والأول يكون تعريفه بدخول الألف واللام في العدد ، فإن كان مفرداً
فبدخول الألف واللام فيه نحو : الواحد والاثنان والثلاثة والعشرون والمائة
والألف .

وإن كان مركباً فبدخول الألف واللام في الأول خاصة نحو : الأحد عشر ،
والاثنا عشر ، والثلاثة عشر عند البصريين ؛ وذلك لأن المركب مبني فصار
كالاسم الواحد ، فلا يُعرَّف إلا مثل ما يُعرَّف [به]^(٣) الاسم الواحد ، والاسم
الواحد لا يتعرف إلا بدخول الألف واللام في الأول ، وفيهما عند الكوفيين
نحو : الأحد عشر والثلاثة عشر^(٤) .

وإن كان معطوفاً فبدخول الألف واللام في الأول والثاني نحو : الأحد

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠٠) .

(٢) نسبة البغدادي في الخزانة (٧ / ٤٠٣) لخطام المجاشعي وفي التصريح (٢ / ٢٠٧) منسوب
لجنبدل بن المثني ، ونُسب إلى غيرهما ، وهو من الرجز .

والبيت من شواهد سيبويه (٣ / ٥٦٩) ، والمقتضب (٢ / ١٥٣) ، وأمالي ابن الشجري
(١ / ٢٨) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٩٠٠) ، وتذكرة النحاة (٣٦٩) .

قوله : « ظرف عجز » جرابها الذي تجعل فيه خبزها .

(٣) زيادة يستقيم بها النص وهي من شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٨) .

(٤) ينظر : المقتضب (٢ / ١٧٥) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٥٩٠) ، وشرح ابن يعيش (٦ / ٣٣) ،
والإنصاف المسألة (٤٢) (١ / ٣١٢ - ٣١٣) .

والعشر ، والاثنان والعشرون ، والثلاثة والعشرون .

والثاني وهو أن يكون العدد مع المعدود ، فإن كان مضافاً إلى المعدود فتعريفه بتعريف المضاف إليه فقط نحو : ثلاثة الأثواب ، وأربعة الرجال ، ومائة الدرهم ، وألف الرجل ، والبصريون لا يميزون تعريف المضاف فلا يميزون الثلاثة الرجال ، وأهل الكوفة يميزونه قياساً على : (الحسن الوجه)^(١) .

وهذا ليس بصحيح ، وذلك لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب (الحسن الوجه) لأن الإضافة فيه غير محضة ، والإضافة هاهنا محضة ، فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام ، والكوفيون قالوا : إذا قيل : الثلاثة الأثواب^(٢) ، (فـ) الثلاثة) هي المرادة بالذات المقصودة بالتعريف ، فصحَّ تعريفها لذلك ، وجاز إضافتها إلى المعرفة لإفادة غرض آخر ، وهو تبيين هذه الذات المهمة ، فصار في الإضافة معنى غير التعريف فجاز الجمع بينهما ، وهذا وجه من قال : // الثلاثة أثواب ، وإن كان قبيحاً كأنهم لما عرّفوا الأول استغنوا عن تعريف في الثاني ، وأضافوا لبيان نوعه^(٣) .

وإن كان المعدود منصوباً على التمييز ، فإن كان العدد مركباً نحو : أحد عشر ، وثلاثة عشر عُرّف بدخول الألف واللام في أول المركب نحو : الثلاثة عشر درهماً ، والأربعة عشر رجلاً .

وأهل البصرة لا يميزون إلا إدخال الألف واللام في الأول خاصة ؛ لما تقدم ،

(١) ينظر : شرح الجمل لابن خروف (٢ / ٦٣٧) ، والملخص (٤٢٧) ، وشرح الرضي (٣ / ٣١٠) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٦٧٧) ، والإنصاف مسألة (٦١) (٢ / ٤٣٦) .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٧ ، ٣٨) .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (٢ / ٦١٧) .

والكوفيون يجيزون دخول الألف واللام في الأول والثاني فيقولون : عندي الأحد العشر درهماً كأنه لما كان أصله العطف أجري مجرى العطف في تعريف الاسمين معاً .

وحكى بَعْضُ^(١) عن العرب : الأحد العشر الدرهم ، بإدخال الألف واللام على الأول والثاني والتمييز ، وذلك لأن التمييز هو المقصود بتبيين الذات فكان أحق بالتعريف ، وكل ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء .

وأما المعطوف فلا خلاف في تعريفه وتعريف المعطوف عليه ؛ لأن كل واحد منهما اسمٌ مستقلٌ بنفسه فلا يلزم من تعريف أحدهما تعريف الآخر ، فوجب عند قصد التعريف أن يُعرَّفَا جميعاً كقولك : جاءني الرجل والمرأة ، فإنه لا بد من تعريفهما عند قصد التعريف ، ولا يستغنى بتعريف أحدهما عن تعريف الآخر فكذلك هاهنا ، فتقول الأحد والعشرون درهماً عندي .

وأما المركبات فقد مُزجا وصيِّرا واحداً فجعلنا كالاسم الواحد في الأحكام فعرَّفَا تعريفاً واحداً في أول الاسمين كما يُعرف الاسم المفرد ، ولذلك صحت إضافتهما جميعاً فتقول : أحد عشر ، ولولا جعلهما كالشيء الواحد لم تجز إضافتهما^(٢) .

قال صاحب التسهيل^(٣) : [دخول]^(٤) حرف التعريف على العدد مفسراً

(١) هو أبو زيد ، وقد صرَّح بذلك ابن عصفور في شرحه للجمل (٢ / ٤٨) حيث قال : « وحكى

أبو زيد - رحمه الله - عن العرب : الأحد العشر الدرهم ... وذلك شاذ جداً » .

وينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٧٦٣) ، والمساعد (٢ / ٩١) .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٦١٧) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٤٠٨) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح وهو في شرح التسهيل .

بتمييز نحو : دع الألف درهماً^(١) ، وهذا على لغة من لا يضيف ، عومل فيها ذو الألف واللام معاملة المنون ، ذكر ذلك ابن كيسان^(٢) ، وعليه ورد قول حذيفة - رضي الله عنه^(٣) - : « يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة » .

وتقول^(٤) : عندي خمسة عشر عبداً وجارية ، وخمسة عشر جارية وعبداً ، فتجعل الحكم للمذكر قدّمته أو أخرته ، وكذا تفعل أبداً بكل مركب من عدد من يعقل إذا مُيّز بمذكر ومؤنث متصلاً كان المميز كما في المثال المذكور ، أو منفصلاً بـ (بين) كقولك : عندي خمسة عشر بين رجل وامرأة ، وخمسة عشر بين امرأة ورجل // ، وتقول : نخرت خمسة عشر جملًا وناقة في خمسة عشر يوماً و ليلة ، وركبت خمس عشرة ناقة وجمالاً في خمس عشرة ليلة ويوماً ، فتجعل الحكم لسابقهما مذكراً كان أو مؤنثاً ، وكذا تفعل أبداً بكل مركب من عدد ما لا يعقل إذا اتصل بمميزه والمميز مذكر ومؤنث ، وتقول : عندي ست عشرة بين ناقة وجمل ، واشترت ست عشرة بين كبش ونعجة فتجعل الحكم لمؤنثهما قدّمته أو أخرته ، إذا انفصل المميز وكان مما لا يعقل ، والمراد في الحالين أن نصف العدد المذكور ذكور ، ونصفه إناث ، وهكذا أبداً في غير الليالي والأيام ، فأما فيهن فالعدد المذكور لليالي وللأيام مثله ، فإذا قلت : كتب لعشر بين يوم وليلة ،

(١) عبارة ابن مالك في شرح التسهيل : « دخول حرف التعريف على العدد المفرد غير مفسر أو

مفسراً بتمييز نحو : خذ المائة ، ودع الألف درهماً » . شرح التسهيل (٢ / ٤٠٨) .

(٢) تقدم الكلام عن هذه المسألة ، ينظر ص () هامش () .

(٣) ينظر : صحيح البخاري (٥ / ١٥٦) ، وصحيح مسلم كتاب الإيمان (٣٦) ، وسنن الترمذي

كتاب القدر (٧) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ٤١٠) .

فالمراد : عشر ليالٍ وعشرة أيام ، هذا كله معنى كلام سيويه^(١) ، وتقول : عندي عشرة أعبدٍ وجوار ، وعشر جوار وأعبد ، فتجعل الحكم عند الإضافة للسابق من المميزين ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير عاقل ، ولا يكون مميز هذا النوع أقل من ستة؛ لأنهما إذا كانا أقل من ستة كان أحدهما أقل من ثلاثة ، والخمسة وأخواتها لا تُضاف إلى أقل من ثلاثة ، ولا فرق في ذلك بين أن يتصل المضاف إليه بالمضاف أو ينفصل بعطف .

ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة شعر كقوله^(٢) :

في خمسَ عشرة منْ جُمادى ليلةً لا أستطيعُ على الفراشِ رُقادي

واعلم أن أول الشهر ليلة وآخره يوم ، وقد عُلم أن لكل ليلة يوماً يتلوها ، فلذلك استغني في التاريخ بالليالي عن الأيام ، فإذا قيل : كتب لخمس خلون ، فمعناه : لخمس ليالٍ خلون ، فقصدت الليالي وسكت عن الأيام ، لعدم الحاجة إلى ذكرها ، ومن توهم^(٣) أن هذا الكلام قد غلب فيه المؤنث على المذكر فقد أخطأ ؛ لأنَّ التغليب إنما هو في لفظ شامل للمذكر والمؤنث ، ويجري عليهما حكم واحد كقوله تعالى^(٤) : ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ وكقوله تعالى بعد خطاب النساء^(٥) : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ

(١) ينظر : كتاب سيويه (٥٦٣ / ٣) .

(٢) قائله جرير ، ينظر ديوانه (١٩٧) وهو من الكامل . والشاهد في المقتضب (٥٦ / ٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٥ / ٢) .

(٣) منهم الزجاجي حيث قال : « وليس في العربية موضع يُغلبُ فيه المؤنث على المذكر إلا في التاريخ ،

فأما ما سوى هذا فإنه يُغلبُ المذكر على المؤنث » الجمل (١٤٥) .

وينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٧٧٤) ، والمساعد (٢ / ٩٣) .

(٤) سورة هود من الآية (٧٣) .

(٥) سورة الأحزاب من الآية (٣٣) ، والمقصود هنا نساء النبي ﷺ .

لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴿١﴾ وكقوله تعالى^(١) : ﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ ﴾ فأعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة على سبيل التغليب ، وقالوا فيما فوق العشر : (خلت) و (بقيت) ؛ لأن مميزه ليلة مقدرة ، ولو ذكرت لكان الفعل بعدها هكذا ، فجيء به مع تقديرها على ما كان ينبغي له مع ذكرها ، وقالوا في العشر وأخواتها : (خلون) و (بقين) لأن مميزها في التقدير جمع مؤنث ، ولو ذُكِرَ لكان (خلون) و (بقين) أولى من (خلت) و (بقيت) ؛ لأنَّ النون نصٌّ في الجمعية والتأنيث ، والتاء ليس كذلك^(٢) .

ص : « وتقول // للمفرد من المتعدد باعتبار تصديره : الثاني والثانية إلى

العاشر والعاشرة لا غير ، وباعتبار حاله : الأول والثاني [والأولى^(٣) والثانية] إلى العاشر [والعاشرة^(١)] والحادي عشر [والحادية^(١) عشرة] والثاني عشر والثانية عشرة إلى : التاسع عشر ، والتاسعة عشرة ، ومن ثم قيل في الأول : ثالث اثنين [أي : مصيرهما من^(١) ثلاثهما] ، وفي الثاني : ثالث ثلاثة ، أي : أحدها ، وتقول : حادي عشر أحد عشر ، على الثاني خاصة ، وإن شئت [قلت]^(١) : حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر فتُعْرَبُ [الجزء^(١) الأول]^(٤) .

ش : هذا هو اسم الفاعل من المشتق من لفظ العدد ، وضع اسم الفاعل المشتق من لفظ العدد للواحد من المعدودات ، باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك

(١) سورة النور من الآية (٤٥) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٤١٠ ، ٤١١) .

(٣) سقط من الشرح والمثبت من الكافية وشرح الكافية للمصنف .

(٤) ينظر : الكافية (١٦٩) .

الاسم منه كقولك : الثالث والرابع والخامس ، فقولك : الثالث اسم فاعل من الثلاثة لواحد باعتبار الثلاثة ، وذلك باعتبار التصيير ، وباعتبار أنه واحد منه^(١) .

أما الأول فباعتبار أنه هو الذي صيّر ما انضم إليه ، أي : العدد الذي هو أدنى من العدد المشتق منه بواحد إلى العدد المشتق هو من اسمه فتقول : الثاني للمذكر ، والثانية للمؤنث ، إلى العاشر والعاشرة [قوله] (لا غير) ، أي : لا يتعدى باعتبار هذا المعنى العاشر والعاشرة^(٢) ؛ لأنه إنما أطلق باعتبار كونه مُصَيِّراً عدداً أقل منه بواحد إلى ذلك العدد الذي اشتق منه وذلك من قولك : ثَلَّثَهُمْ ورَبَّعَهُمْ ، وإنما يكون ذلك فيما كان أقل منه بواحد ، وأما ما تعدى العشرة فليس [ثَمَّ فِعْلٌ] . بمعنى جعلتهم أحد عشر فما فوقه فيشتق منه اسم لذلك ، ألا ترى أن قولك رابع ثلاثة إنما هو من قولك : رَبَّعْتُ الثَّلَاثَةَ ، إذا كملتهم بنفسك أربعة ، فصار رابع ثلاثة من ذلك ، فهو فرع على قولك : رابعة ثلاثة ، أي : مصير ثلاثة أربعة ، وما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره فينبى منه اسم الفاعل ، وإنما هو اسم محض فإذا قلت : رَبَّعْتُهُمْ يكون معناه جعلتهم أربعة ، فإذا قصدت إلى كونه مُصَيِّراً للمضاف إليه إلى العدد المشتق هو منه وجب إضافته إلى ما دونه بواحد في العدد ليصيره على العدد الذي اشتق منه كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة فمعناه المصير الاثنین ثلاثة والثلاثة أربعة ،

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٦١٧ ، ٦١٨) .

(٢) أجاز سيبويه أن يتعدى العشرة ما هو بمعنى التصيير ، وذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى منع ذلك . ينظر : شرح الرضي (٣ / ٣١٦) وقد وافقهم المصنف معللاً ذلك بأنه إنما أطلق باعتبار كونه مُصَيِّراً عدداً أقل منه بواحد إلى ذلك العدد الذي اشتق منه . شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠١) .

وينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٥٦٠) ، والمقتضب (٢ / ١٨٠) ، والمفصل (٢١٦) ، والمساعد (٢ / ٩٨ ، ٩٩) .

ولا يجوز إضافته إلى أقل منه باثنين أو أكثر ، ولا إلى مثله ولا إلى أكثر منه ، إذ لا يستقيم أن // تقول : هذا رابع اثنين ، إذ الواحد لا يصير الاثنين^(١) أربعة ، وكذلك لا تقول : رابع خمسة ؛ لأنه أبعد ، إذ الخمسة لا يستقيم أن تزيد فيه واحداً فتصير أربعة ، وهي ستة^(٢) .

فلك في هذا أن تضيفه ، وأن تنونه وتنصب به إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه اسم فاعل فعل مستعمل ، فإنه يقال : ثلثُ الاثنين إلى عشرتُ التسعة ، ومضارع رُبِعَ وسَبِعَ [وتَسَع]^(٣) مفتوح العين ، ومضارع البواقي مكسور العين ، ولم يستعمل بهذا المعنى ثان فيقال : هذا ثان واحداً ، بمعنى جاعل واحداً^(٤) بنفسه اثنين^(٥) .

أما لو استعمل الثاني من غير إضافة ، ومن غير عمل في واحد بهذا المعنى جَازَ ، وأما الثاني فهو الذي يكون باعتبار حاله من غير أن يعتبر فيه أنه مصير بل معناه واحد من جملة هذا العدد ، فإذا قلت الثاني فمعناه واحد من اثنين .

وإذا قصدت إلى كونه واحداً من ذلك العدد المضاف هو إليه جاز لك أن تضيفه إلى العدد المشتق هو منه كقولك : ثالث ثلاثة ، أي : واحدٌ من ثلاثة ، ورابعٌ أربعةٍ إلى عاشر عشرة ، وراز لك أن تضيفه إلى عدد أكثر فتقول : في تفصيل جملة (اثني عشر) ثالثها كذا ، ورابعها ، ومعناه الواحد من العشرة الذي ذكره في موضع العدد المشتق هو منه ، ولا تجوز إضافته بهذا المعنى إلى ما

(١) في الشرح " الواحد " وهو سهو ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (٦١٩ / ١) .

(٢) ينظر : الإيضاح (٦١٩ / ١) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح وهو في شرح التسهيل لابن مالك .

(٤) في الشرح " واحد " والمثبت من شرح التسهيل (٤١٢ / ٢) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٤١٢ / ٢) .

هو دونه فتقول : هذا ثالث اثنين بمعنى واحد من اثنين على انفرادهما ، إذ ليس
لثلاثة^(١) معنى فلا يستقيم تسميته ثالثاً ، إذ الاثنين لا يستقيم تسمية أحدهما
ثالثاً بمعنى أنه واحد منهما^(٢) . وبهذا الاعتبار تقول : أول - أي : واحد من
الجملة في المرتبة السابقة - ولم يقل : الواحد ؛ لأن لفظ الواحد لو قالوه بهذا
المعنى لكان لفظ اسم العدد فغيروه إلى لفظ الأول ، وإذا قلت : الثاني فمعناه
واحد من اثنين في المرتبة التي تلي الأول وبهذا المعنى يستعمل فيما زاد على
العشرة أيضاً لعدم المانع فتقول : الحادي عشر للمذكر ، والحادية عشرة للمؤنث ،
وكذلك الثاني عشر ، والثانية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة ، ولم يقل :
الواحد عشر ؛ لأن لفظ الواحد لو قالوه بهذا المعنى لكان لفظ اسم العدد فغيروه
// إلى لفظ الحادي ، وهو قلب الواحد^(٣) لأنه مشتق من (الوحدة) فلا بد أن
يُقَدَّر القلب ، وإلا فلا يستقيم أن يكون مشتقاً منه ؛ لأن المشتق من الشيء يجب
أن تكون حروفه الأصول حروف المشتق منه على الترتيب ، فما لم يُقَدَّر القلب فات
الترتيب ، فامتنع الاشتقاق^(٤) .

وإنما بني للتركيب المقتضي لبناء الاسمين معاً مثله في (أحد عشر) ؛ لأن
المعنى حادي وعشرة كما في قوله : الحادي والعشرون بهذا المعنى ، إلا أنه ثم لم
تحذف منه الواو فلم يُيَنَّ ، وهاهنا حذفت الواو فُبِنيا مثلهما ، مثلها في أحد عشر ،
وقد وقع في بعض الكتب الحادية عشر إلى التاسعة عشر في المؤنث ، وكذلك وقع

(١) في الشرح « الثلية » وهو تحريف . والمثبت دل عليه السياق وهو أيضاً في الإيضاح للمصنف
(٦١٨ / ١) .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (٦١٩ / ١) .

(٣) ينظر : المسائل العضديات (٢٢٨) ، والخصائص (٧٨ / ٢) .

(٤) ينظر : الإيضاح للمصنف (٦١٨ / ١) .

٥

١٠

١٥

١٥٧/ظ

في المفصل^(١) ، وهو غلط بحسب الاستعمال والقياس ، أما الاستعمال فالمنقول تأنيثهما ، وأما القياس فلأنهم لما ذكروا الاسمين في الحادي عشر ، والثالث عشر أنثوا الاسمين في الحادية عشرة إلى التاسعة عشرة ، وإنما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر ؛ لأنه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاث عشرة وثلاثة عشر ، فإنه للجماعة على ما تقدم .

والقياس في الحادي عشر ، والثاني عشر فتح الياء كفتح ياء (ثماني عشر) وجاء تسكين الياء كإسكان ياء (ثماني عشرة) استثقالاً لتحريك حرف العلة^(٢) .

قوله : « ومن شمَّ » .

أي : ومن أجل أن الاعتبار الأول هو الذي صيّر ما انضم إليه ، أي : العدد الذي هو أقل من العدد المشتق منه بواحد إلى العدد المشتق هو من اسمه ، وأن الاعتبار الثاني هو الذي يكون واحداً من العدد الذي اشتق منه ، قيل في الأول : ثالث اثنين ، يعني أنك إذا أضفته فإنما تضيفه إلى عدد أقل منه بواحد ، فلو أضفته إلى عدد مساوٍ له^(٣) ، أو أكثر منه فسد المعنى ؛ لأنّ (ثالثاً) لا يصير (ثلاثة ثلاثة) وإنما يصير (اثنين) (ثلاثة) وكذلك : رابع وخامس على هذا التقدير^(٤) ، ومنه قوله تعالى^(٥) : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ ۚ ﴾

(١) قال الزمخشري : « وتقول الأول والثاني والثالثة إلى العاشر والعاشر والحادي عشر والثاني عشر بفتح الياء وسكونها والحادية عشرة والثانية عشرة » المفصل (٢١٦) هذا نص الزمخشري وليس فيه ما ذكره المصنف ، أما في الإيضاح (١ / ٦١٨) فإن ابن الحاجب يقول : « ووقع في المفصل الحادية عشر بغير تاء في عشر وليس بجيد » .

ولعل ما أورده المصنف قد وقع في بعض نسخ المفصل التي لم تصلنا .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠٢) ، والإيضاح (٣ / ٦١٨) .

(٣) في الشرح « مساوٍ منه » وما أثبتته أولى .

(٤) ينظر : المقتضب (٢ / ١٧٩) ، والوافية شرح الكافية (٢٢٣) .

(٥) سورة المجادلة من الآية (٧) .

رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴿١﴾ .

وقيل في الثاني : ثالث ثلاثة ، فتضيفه إلى موافقه في العدد ؛ لأن المعنى واحد منه ، فلو أضفته إلى أقل أو أكثر فسد المعنى ؛ لأن هذا الثالث في هذا المعنى ليس واحداً من اثنين ولا من أربعة // وإنما هو واحد ثلاثة ، فوجب إذا أضيف أن يضاف إليه ، ومنه قوله تعالى^(١) : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ

١٥٨/و

ثَلَاثَةٌ ﴾ .

قوله : « وتقول : حادي عشر أحد عشر ، على الثاني خاصة » .

أي : إذا زاد على العشرة لا يستعمل إلا على المعنى الثاني ، كما تقدم^(٢) لتعذر المعنى الأول ، فلا يضاف إلا لمساويه في العدد فتقول : حادي عشر أحد عشر ، إلى تاسع عشر تسعة عشر وحادية عشرة إحدى عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة ، وإن شئت حذف (عشر) من الأول تخفيفاً فقلت : حادي أحد عشر وحادية إحدى عشرة ، إلى تاسع تسعة عشر ، وتاسعة تسع عشرة ؛ لأن ذلك لا يلتبس^(٣) ، وينبغي أن يكون [الأول] على هذه اللغة معرباً ؛ لذهاب التركيب المقتضي للبناء فيه^(٤) .

(١) سورة المائدة من الآية (٧٣) . وينظر : معاني الفراء (١ / ٣١٧) ، والبحر المحيط

(٢) (٣ / ٥٣٥) .

(٣) ينظر الصفحة السابقة .

(٤) ينظر : كتاب سيويه (٣ / ٥٦٠) ، وعلل النحو (٥٠٠ ، ٥٠١) ، والأشباه والنظائر

(٢ / ٥٦٦ ، ٥٦٧) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠٣ ، ٨٠٤) ، وما بين الحاصرتين منه .

[المذكر والمؤنث]

ص : « المذكر والمؤنث ، المؤنث : ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديرأ ،
والمذكر : بخلافه ، وعلامة التأنيث : التاء ، والألف مقصورة وممدودة ، وهو
حقيقي ولفظي ، فالحقيقي : ما يازائه ذكر في الحيوان ك(امرأة) و (ناقة) ،
واللفظي : بخلافه ك(ظلمة) و (عين)^(١) . »

ش : قدّم المذكر والمؤنث على المثني والجمع لوجهين :

أحدهما : أن التذكير والتأنيث من الأحوال العارضة للاسم بحسب ذاته ،
والتثنية والجمع من الأحوال اللاحقة للاسم لا باعتبار ذاته ، وما يعرض للشيء
باعتبار ذاته مقدم بالطبع على ما يعرض للشيء لا باعتبار ذاته ، فقدّم التذكير
والتأنيث على التثنية والجمع في الوضع ليناسب الوضع الطبع .

والثاني : أن التذكير والتأنيث أعم وجوداً من التثنية والجمع ، وما هو أعم
وجوداً أولى بالتقديم .

وإنما عرّف المؤنث أولاً ثم عرّف المذكر ؛ لأن المؤنث ما فيه علامة التأنيث ،
والمذكر ما ليس فيه علامة التأنيث ، فالمؤنث وجودي ، والمذكر عدمي ، وتعريف
الأعدام إنما يكون بعد تعريف الملكات لتوقف معرفة الأعدام على معرفة الملكات ،
فقال : المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديرأ^(٢) .

قوله : « لفظاً » يعني مثل : ضاربة ، صفة ، وامرأة ، وظلمة ، وصحراء ،
وحمرأ ، وحُبلى ، وذِكْرَى .

(١) الكافية (١٧٠ ، ١٧١) .

(٢) ينظر : الوافية شرح الكافية (٢٢٤) ، والتعريفات (٢٠٥) ، والكليات (٦٥٥) .

قوله : « تقديرًا » أي: تكون علامة التأنيث فيه مقدرة^(١) نحو : أذن ، وعين ،

وأرض ، وشمس ، فإن التاء التي // هي علامة التأنيث مقدرة فيه لقولك في
التصغير : أذينة ، وعُيينة ، وأريضة ، وشميسة ، فإن مجيء التاء في التصغير يدل
على أنها مرادة ، إذ لا يجيء قياساً إلا ما هو في صيغة المكبر لفظاً أو تقديرًا ، ولم
يأت في التقدير إلا التاء^(٢) .

وقد اعترض على هذا بأن نحو : زينب ، وسعاد مؤنث مع أنه ليس فيه علامة
التأنيث لا لفظاً ولا تقديرًا ، أما لفظاً فظاهر ، وأما تقديرًا فلأنها لو كانت
مقدرة فيه لجاءت في التصغير ، واللازم باطل .

أجيب : بأنا لا نُسلم أنها لو كانت مقدرة لجاءت في التصغير ، فإنه إنما يلزم
مجئها في التصغير عند انتفاء المانع ، وهو وجود الحرف الرابع ، فإن الحرف الرابع
يُنزَل منزلة التاء .

قوله : « والمذكر بخلافه » .

أي : لا يكون فيه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديرًا ، « وعلامة التأنيث التاء
والألف مقصورة وممدودة » وقد زاد بعضهم الياء^(٣) في قولهم : هذي أمةُ الله ،
وزعم أنها علامة التأنيث ، وليس ذلك بحجة ، لجواز أن تكون صيغة موضوعة
للمؤنث ، أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولهم : هذه أمةُ الله ، ثم الكلام في
المذكر في قسم المتمكن وهذي من قسم المبنيات^(٤) .

(١) في الشرح « مقدرًا » وهو تحريف .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠٥) .

(٣) هو الزمخشري . ينظر : المفصل (١٩٨) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠٥) .

وكل اسم متمكن لا يخلو من أن يكون موضوعاً على التذكير أو على التأنيث ، والتذكير هو الأصل ، فلذلك استغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث فإنه فرغ ، فافتقر إلى علامة ، و(التاء) أكثر استعمالاً فلهذا تقدر (التاء) فيما فيه علامة التأنيث تقديراً دون ما عداه ، والذي يدل على أن المقدر التاء التصغير .

والأصل في (التاء) أن تكون للتمييز بين المذكر والمؤنث ، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات نحو : ضاربة ، ومضروبة ، ومسلمة ، وجميلة ، وظريفة ، وهو في الأسماء قليل نحو : شيخية ، ورجلة ، وامرأة ، وغلامية وأسدة ، وبرذونة ، وجمارة ، وتكثر زيادة (التاء) لتمييز الواحد من الجنس نحو تمر ، وشعرة ، ونخلة ، وشجرة ، وضربة ، وقبلة ، وجرة ، ولبنة ، وقلنسوة ، وسفينة ، وقد تجيء لتمييز الجنس من الواحد نحو : جباة وجباء^(١) ، وكماة وكماء^(٢) ، وقد تجيء عوضاً // من ياء النسب نحو : أشعئي وأشاعثة^(٣) ، وأزرقني وأزارقة^(٤) ،

(١) جاءت في الشرح : " حياة وحياء " وهو خطأ ، والمثبت من المفصل (١٩٦) ، والتخمير (٢ / ٣٧١) ، وابن يعيش (٥ / ٧١) ، والصحاح واللسان والتاج (جبا) .

(٢) جاء في أمالي ابن الشجري (٣ / ٣٠) : " قولهم : كمء للواحد ، فإذا أرادوا الجمع قالوا : كماة ، وهو الذي حكاه أبو زيد عن منتجع ورؤية بن العجاج ، والقول الآخر نقيضه ، وهو يروى عن أبي خيرة الأعرابي ، قال : الكماة للواحد ، والكمء للجمع " .
وينظر : الصحاح (كما) ، والمشوف المعلم (٢ / ٦٥٨) .

(٣) الأشاعثة : هم أتباع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث من أشهرهم : الشعبي وسعيد بن جببر ، كانت بينه وبين الحجاج بن يوسف وقائع انتهت بهزيمة ابن الأشعث . ينظر : الكامل للمبرد (١ / ٢٢٧) (٢ / ٩٦) .

(٤) الأزارقة : هم أصحاب نافع بن الأزرق الحنفي خرجوا معه من البصرة إلى الأهواز ، وهم فرقة من الخوارج ضالة قاتلهم المهلب بن أبي صفرة وهزمهم في أيام الحجاج . ينظر : الملل والنحل (١١٨) .

ومهلي ومهالبة^(١) .

وقد تجيء التاء علامة للتعريف في جمع المعرب نحو : جوارب في جمع جوربة ،
وكيالجة في جمع كيلجة^(٢) ، وقد تجيء للمبالغة نحو : علامة ونسابة ، وقد تجيء
لتأكيد التانيث كنعجة ، وقد تجيء للتعويض كزنادقة ، وعدة ، الأصل : زناديق ،
ووعد ، وقد تجيء التاء لازمة فيما يشترك فيه المؤنث والمذكر كربة ، وفيما
يختص بالمذكر كبهمة للشجاع ، وقد تجيء صفة المؤنث بغير تاء استغناء عنه ، أو
اتساعاً ، أما ما يستغني عن التاء فما كان من الصفات مختصاً بالمؤنث ولم يقصد
به قصد فعله من إفادة الحدوث نحو : حائض ، وطامث ، أي : ذات أهل
للحيض والطمث ، دون تعرض لوجود الفعل ، فلو قصد أنه تجدد لها الحيض أو
الطمث في أحد الأزمنة لحقت التاء فقيل : حائضة ، وطامثة .

وللبصريين في نحو : طامث وحائض مذهبان^(٣) :

فمذهب الخليل^(٣) أنه على معنى النسب ، وما كان على معنى النسب
فقياسه أن يأتي بغير تاء كقولهم : لابن ، وتامر ، أي : ذلك منسوب إليها لا
على معنى حدوثه حتى تدخله التاء ؛ لأن التاء إنما دخلت في هذا الجنس حملاً
على الفعل ، فإذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد ذلك المعنى بمجرد منسوباً
إلى من قام به لم يؤت بالتاء ، فلذلك قال الخليل على معنى النسب ، وقال
سيبويه^(٤) : أنه متاؤل بأنه إنسان ، أو شيء حائض ، وما ذكره الخليل أحسن ؛

(١) المهالبة : أعقاب المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، أمير جواد شجاع حارب الخوارج وانتصر

عليهم . ينظر : الإصابة (٦ / ٢١٦) .

(٢) الكيلجة : مكيال ، والجمع كيالج وكيالجة . ينظر : الصحاح (كلج) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٣٨٣) .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٣٨٣) .

لأنه رَدَّه إلى معنى يقتضي حذف التاء ، وما ذكره سيويوه تأويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التاء ، واتفاقهم على أنه إنما يكون في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل على صحة ما ذهب إليه الخليل ، إذ لو كان المصحح تأويله بأنه (شيء) لجرت في الحدوث والثبوت على السواء .

وقال الكوفيون^(١) : إنما ذلك لأنه لا مشاركة بينه وبين التذكير ، والتاء جاءت للفرقة ، فلا حاجة إليها . وقد رُدَّ ذلك بأمرور :

ظ/١٥٩

- أحدها : أنه لو كان [كذلك] لوجب أن // يقول : ناقّة ضامزة^(٢) كقولهم : جملٌ ضامز ، لتحصل التفرقة ، وهذا لا يلزمهم أن يعمموا ، وهم إنما عللوا نحو : حائض ، وطامث .

١٠ - الثاني : أنه لو كان كذلك لوجب أن يُقال : امرأة مرضع ؛ لأنه لا مشاركة بينه وبين المذكر ، فلما قيل : امرأة مرضعة دلَّ على فساد التعليل . ولا يلزمهم أيضاً لأمرين :

أحدهما : أنهم جعلوه مُجَوِّزاً لا موجباً ، ويجوز أن يقال : مرضع أيضاً جائز .

١٥ - الثاني : أنهم عللوا الواقع في كلام العرب من نحو : حائض وطامث وطالق ، ولا يلزمهم التعميم .

- الثالث : أنه قيل : لو كان ما ذكرتموه صحيحاً لجاز أن تقول : هِنْدٌ حَاضٌ ، إذ لا مشاركة بينه وبين المذكر ، وهذا أيضاً لا يلزمهم لأنهم لم يعمموا في الأسماء فضلاً عن الأفعال ، وإذا لم يرد عليهم بعض الأسماء فلأن لا يرد عليهم

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء (٢ / ٣) .

(٢) جاء في القاموس المحيط (ضمز) : « ضمز البعير أمسك جرتته في فيه ، ولم يجتز » .

الأفعال أولى^(١) .

وأما ما اتسع فيه فلم تلحقه التاء لتمييز مؤنثه من المذكر كـ (فُعُول) . بمعنى فاعل نحو : صُبُورٍ ، وشَكُورٍ ، وكـ (مِفْعَال) نحو : مِهْدَارٍ ، وكـ (مِفْعِيل) كـ : معطير ، وكـ (مِفْعَل) نحو : مِعْشَمٍ ، وكـ (فَعِيل) . بمعنى : مفعول غير غالبٍ كـ جريحٍ وقتيلٍ ، فلا تلحقه التاء للفرق بين التأنيث والتذكير إلا فيما شذ من نحو : عدوٌّ وعدوَّةٌ ، وميقان وميقانة ، ومسكين ومسكينة ، ومن العرب من يقول : امرأةٌ مسكينٌ ، على القياس .

وقد تلحق التاء بـ (فُعُول) للمبالغة نحو : رجل ملولة وفروقة ، وامرأة ملولة وفروقة ، وقالوا : رجل مقدامة للبطل ، ومغرابة للذي يغرب بماشيته عن الناس في المرعى .

وإن كان (فُعُول) . بمعنى (مَفْعُول) فقد تلحقه التاء للتأنيث نحو قولهم : ركوبة . بمعنى مركوبة ، ورجوثة . بمعنى مرغوثة ، أي : مرضوعة^(٢) ، وإن كان (فَعِيل) . بمعنى (مَفْعُول) مجرداً عن الوصفية جارياً مجرى الأسماء في كونه غير جارٍ على موصوف لحقته التاء نحو : ذبيحة ، ونطيحة ، وأكيلة ، ولا تلحقه التاء إذا كان باقياً على الوصفية ، ونحو : النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث قال الله تعالى^(٣) : ﴿ كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ وقال تعالى^(٤) : ﴿ كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ فالتذكير لأن اللفظ مذكر ، والتأنيث

(١) ينظر في هذه المسألة : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ١٧٣ - ١٧٥) ، والمذكر والمؤنث

للسجستاني (١١٧) ، والإنصاف مسألة (١١٥) (٢ / ٧٥٩) ، والتخمير (٢ / ٣٩١) .

(٢) ينظر : الصحاح (رغث) .

(٣) سورة القمر من الآية (٢٠) .

(٤) سورة الحاقة من الآية (٧) .

لأنه^(١) في المعنى جماعة^(٢) .

ويستوي المذكر والمؤنث الحقيقي في لفظ المفرد من هذا الباب فيقال: حمامة، ودجاجة، وشاة للمذكر والأنثى، ولم يفرقوا كراهة اللبس بالجمع، وقال يونس^(٣): إذا أرادوا ذلك يعني الدلالة على الذكورية قالوا: هذا شاة ذكر^(٤)، وحمامة ذكر، ودجاجة ذكر، فعلى هذا يجوز أن تقول: غنّت الحمامة، وإن كانت ذكراً؛ لأن فيها تأنيثاً لفظياً فيجوز اعتباره، فقول من قال^(٥) قوله تعالى^(٦):

﴿ قَالَتْ نَمَلَةٌ ﴾ يدل على أن النملة // أنثى غير مستقيم، لجواز أن يكون التأنيث لما في لفظ (نملة) من التأنيث، والذي يدل على ذلك قولهم: هذه حمامة ذكر، فالذي جَوَزَ الاتيان باسم الإشارة المؤنث المفرد من هذا الباب مع

(١) في الشرح «لأن» وهو تحريف .

(٢) ينظر: المسائل العضديات (١٢٧)، والبرهان في علوم القرآن (٣ / ٣٦٧) .

(٣) ينظر: المفصل (٢٠١)، وشرح ابن يعيش (٥ / ١٠٦) .

(٤) قال سيبويه (٣ / ٥٦١، ٥٦٢): «الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر، كما أنك

تقول: هذه غنم ذكور، فالغنم مؤنثة وقد تقع على المذكر»، وينظر: الخزانة (٣ / ٢٠٣) .

(٥) جاء في أمالي ابن الحاجب (٤ / ١٣٣): «نقل عن بعض العلماء أنه قال: سلوني عم شئتم،

وكان أبو حنيفة حاضراً لا يشعر به فقال لإنسان: قل له أذكراً كانت نملة سليمان أم أنثى؟

فلم يجر جواباً، ثم قيل لأبي حنيفة: فما كانت؟ قال: كانت أنثى بدليل التأنيث في ﴿ قَالَتْ

نَمَلَةٌ ﴾ ولو كان ذكراً لقال: قال نملة.» .

وقوله: (بعض العلماء) يعني به قتادة بن دعامة السدوسي كما في الكشاف (٣ / ١٤١)

وغيره، وهذا من كمال أدب المصنف حيث ترفع أن ينسب الجهل للإمام المفسر قتادة، وقد نقل

المصنف هذه القصة عن الزمخشري، وقد ردَّ جمع من العلماء هذا الخبر، وتعليل أبي حنيفة،

منهم ابن الحاجب في الإيضاح (١ / ٥٦٢)، وأبو حيان في البحر (٧ / ٦١)، والسمين

الجلي في الدر المصون (٨ / ٥٨٥)، وابن المنير في الانتصاف (٣ / ١٤١) وغيرهم .

(٦) سورة النمل من الآية (١٨) .

التصريح بالتذكير جَوَزَ الإتيان بعلامة التأنيث ، وإن كان مذكراً .

وقد أورد على ذلك لزوم (قالت طلحة) وشبهه ؛ لأن التأنيث ملفوظ به فيه ، وهذا لا يكون لما ذكرنا من الاتفاق على تجويز : هذه شاة ذكر ، ونحن متفقون على امتناع : (هذه طلحة) ، فدل ذلك على الفرق بينهما ، والسر في ذلك أن (طلحة) علم قصد به الإخراج عن موضوعه ، وجعل لمن هو له ، فصار التأنيث نسياً منسياً فاعتبر المعنى ، وليس كذلك باب (شاة) ونحوها على أن بعض الكوفيين^(١) يُلزمُ جواز (هذه طلحة) ، و(قالت طلحة) وإن كان لمذكر وليس ذلك بشيء .

وأما ألف التأنيث فالأبنية التي فيها المقصورة على ضريين :

مُختصة ، ومُشتركة ، فمن المختصة : (فُعَلَى) ، (وَفُعَلَى) ، (وَفَعَلَى) فإنها لا تكون إلا للتأنيث ؛ لأنها لو كانت للإلحاق لوجب أن يكون في الأصول مماثل لها ، فإن معنى الإلحاق أن توجد حروف ناقصة عن حروف بنية أخرى في الأصول ، ويزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند إرادتهم منه تلك البنية المخصوصة ، واللازم باطل ، فإنه ليس في الأصول مماثل لها ، إذ ليس في الأصول (فُعَلَل) عند سيويه ، ولا (فُعَلَل) ولا (فَعَلَل) ، وأما الأخفش فلا ينهض له هذا دليلاً في (فُعَلَى) ؛ لأنَّ عنده (فُعَلَل) فيحتاج إلى دليل غيره ، فنقول لو كان (فُعَلَى) للإلحاق لجاء مصروفاً ، ولم يُصْرَفْ ، فدل على أنه للتأنيث^(٢) .

و (فُعَلَى) يجيء على ضريين : اسم ، وصفة فالاسم على ضريين :

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠٧) ، والإيضاح للمصنف (١ / ٥٦٢) ، وشرح الرضي (٣ / ٣٣٩) .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب (٢ / ٦٩١ ، ٦٩٣) ، وشرح ابن يعيش (٥ / ١٠٧) .

غير مصدر : كالبُهْمَى^(١) ، والحُمَى ، والرُّؤْيَا ، وحُزْوَى^(٢) .

ومصدر : كالبُشْرَى ، والرُّجْعَى .

والصفة نحو : حُبْلَى ، وَخُنْتَى ، وَرَبَى^(٣) .

و (فَعَلَى) على ضربين :

اسم : كأَجَلَى^(٤) ، ودَقْرَى^(٥) ، وَبَرْدَى^(٦) .

وصفة : كجَمَزَى^(٧) ، وَبَشَكَى ، وَمَرَطَى^(٨) .

و (فُعَلَى) كَشُعْبَى^(٩) ، وَأُرْبَى^(١٠) .

ومن المشتركة : (فَعَلَى) فالتى أُلْفها للتأنيث أربعة أضرب : اسم عين
كسَلَمَى ، وَرَضْوَى^(١١) ، وَعَوَى^(١٢) ، واسم معنى كاللدعوى ، والرَّعْوَى^(١٣) ،

(١) نبت قال سيبويه تكون واحدة وجمعاً . ينظر : الصحاح (بهم) ، وكتاب سيبويه (٢١١ / ٣) .

(٢) اسم موضع بالدهناء ، وقيل : موضع في ديار تميم بنجد . ينظر : معجم البلدان (٢٥٥ / ٢) .

(٣) الشاة التي وضعت حديثاً . الصحاح (رب) ، والتخمير (٣٩٩ / ٢) .

(٤) اسم موضع بأعلى نجد وقيل : موضع في طريق البصرة إلى مكة ، وهو مرعى لهم معروف .
ينظر : معجم البلدان (١٠٢ / ١) .

(٥) اسم روضة . الصحاح (دقر) .

(٦) اسم نهر بدمشق .

(٧) ضرب من السير . الصحاح (جمز) .

(٨) ناقة بشكى ، وناقة مَرَطَى إذا كانت تمر مرأ سريعاً . المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٤٩ / ٢) .

(٩) اسم موضع . الصحاح (شعب) .

(١٠) الداهية . الصحاح (أرب) .

(١١) اسم جبل بالمدينة ، ينظر : معجم البلدان (٢٣٨ / ٣) .

(١٢) من منازل القمر يمد ويقصر ، وهي خمسة أجم . الصحاح (عوى) .

(١٣) الرعوى من أرعيت عليه أي : أبقيت عليه ورحمته ، اللسان (رعى) .

وَالنَّجْوَى ، وَاللَّوْمَى ^(١) ، وَوَصَفَ مَفْرَدًا كَالظَّمْأَى ، وَالْعَطَشَى ، وَالسَّكْرَى ،
وَجَمَعَ : كَالجَرْحَى ، وَالْأَسْرَى .

والذي يدل على أنها ألف التأنيث عدم صرفها .

والتي ألفها للإلحاق : أَرَطَى وَعَلَقَى لِقَوْلِهِمْ أَرطَاءُ ، وَعَلَقَاءُ ^(٢) .

والذي يدل على أنها للإلحاق الانصراف .

// ومن المشتركة (فِعْلَى) فالتى ألفها للتأنيث ضربان :

اسم عين مفرد كالشَيْزَى ^(٣) والدِفْلَى ^(٤) والدِفْرَى ^(٥) ، أما الشيزى ، والدفلى
فلأنهما غير منصرفين ، ولو كانت الألف لغير التأنيث لصرفا ، وأما الدِفْرَى فمن
لم يصرفه فهو كالشَيْزَى ، ومن صرفه فهو كِمِعْزَى ، ومعزى لم يأت إلا مصروفاً ،
فألفه للإلحاق لا غير .

وَجَمَعَ كحِجَلَى وَالظِّرْبَى فِي جَمْعِ الحَجَلِ وَالظِّرْبَانِ ، وَمَصْدَرًا كالدَّكْرَى .

والتي ألفها للإلحاق ضربان :

اسم كِمِعْزَى وَذِفْرَى عِنْدَ مَنْ صَرَفَهُ .

وصِفَةً كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ كَيْصَى ، وَهُوَ الَّذِي يَأْكُلُ وَحْدَهُ ، وَعِزْهَى عَنِ

(١) هي الملامة يقال : ما زلت أتجرع فيك اللوام . الصحاح (لوم) .

(٢) الأَرطَى والعَلَقَى مِنَ النِّبَاتِ . يَنْظُرُ : كِتَابُ سَبْيُوهِ (٣ / ٢١١ ، ٢١٣) ، وَالصَّحَاحُ (رَطَا) ،

(عَلَقَ) ، وَلَوْ كَانَتْ أَلْفُهُ لِلتَّأْنِيثِ لَمْ تَلْحَقْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ تَأْنِيثَانِ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ .

(٣) تقدم شرحه ينظر : ص (٥٦٨) حاشية (٥) .

(٤) تَبَتْ مُرٌّ . يَنْظُرُ : الصَّحَاحُ (دَفَلَ) .

(٥) الدِفْرَى مِنَ القَفَا ، هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَعْزِقُ مِنَ البَعِيرِ خَلْفَ الأُذُنِ . يَنْظُرُ الصَّحَاحُ (ذَفَرَ) .

والمشوف المعلم (١ / ٢٨٦) .

ثعلب^(١) ، هذا على غير رأي سيويه^(٢) ، أما سيويه فـ (فُعَلَى) عنده لا تكون صفة إلا مع التاء نحو : عِزْهَاءَ^(٣) .

وقد أُورِدَ على سيويه قولهم : قسمةٌ ضِيْزَى ، ومِشِيَّةٌ حِيْكِي^(٤) . وهو غير واردٍ عليه ؛ لأنه عنده (فُعَلَى) لا (فِعَلَى)^(٥) وإنما كُسِرَتْ فاءه لتسلم الياء ؛ لأنه من ضاز يضيض ، وحَاكٌ يَحِيك ، ولو لم تُكسر الفاء لانقلبت الياء واواً ، وَقَلْبُ الضمة كسرةٌ أهونٌ ؛ لأنَّه تغييرٌ للحركة ، وذلك تغييرٌ حرفٍ ، وأما من قال : (ضِيْزَى) بالهمز ، فواردٌ على سيويه ؛ لأنه لو كان (فِعَلَى) لوجب أن يقال : ضُوْزَى ، غاية ما يقال أنه أبدل من الياء همزة على غير قياس ، وهو بعيد .
والأبنية التي فيها الألف الممدودة (فَعَلَاءَ) مختصة بالتأنيث وهي على ضربين : اسمٌ وصفةٌ .

فالاسم على ثلاثة أضرب :

اسمٌ عَيْنٍ مفردٌ كالصَحْرَاءِ والبَيْدَاءِ ، واسمٌ جَمْعٍ كالقَصَبَاءِ والطَّرْفَاءِ والحَلْفَاءِ ، فإن (فعلاء) ليست من أبنية الجمع .

وكقولك : (الأشياء) على مذهب الخليل وسيويه^(٦) فإن أصل (أشياء)

(١) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٩٩ ، ١٥٢) ، والمفصل (٢٠٢) ، وشرح الكافية للرضي (٣ / ٣٣٦) .

(٢) ينظر : كتاب سيويه (٤ / ٢٥٥) .

(٣) رجل عزاء : لا يطرب للهو ، ويعد عنه . الصحاح (عزه) .

(٤) قسمة ضيزى أي : جائزة ، ومشيئة حيكى هي : ضرب من السير . ينظر الصحاح (ضيز) ، (حيك) وقد جاءت في الشرح (خيلي) والمثبت من الإيضاح (١ / ٥٦٦) للمصنف حيث إن هذا النص منقول منه .

(٥) ينظر : كتاب سيويه (٤ / ٣٦٤) .

(٦) ينظر : كتاب سيويه (٤ / ٣٨٠ ، ٣٨١) .

عندهما (شياء) ، كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف ، فقلبوا اللام إلى موضع الفاء فقالوا : أشياء ، والذي يدل على ذلك أنهم قالوا في تصغيره : (أُشْيَاءُ) وفي جمعه : أشاوي ، وأنه غير منصرف ، ولو كان جمعاً لـ (شيء) لم يخل إما أن يكون (أفعالاً) كما يقول الكسائي ، أو (أفعالاً) كما يقول الفراء والأخفش ، وإن اختلفا في المفرد^(١) .

فقال الفراء^(٢) : أصله (شَيْءٌ) فخفف كما خفف (هَيْئَن) ، وقال الأخفش : بل شَيْءٌ (فَعْلٌ) وجمع [على] (أفعالاً) على غير قياس ، فلو كان (أفعالاً) كما قال الكسائي لا نصرَفَ ؛ لأن أفعالاً مصروف باتفاق وهذا واضح ، وأيضاً فإنه جمع على أشاوي و (أفعال)^(٣) لا يجمع على أفاعل ، إذ ليس في كلامهم (أفاعل) .

وأما الفراء والأخفش فإنه يُعترض عليهما بأنه في التصغير يقال فيه : (أُشْيَاءُ) ، ولو كان (أفعالاً) لكان جمع كثرة ، وجمع الكثرة في التصغير يُرَدُّ إلى المفرد // على ما يُذكر^(٤) ، في أنه قد جمع على أشاوي ، و (أفعالاً) لا يجمع على أفاعل .

ولا يُرَدُّ على مذهب الخليل وسيبويه شيء من ذلك ؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التانيث ، وتصغيره على (أُشْيَاءُ) لأنه اسم جمع لا جمع ، وجمعه على

(١) ينظر : المنصف (٢ / ٩٥ ، ٩٦) ، وشرح ابن يعيش (٩ / ١١٧) ، والمبدع في التصريف (١٩٤ ، ١٩٥) .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء (١ / ٣٢١) ، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٢٠٥) ، والممتع (٥١٣) ، ومشكل إعراب القرآن (١ / ٢٣٩) .

(٣) في الإيضاح للمصنف (١ / ٥٦٧) : " وأفعالاً " .

(٤) في الإيضاح (١ / ٥٦٧) : " على ما يذكر في التصغير " .

(أشأوي) لأنه اسم على (فَعَلَاء) و(فَعَلَاء) تجيء على (فَعَالِي) كقولهم : صحراء وصحارى ، فإن قيل : يلزم مذهبهما أنه قلب الهمزة إلى موضع الفاء ، والقلب على خلاف القياس ، كما أن منع الصرف على خلاف القياس ، وكذلك التصغير والجمع الذي أنكرناه .

أجيب : بأن منع الصرف في (أفعال) حكم لا يُعرف أصلاً فلا يجوز بحال بخلاف القلب ، فإنه ثابت في لغتهم في أمثلة كثيرة ، فكان ارتكاب ما هو من لغتهم أولى .

وأيضاً فإنه يلزم الكسائي أمران على خلاف القياس : منع صرف (أفعال) ، وجمعه على (أفَاعِل) ولا يلزم الخليل وسيبويه سوى أمرٍ واحدٍ .

وأما الأخفش فإنه يلزمه ثلاثة أمور :

- منها أنه جمع (فُعَلٍ) على (أفَعَلَاء) ، وهو خلاف القياس .

- ومنها حذف الهمزة التي هي لام .

- ومنها التصغير المذكور .

وأما الفراء فيلزمه ثلاثة أمور :

منها الأمران الأخيران ، ومنها أنه جعل (شَيْء) أصله (شَيْء) ك(هَيْئ) ، ولو كان ك(هَيْئ) لجاز فيه الأصل كما في (هَيْئ) فالتزام التخفيف مع أن الأصل ما ذكره على خلاف القياس ، فظهر أن القول ما ذهب إليه الخليل وسيبويه^(١) .

(١) ينظر في هذه المسألة :

كتاب سيبويه (٣ / ٣٦٤) ، والمقتضب (١ / ١٦٨ ، ١٦٩) ، ومعاني القرآن للفراء (١ / ٣٢١) ، والإنصاف مسألة (١١٨) (٢ / ٨١٣) ، وشرح الشافية للرضي (١ / ٢١ - ٣٢) ، والدر المصون (٤ / ٤٣٤ - ٤٤٠) ، واللسان (شياً) .

ومصدر كالسراء ، والضراء ، والنعماء ، والبأساء ، والصفة على ضريين :

ما هو تأنيث (أفعل) نحو : سَوْدَاء ، وَيِيضَاء ، وَحَمْرَاء ، وَصَفْرَاء .

وما ليس بتأنيث (أفعل) نحو : امرأة حَسَنَاء ، وَدَيْمَةٌ هَطْلَاء ، وَحَلَّةٌ شَوْكَاء^(١) ، وَالْعُرْبُ الْعَرَبَاء^(٢) ، وَإِمَاء (فِعْلَاء) ك: عِلْبَاء^(٣) وَحِرْبَاء ، وَسَيْسَاء^(٤) ، وَ(فِعْلَاء) ك: حُوَاء^(٥) وَمُزَاء^(٦) وَقُوبَاء^(٧) فَأَلْفَهَا لِلإِلْحَاقِ لِأَنَّ (فِعْلَاء) وَ(فِعْلَاء) لَيْسَ مِنْ أُنْبِيئِهِمْ إِلَّا مَا جَاءَ فِي قُوبَاءِ شَاذًا ، فَعِلْبَاءُ وَحِرْبَاءُ وَاضِحٌ ، وَسَيْسَاءُ إِنْ قِيلَ : لَمْ يَلَا يَكُونُ (فِعْلَاءً) بِمِثَابَةِ دَيْمَاسِ^(٨) فَتَكُونُ الْيَاءُ زَائِدَةً ، أَوْ (فِعْلَاءً) بِمِثَابَةِ زَلْزَالٍ فَتَكُونُ الْيَاءُ أَصْلِيَّةً ، وَالْهَمْزَةُ عَنِ يَاءِ هِيَ لَامٌ حَتَّى يَكُونَ مِضَاعِفًا كَزَلْزَالٍ ؟

أجيب : بأنه لو جعلت الياء زائدة لكانت الفاء والعين من جنس واحد ، وذلك بعيد ، فوجب أن تكون أصلية ، وإذا ثبت أصلتها فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء كزلزال لكان مصدرًا ؛ لأن ذلك مخصوص بالمصادر ، وأيضاً فإنه يكون جائزاً فيه^(٩) الفتح ، فوجب أن تكون الهمزة زائدة وليست للتأنيث لما ذكرناه أولاً فوجب أن تكون للإلحاق .

(١) أي : حشنة المس لأنها جديدة . الصحاح (شوك) .

(٢) ينظر : المفصل (٢٠٢) .

(٣) عصب العنق وقيل اسم رجل . ينظر الصحاح (علب) .

(٤) منتظم فقار الظهر . الصحاح (سيس) .

(٥) نبت يشبه لون الذئب . الصحاح (حوى) .

(٦) ضرب من الأشربة وهو اسم للخمر . الصحاح (مزز) .

(٧) داء معروف يصيب الرأس . الصحاح (قوب) .

(٨) سِيحْنٌ كَانَ لِلْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ ، وَيُسَمَّى السَّرْبُ دَيْمَاسًا . الصحاح (دَمَسَ) .

(٩) في الشرح : « فيه جائزاً » ولعله سهو ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥٦٨) .

وأما (حُوَاء) إن قيل : لم لا يكون (فُعَالاً) ك: ضُرَابٍ فتكون الهمزة //

منقلبة عن حرف أصلي ، أو أصلية كقولهم : طُوَمَارٌ^(١) ؟

أجيب : بأنه اسم لنبت يضرب لونه إلى الحوة ، فالاشتقاق مرشداً إلى أن

الهمزة ليست أصلية، ولا يجوز أن تكون أصله (فُعَالاً) من الحُوَّة ؛ لأن (فُعَالاً)

من أبنية الصفات، ولا يكون (فُوَعَالاً) ؛ لأن (فُوَعَالاً) فيما عينه واوٌ لم يأت،

ولو أتى لوجب أن يكون غير مُدْغَمٍ فرقاً بين البابين كما فرقوا بين (تُفَعِّل)

و (تَفُوَعِّل) فقالوا : تُسْوِر ، وتُسَيِّر فأدغموا في (تُفَعِّل) ولم يُدغموا في

(تُفُوَعِّل) .

وأما (مُزَاء) فوزنه (فُعَلَاء) أيضاً ، فإن قلت : لم لا يكون (فُعَالاً) من

المزِيَّة أو من المزيز قلبت فيه الزاء ياءً لأجل التضعيف ؟

أجيب : بأنه لا يستقيم أن يكون من المزِيَّة ؛ لأن (فُعَالاً) من أبنية الصفات،

وهذا اسم ، وأيضاً فإنهم يقولون : مُزَى مقصوراً غير مصروف ، فدلَّ على أن

العين واللام زائدتان ، ولو كان من المزية لوجب أن تكون الياء أصلية ، ولا

يستقيم أن يكون من المزيز لما ذكرنا من أن (فُعَالاً) من أبنية الصفات ، وأيضاً

فإن حرف التضعيف إنما قُلبَ فيما قُلبَ عند الاجتماع ، وهاهنا قد فُصِّل بالألف

فوجب أن يكون (فُعَلَاء) ، فأما من قَصَرَ فلا يخلو إما أن يكون منع الصرف ،

أو لا ، فإن منع فهو (فُعَلَى) من المزيز لا غير ، وإن صرَّف لم يكن ألفه إلا عن

أصلٍ ، ويكون وزنه (فُعَل) ك: (زُرَّق) مشتقاً إما من المزِيَّة وهو ضعيف لما

ثبت أنه مشتق من المزيز بدليل أن (مُزَاء) غير مصروف وهو هو ، فالأولى أن

يكون (فُعَلَاء) مشتقاً من (المزيز) فقلبت الزاء الثالثة ياءً فانقلبت ألفاً فأصله مُزَزٌّ .

(١) هي الصحيفة . ينظر : القاموس المحيط (طمر) .

فإن قيل : لم لا تحكمون بزيادة الألف فيكون وزنه (فَعَلًّا) ويدل على زيادتها ما ثبت من زيادتها في (مُزِّي) غير مصروف ، وهذا إنما يرد إذا قلنا : إنه من المزيز ، فأما إذا قلنا إنه من المزيية فأصالتها واضحة ؟

أجيب : بأنه لا يمكن أن يُقال (فُعَلِّي) لأننا لو قلنا إنه (فُعَلِّي) لوجب أن تكون الألف للإلحاق ، فيجب أن يكون في الأصل (فُعَلَّل) ، وليس ذلك فيها على مذهب سيويه ، نعم يلزم الأخفش ذلك فيقول به ، وليس بيدع عند من يُثبت (فُعَلَّل) بل هو جار على قياس .

قوله^(١) : وهو حقيقي ولفظي أي : التأنيث على قسمين : حقيقي وهو ما يإزائه ذكر في الحيوان كامرأة وناقاة ؛ لأن يإزاء امرأة رجلاً ، وبإزاء ناقاة جملًا ، ولا فرق // بين أن تكون فيه تاء لفظية أو مقدره ك: جَدِّي^(٢) ، وَعَنَّا^(٣) ، وغير حقيقي بخلافه ، وهو أن لا يكون يإزائه ذكر في الحيوان ، ويسمى لفظياً ك: ظُلْمَةٍ ، وَعَيْنٍ ، ولا فرق بين أن يكون حيواناً أو غيره ك: دجاجة وحمامة إذا قُصدَ به مذكراً فإنه مؤنث لفظي^(٤) .

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٦٨ - ٥٧٠) .

(٢) الجدي من ولد المعز . الصحاح (جدا) .

(٣) العناق الأثنى من ولد المعز . الصحاح (عنق) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠٦) .

ص : « وإذا أُسِنِدَ الفِعْلُ إليه فبالتاء ، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ،
وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي ، وضمير
العاقِلين غير [المذكر] السالم فَعَلْتُ وفَعَلُوا والنساء والأَيَّامُ فَعَلَتْ وفَعَلْنَ »^(١).

ش : أي: وإذا أُسِنِدَ الفعل الماضي إلى المؤنث مطلقاً ، أي : ظاهراً ومضمراً ،
حقيقياً وغيره فبالتاء كقولك : قامت هندٌ وهندٌ قامت ، وأعجبتني العين والعين
أعجبتني ، وإلحاقهم هذه التاء للإيذان من الأول بأنَّ الفاعل مؤنث^(٢) .

اعلم أن تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي وضعاً ؛ لأنَّ الأمر
مُستغنٍ بالياء ، والمضارع مستغنٍ بالياء إن أُسِنِدَ إلى مخاطبةٍ ، وبتاء المضارعة إن
أُسِنِدَ إلى غائبة أو غائبتين ، وكان حق تاء (فَعَلْتُ) ألاَّ تلحق الفعل ؛ لأنَّ
معناها للفاعل إلا أنه كجزء من الفعل ، فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بما
هو كجزء منه ، كما جاز أن تتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في (يفعلان)
(وتفعلون) و (تفعلين) ؛ ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك
المؤنث والمذكر في لفظ واحد ك: جُنُبٍ ، ورَبْعَةٍ^(٣) ، وهُمَزَةٍ ، وضُحْكَةٍ ،
وفُرُوقَةٍ^(٤) ، وراويةٍ ، وصبورٍ ، ومِذْكَارٍ ، وقَتِيلٍ ؛ ولأنَّ المذكر قد يُسمى به
مؤنث ، وبالعكس ، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل
بالتاء المذكورة ؛ لِيُعْلَمَ من أوَّل الأمر أن الفاعل وما يجري مجرى الفاعل مؤنث
كقولك : طَهَّرَتِ الجُنُبُ ، وكانت الرَّبْعَةُ حائضاً ، وشُنَّتِ الهُمَزَةُ^(٥) .

(١) الكافية (١٧١) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمُصنِّف (٣ / ٨٠٧) .

(٣) امرأة ربعة أي : ليست بالطويلة ولا القصيرة . الصحاح (ربع) .

(٤) امرأة فروقة أي : خائفة . الصحاح (فرق) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٠٥) .

فإن كان المؤنث حقيقياً لزم التاء في ظاهره ومضمرة، وقع فصل، أو لم يقع ، لمطابقة المعنى واللفظ جميعاً ، وقد استجيز في ظاهر المؤنث الحقيقي عند وقوع الفصل بتجرد الفعل عن التاء نحو قولهم: حَضَرَ القَاضِيَّ اليَومَ امرأةٌ، وقول جرير^(١):

لقد وَلَدَ الأَخيطلَ أمُّ سَوءٍ

قال صاحب المفصل^(٢) : وليس بالواسع ، وقد رَدَّه المبرد^(٣) .

قال المصنف^(٤) : فالحقيقي لا بد له من علامة التأنيث وقع فَصْلٌ ، أو لم يقع

// إلا في لغة رديئة وهو مع الفصل .

قال صاحب التسهيل^(٥) : ولا تحذف التاء غالباً إن كان المسند إليه ظاهراً

متصلاً حقيقي التأنيث ، وقيدت الظاهر الحقيقي التأنيث بالاتصال تنبيهاً على

قول الشاعر^(٦) :

إنَّ امرأَ غَرةٍ منكنَّ واحِدَةٌ بَعدي وبَعْدك في الدنيا لمُغرورٌ

(١) ينظر : ديوانه ص (٨٥٦) ، وهو صدر بيت من الوافر عجزه :

على باب أستها صُلبٌ وشامٌ

الشاهد في : المقتضب (٢ / ١٤٥) ، ومعاني القرآن للفراء (٢ / ٣٠٨) ، والخصائص

(٢ / ٤١٤) ، والتخمير (٢ / ٣٨٤) ، والاقتضاب (٣٥٩) .

(٢) ينظر : المفصل (١٩٨) .

(٣) قال المبرد في المقتضب (٢ / ١٤٥ ، ١٤٦) : « وأما : لقد ولد الأخيطل أم سوء ، فإنما جاز

للضرورة في الشعر جوازاً حسناً ، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بعد » .

(٤) ينظر : الإيضاح (١ / ٥٥٣) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١١٠ ، ١١٢) .

(٦) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط . والشاهد في : الخصائص (٢ / ٤١٤) ، واللمع (٨١) ،

وشرح ابن يعيش (٥ / ٩٣) ، وشفاء العليل (١ / ٤١٤) ، والمساعد (١ / ٣٩٠) .

وليس مخصوصاً بالشعر ، فإن سيويه حكى : حَضَرَ القاضِي امرأة ، وقال^(١) :
إذا طال الكلام كان الحذف أجمل .

وإن كان المؤنث غير حقيقي لزم التاء في مضمرة ، وأنت بالخيار في مظهره
فتقول : العينُ أعجبتني ، بالتاء لا غير ، وأعجبتني ، وأعجبتني العينُ ، بالتاء
وحذفها ، وإنما جاز ذلك في الظاهر ؛ لأن التأنيث فيه لفظي لا معنوي ، وفي
لفظه ما يشعر به فاستغنى عن إلحاق التاء بالفعل لذلك ، ولم يُستغن عنها في
مضمرة لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مؤنثاً ، فإن صيغة الضمير الراجع
إلى المؤنث في هذا الموقع مثله للمذكر^(٢) .

ولأنه إذا كان مضمراً كان أشدَّ اتصالاً ، فناسب أن يكون الفعل له أكثر من
كونه ظاهراً مستقلاً ، ولأنه إذا كان مضمراً قد يكون مستتراً فجعل له لفظاً يدل
عليه بخلاف الظاهر ، ثم حُمل أخواته في الإضمار عليه ، وقوله^(٣) :

ولا أرضَ أبْقَلِ إِبْقَالِهَا

متأول ، فإنَّ (أرضاً) بمعنى موضع فأجرى مجراه^(٤) .

وحكم الاثنين فيما ذكرناه في المؤنث على اختلاف أقسامه ، حكمُ المفردِ في
هذه العلامة فلذلك تقول : قامت الهندان ، والهندان قامتا ، والعينان أعجبتاني

(١) ينظر : كتاب سيويه (٣٨ / ٢) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٨٠٧ / ٣) .

(٣) قائله عامر بن جوين الطائي ، وهو عجز بيت من المتقارب صدره :

..... فلا مزنة ودقت ودقها

وهو من شواهد سيويه (٤٦ / ٢) ، والمختسب (١١٢ / ٢) ، وأمالي ابن الشجري

(٢٤٢ / ١) ، والتبصرة والتذكرة (٦٢٤ / ٢) ، والمقرب (٣٠٣ / ١) ، وأمالي ابن

الحاجب (٨١ / ٢) ، واللسان (بقل) .

(٤) ينظر : الإيضاح للمصنف (٥٥٤ ، ٥٥٥) .

بالتاء في الثلاثة وتقول : أعجبتني العينان ، وأعجبتني العينانُ ، فتكون بالخيار فيهما كما في المفرد .

وإذا فصل بين الفعل وظاهر المؤنث اللفظي حَسُنَ حَذَفُ التاء أكثر منه لو لم يفصل فقولك : جاء الزيدانُ بَيِّنَةٌ ، أحسن من قولك : جاء بَيِّنَةُ الزيدان ، وقوله تعالى^(١) : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ ، وقوله^(٢) : ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ يدل على ذلك قوله^(٣) : « وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي » يعني بقوله : « مطلقاً » جمع مذكر أو مؤنث ، يعقل ، أو لا يعقل ، صحيح أو مكسر ، ولم يُسْتثن من ذلك إلا جمع المذكر السالم تقول : جاءت الرجالُ ، والزيناتُ ، والمسلماتُ ، والإيامُ ، بإثبات التاء // في الفعل ، وحذفها ، أما إثباتها فلأنها في معنى (جماعة) ، وأما حذفها فلأنه تأنيث لفظي ، ولم يُعتد بالتأنيث المعنوي في مثل : جاء الضوارب ؛ لأن ذلك ليس بإزائه ذكر بخلاف المثني ، فإن لفظ الواحد فيه باقٍ مراد وتأنيث الفعل فيه أجدر ، ولم يُفعل ذلك في مثل (الزينات) وإن كان لفظ المفرد باقياً فيه ، إجراءً لباب الجمع مُجْرَى واحداً ؛ ولأن الجمع بالألف والتاء يجري في صفات من لا يعقل وإن كان مذكراً ، أو في صفات من يعقل إذا كان مؤنثاً فكهوا أن يلتزموها في الجمع في مثل : جاءت^(٤) الضاربات ، فَيُتوهم أنه مؤنث حقيقي ، فاعتبروا فيه (الجماعة) فجرى مجرى غير الحقيقي ؛ لما ذكر ؛ ولأن تأنيث الجمع ليس بحقيقي سواء كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً ، أو لا ؛ لأن التأنيث الحقيقي إنما

(١) سورة البقرة من الآية (٢٧٥) .

(٢) سورة الحشر من الآية (٩) .

(٣) أي قول المصنف في الكافية .

(٤) في الشرح : « جاء » ، والمثبت أولى ، وهو في شرح الكافية للمصنف (٨٠٨ / ٣) .

يُعتبر عند الأفراد ، وأنت في الجمع لم تقصد إلا النسبة إلى الجمع ، والجمع ليس فيه تأنيث حقيقي ، فلما كان كذلك جرى التأنيث والتذكير كَجَرِّهِ عَلَى المؤنث غير الحقيقي .

قال صاحب التسهيل^(١) : حكم التاء في جمع المؤنث السالم كحكمها في مفردة ومثناه ، فلا يقال : قام الهندات ، إلا على لغة من قال^(٢) : قال فلانة ؛ لأن لفظ الواحد في جمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الأفراد والتثنية فينزل قولك : قامت هندات منزلة قولك : قامت هند وهند وهند ، هذا هو الصحيح ، وعلى هذا لا يجوز قامت الزيدون ؛ لأنه بمنزلة قولك : قام زيد وزيد ، ولا يُستباح قامت الزيدون بقول الشاعر^(٣) :

..... قالتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

ولا يستباح : قام الهندات بقول الآخر^(٤) :

..... فبِكِي بَنَاتِي شَجُوهُنَّ وَقَلْنَ لِي

(١) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ١١٢ ، ١١٣) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٨) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٩٢) .

(٣) قائله النابغة الذبياني . ينظر : ديوانه ص (١٠٥) ، وهو صدر بيت من الطويل عجزه :

..... يا بؤس للجهل ضَرَّاراً لأقوام

والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٢٧٨) ، والأصول (١ / ٣٧١) ، والجمل (١٧٣) ،

واللغات (١١١) ، والخزانة (٢ / ١٣٠) .

قوله : « خالوا » من المخالاة وهي المتاركة والمقاطعة . ينظر : المصباح المنير (خيل) .

(٤) نسبه صاحب المفضليات (١٤٨) لعبدة بن الطيب ، وهو صدر بيت من الكامل عجزه :

..... والأقربون إليَّ ثم تصدعوا

والشاهد في : النوادر (١٩٣) ، ومجالس العلماء (١٩٥) ، والزاهر (٢ / ٥٨) ، والمذكر

والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٤٦٠) .

قوله : « شجوهن » همهن وحزنهن ، الصحاح (شجا) .

لأن (بنين) و (بنات) لم يَسْلَمَ منهما لفظ الواحد ، فجرى مجرى التكسير .
وأما قوله تعالى ^(١) : ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ فللفصل بالمفعول مع أن
(مؤمنات) صلة للألف واللام ، والألف واللام بمعنى (الذي) ^(٢) وهو اسم جمع ،
والفعل مسند إليه فلا يلزم التاء ، واسم الجمع واسم الجنس إذا أسند إلى ظاهره
كان حكمه حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي .

قال صاحب التسهيل ^(٣) : الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من
فعل ما حقه أن يُلَازِمَ التاء ، وإذا كان // الفصل بغير (إلا) فالتاء أحسن وإن
كان بـ (إلا) فإسقاطه أحسن ، وبعض النحويين ^(٤) لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل
بـ (إلا) إلا في الشعر كقول الراجز ^(٥) :

مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ فِي حَرِينَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر ، ولكن على ضعف ، ومنه قراءة أبي
[رجاء] ^(٦) : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ ﴾ ^(٧) ذكرها ابن جني ،

(١) سورة الممتحنة من الآية (١٠) .

(٢) في شرح التسهيل (٢ / ١١٤) : « بمعنى التي » .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢ / ١١٤ ، ١١٥) .

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط (٨ / ٦٤ ، ٦٥) : « ونسب قراءة (تُرَى) بالتاء من فوق
مضمومة (مساكينهم) بالرفع إلى الجحدري والأعمش ... وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر ،
وبعضهم يجيزه في الكلام » .

وفي ارتشاف الضرب (٢ / ٧٣٤) : « قال الأخفش يقولون : ما جاءني إلا امرأة ، فَيُدَكَّرُونَ
حملاً على المعنى في (أحد) ولا يؤنثون إلا في الشعر » .

(٥) لم أقف على قائله وهو من الرجز . والشاهد في : الدر المصون (٩ / ٢٥٩) ، والمساعد
(١ / ٣٩٠) ، والهمع (١ / ٢٩٥) .

(٦) سقط من الشرح وهو في شرح التسهيل لابن مالك .

(٧) سورة الأحقاف من الآية (٢٥) . قرأ عاصم وحمزة : « لَا يُرَى » وقرأ الباقون « لَا تُرَى » ،
وقرئ شاذاً « لَا تُرَى » وهي قراءة الحسن وأبي رجاء والجحدري وقتادة وعمر بن ميمون وغيرهم
ينظر : النشر (٢ / ٣٥) ، وشواذ ابن خالويه (١٣٩) .

وقال^(١): إنها ضعيفة .

وجمع المذكر بالألف والتاء ك: طلحات ، ودريهمات ، وحسامات
وحمامات ، كالمؤنث اللفظي ولا اعتبار لواحده ، بل يستوي ما واحده مذكر
ك: غلمان ، وبيوت ، وما واحده مؤنث ك: إماء ، ودور ، والبنون والبنات
كالأبناء والإماء فيقال : جاءت البنون ، وجاء البنون ، وجاء البنات ، وجاءت
البنات ، كما يقال : جاء الأبناء وجاءت الأبناء ، وجاء الإماء ، وجاءت الإماء ؛
لأن لفظ الواحد لم يسلم فيهما فجرى مجرى الجمع المكسر .

وتاء المضارعة الدالة على التأنيث حكمها حكم تاء (فَعَلَتْ) في جميع
ما ذكر ، فكما قيل : قامت هند ، والنار اضطرمت ، بلزوم التاء في اللغة
المشهورة كذلك يقال : تقوم هند ، والنار تضطرم ، وكما جاء : اضطرم النار ،
واضطرمت النار يجوز : تضطرم النار ، ويضطرم النار ، وكما جاز الفصل في :
حضر القاضي امرأةً يجوز الفصل في : تحضر القاضي امرأةً^(٢) .

وأما ضمير الجمع ، فإن كان جمعاً لمذكر يعقل سالماً فلا بد من الواو تقول :
الزيدون فعلوا ، والمسلمون سلموا ، وغير سالم فلك أن تقول : الرجال فَعَلَتْ
وفعلوا ، وإن كان غير ذلك ، وهو ثلاثة أقسام :

مذكر لا يعقل ، ومؤنث يعقل ، ومؤنث لا يعقل فلك أن تقول : (فَعَلَتْ)
و(فَعَلْنَ) تقول : الأيام ، والنساء ، والعيون فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ .

أما الإتيان بالتاء في الجميع فلأنها جماعة ، فأتي بالضمير الواحد على تأويل
الجماعة ، وأما الإتيان بـ(فعلوا) في جمع المذكر العاقل و(فَعَلْنَ) في غير ذلك ؛

(١) ينظر : المحتسب (٢ / ٢٦٦) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (٣ / ٣٤٣) ، والأسرار الصافية (١٣٥) .

فلأنها جموع فقصدوا أن يكون لها ضمائر تشعر بها ، وأما تخصيصهم (فَعَلُوا)
للمذكر و(فَعَلْنَ) لما سواه فلغرض الفرق بين المذكر العاقل وغيره ، كما فعلوا
ذلك في غيره من الضمائر والظواهر ، وإنما خصوه بالواو // دون غيره ، ولم
يعكسوه ؛ لأن الواو من حروف المد ، وهي في هذا الباب أقعد من الحروف
الصحيحة بدليل إعرابهم الأسماء بها [والأفعال بالنون]^(١) ، فلذلك خصصوا
المذكر العاقل بها ، وجعلوا النون لمن دونه ، وهذا الضرب من التفرقة بين جمع
المذكر العاقل وبين غيره جارٍ في جميع الضمائر على اختلاف أصنافها ، تقول في
ضمير المرفوع المتصل : ضربتم وضربتن ، وفي المرفوع المنفصل ، أنتم وأنتن ،
وهم وهن ، وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن ، وضربهم وضربهن ، وفي
المنصوب المنفصل إياهم وإياهن ، وإياكم وإياكن ، وفي المجرور غلامكم
وغلامكن ، وغلامهم وغلامهن^(٢) .

(١) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٠٩) .

(٢) ينظر : شرح المصنف للكافية (٣ / ٨٠٩) .

[المثنى]

ص : « المثنى : ما لحق آخره ألفٌ أو ياءٌ مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة لِيَدُلُّ على أن معه مثله من جنسه »^(١) .

ش : قَدَّمَ المثنى على المجموع ؛ لأنه أسبق وأعم .

قوله : « ما لحق » أي : اسم لحق ، والقرينة المخصصة للموصول العام بالاسم جعل المثنى في أقسام الاسم ، والضمير الذي أضيف إليه آخر عائد على (ما) ، أي : الاسم الذي لحق آخره .

قوله : « ألف أو ياء » .

تفصيل للحرف اللاحق ، أي : المثنى الاسم الذي لحق آخره أحد هذين الحرفين بحسب ما يقتضيه الإعراب ، أي : ما لحق آخره ألفٌ رفعاً ، وياءٌ جراً ونصباً .

قوله : « لِيَدُلُّ على أن معه مثله من جنسه » .

تنبية على أن الأسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه ، وإنما تُثنى باعتبار كل واحد [من مدلولاتها]^(٢) فإذا قلت : (قُرءان) فإنما تعني حيضين ، أو طُهْرَيْن ، لا طهراً وحيضاً^(٣) ، وكذلك جونان ، وعينان ، وأشباههما^(٤) إذا قصدت بهما حقيقتين مختلفتين ، فإنه لا يصح التثنية وأنت تعنيهما على

(١) الكافية (١٧٢) .

(٢) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨١٠) .

(٣) في الأسرار الصافية (١٣٧) : « لا يقال : قرءان ، وأنت تعني حيضاً وطهراً ، ولكن باعتبار حيضين أو طهرين ومنهم من أجازته وقد ذكره ابن الأنباري » .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨١٠) .

التحقيق^(١) ، بل لا بد في التثنية من أن تقصد إلى اثنين من جنس واحد متفقين في الحقيقة ، والذي يدلُّ عليه الاستقراء والمعنى ، أما الاستقراء فواضح إذ لم يوجد في لغة العرب ، ولو كان سائغاً قضت العادة بوجوده ، وأما المعنى فَلِعَلِّمْنَا بِأَنَّ لفظ المشترك لم يُوضع ليدل على الحقيقتين في محل واحد ، وإنما وضع ليدل على هذا مرة وعلى الأخرى أخرى ، وعلمنا أنَّ الألف المزيده في آخر الاسم لا دلالة لها إلا على الاثنيَّة دون الحقيقة ، فلو ذهبت تدل على الحقيقتين لكان إخراجاً لأحد الأمرين عما عُلمَ خلافه ؛ لأنَّك إن جعلت // الدلالة على الجنس الآخر باسم الجنس فقد جعلته يدلُّ بلفظ إفراده على الجنسين جميعاً ، وقد علم خلافه ، وإن جعلت الدلالة للألف والنون فقد جعلتها تدلُّ على حقائق المسميات ، وقد علمنا أن وضعها على خلاف ذلك^(٢) .

وقد أورد على ذلك تثنية العلم ، فإن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته، وقد صحَّ أن يقال : الزيدان ، بالاتفاق ، فليصح أن يقال : القراءان، والعينان .

وهذا غير صحيح من وجهين :

أحدهما : أن العلم لم يُوضع إلا باعتبار ذات بما هي ذات لشخص بعينه من غير نظر إلى كونه آدمياً أو غير آدمي ، فإذا اجتمع معه مسمى آخر بذلك الاسم

(١) قال الرضي في شرحه للكافية (٣ / ٣٤٨) : « عند المصنف ترددٌ في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك : القراءان ... منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء ، وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل ، وذهب الجزولي ، والأندلسي ، وابن مالك إلى جواز مثله . »

ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٢٩) ، ومنتهى الوصول (١٣) ، وشرح المقدمة الجزولية (١ / ٢٩٨) ، وبيان المختصر (١ / ١٦٣) ، والوافية في شرح الكافية (٢٢٨) .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٥٢) .

صح تثنيته ؛ لأنه من جنسه ، ومثل هذا قولك : (مضروبان) لفرس وحمار ، وذلك جائز ، ثم لو سُلم ما ذكر فلا يلزم ؛ لأن الأعلام ليس لها أجناس تؤخذ آحادها فتثنى حتى إذا عدل عنها في التثنية إلى المشترك تورث لبساً ، بخلاف الأسماء المشتركة ، فإنه لو عدل عما ذكرناه جاء اللبس ، فلا يلزم من صحة تثنية العلم تثنية الأسماء المشتركة باعتبار اختلاف وضعها ، وأما صحة تثنية العلم مع كونه إذا ثني خرج عن حقيقة كونه علماً ، إذ يصير نكرة ، ولم يوضع إلا معرفة ، فصارت مثل قولك : زيد وزيد آخر ، وذلك قليل في استعمالهم مخالف للقياس ، فليكن (الزيدان) كذلك لإخراجه عن حد العلم الذي هو وضعه إلى تعريف آخر ، فالإشكال وارد على تثنية العلم من غير هذه الجهة ، وجوابه أن يُقال : إن العلم واقع في كلامهم كثيراً^(١) ، فلو تركوا تثنيته لأدّى إلى مثل ما كرهوا في مثل جاءني رجل ورجل ، مع كونه أقل منه ، ولما علموا أنهم إذا ثنوه أفضى إلى ذلك الإشكال المذكور ، قصدوا إلى تثنيته على وجه يراعي [معه] ما يندفع [به] ذلك ، فعوضوا الألف واللام التي للتعريف ليكون كالعوض مما فاته من العلمية المذكورة ، فكان فيه توفية بالأمرين ، وكان أولى من تعطيل العلم من التثنية ، وكان تعريفه وتعويضه عن العلمية الفائتة عند تثنيته أولى من إخراجه عن معناه الأصلي^(٢) .

وقيل : هذا الحد غير مطرد ؛ لأنه صادق على (اثنين) ، وهو ليس بمثنى .

أجيب : بأنا لا نسلم صدق الحد عليه ؛ لأنه لم يلحق آخره ألف ونون فإن النون الأخيرة آخره ، لا الأولى .

// ولأن سلم أن النون الأولى آخره لكن لم توضع ليدل على أن معه مثله من

جنسه .

(١) في الشرح : " كثير " وهو سهو .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨١١ - ٨١٣) ، بتصرف ، وما بين الحاصرتين منه .

قال صاحب التسهيل^(١) : « التثنية جَعَلُ الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً ، وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخره رفعاً ، وياء مفتوح ما قبلها جرأً ونصباً ، تليهما نون مكسورة فتحها لغة ، وقد تضم وتسقط للإضافة ، أو للضرورة ، أو لتقصير صلة ، أو لزوم الألف لغة » قال^(٢) : جَعَلُ الاسم أولى من جعل الواحد ؛ لأن ما جعل مثنى يكون واحداً ك: (رجل) ويكون جمعاً ك: (جمال) ويكون اسم جمع ك: (غنم و غنمين) ، وليس المراد بالجَعْل وضع الواضع ، فيدخل في الحد نحو : زكاً^(٣) من الموضوع لاثنين ، بل الجعلُ تَصْرُفُ الناطق بالاسم على ذلك الوجه .

وقَيَّد (بالزيادة) لثلا يدخل المصدر المجمعول لاثنين خيراً أو وصفاً نحو هذان رضياً ، ومررت برجلين رضياً ، وقيد الاسم (بالقابل) تنبيهاً على أن من الأسماء غير قابل للتثنية ، كالمثنى والمجموع على حَدِّه^(٤) ، والذي لا نظير له في الآحاد ، وأسماء العدد غير مائة وألف .

ولما كان من المثنى ما مفرداه متفقا اللفظ ، وهو المقيس كرجلين ، ومختلفاه ،

(١) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٥٩ - ٦٣) وما بين علامتي التنصيص نص التسهيل .

(٢) أي : ابن مالك .

(٣) هو الشفع والزوج من العدد . الصحاح واللسان (زكا) .

(٤) قال أبو حيان في التذييل والتكميل (١ / ٢٢٠) : « وقوله : والمجموع على حَدِّه أي : حدّ المثنى

ومعنى ذلك أنه يسلم فيه الواحد كما يسلم في التثنية ، وأنه يلحقه حرف علة ونونٌ كما يلحق المثنى ، وأنه يتغير ذلك الحرف في حالة النصب والخفض كما يتغير في المثنى ، فلما صار موافقاً له فيما ذكر قيل فيه : مجموع على حد التثنية ، وهذه عبارة سيبويه . » وينظر : كتاب سيبويه

(١ / ١٨) ، وشفاء العليل (١ / ١٣٣) .

وهو محفوظ ، كالقمرين في الشمس والقمر ، نبه على ذلك بقوله^(١) : « متفقين في اللفظ غالباً » ونبه بقوله^(١) : « وفي المعنى على رأي » على خلاف في المختلفي المعنى كعين ناظرة وعين نابغة ، فأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه ، والأصح الجواز^(٢) ؛ لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو في القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أوتر استعماله في أحدهما فليجُز في الآخر قياساً ، وإن خيفَ لبسٌ أزيل بعد العدول بما أزيل قبله ، إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضارباً ضرباً وضارباً ضربيةً وبين قولنا : رأيت ضارين ضرباً وضربيةً^(٣) .

وقال بعضهم : اختصار التثنية كاختصار الخبر ، فكما جاز : زيد ضارب وعمرو ، فحذف خبر (عمرو) اكتفاءً بخبر (زيد) لتوافقهما معنى كذلك جاز أن يقال : الضاربان ، في المتوافقين معنى ، وكما لم يجز أن يقال : زيد ضارب وعمرو ، فتحذف خبر (عمرو) إذا خالفه معنى وإن وافقه لفظاً ، كذلك لا يجوز أن يُقال : زيد وعمرو ضاربان ، مع تخالف المعنى .

والجواب من وجوه :

- // أحدها : أن حذف الخبر المخالف المعنى لم يجز ؛ لأنه حذف بلا عوض في اللفظ ، ولا دليل على معناه ، وأحد مفردَي المثني معوض عنه علامة التثنية ، ومقدور على الدلالة عليه بقريئة .

- الثاني : أن ذكر (عمرو) في المثال المذكور يوقع في محذورين :

أحدهما : توهم المحذوف مماثلاً للمذكور ، والآخر : توهم إلغاء ذكر

(١) أي بقول ابن مالك في التسهيل .

(٢) تقدم تفصيل القول في هذه المسألة ص (٦٣٦) حاشية (١) .

(٣) الضربية : المضروب بالسيف . الصحاح (ضرب) ، وفي شرح التسهيل (١ / ٦٠) (ضاربا

ضربة) .

(عمرو) ، والمثنى لا يتوهم فيه إلغاء .

- الثالث : أنّ المخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى ، ولم يمنع من
التثنية ، فلأن لا يمنع منها المخالف في المعنى مع عدم المخالف في اللفظ أحق
وأولى ، ومن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري واحتج بقوله ﷺ^(١) : « الأيدي
ثلاث : فيد الله العليا ، ويد المعطي ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة » ،
ويؤيد ذلك قوله تعالى^(٢) : ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ
وَإِسْحَاقَ ﴾ ومما يؤيد ذلك قولهم : القلم أحد اللسانين^(٣) ، والحال أحد الأبوين ،
ويؤيد ذلك قوله تعالى^(٤) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾ فإن (الواو) إما
عائدة على المعطوف والمعطوف عليه ، أو على المعطوف وحده مستغن بخبره عن
خبر المعطوف عليه ، فهذا ممتنع ؛ لأنه من الاستدلال بالثاني على الأول كقول
الشاعر^(٥) :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

وهذا ضعيف ، وإنما الجيد الاستدلال بالأول كقوله تعالى^(٦) :

﴿ وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾ وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة

واجب .

ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه لمنع من استعماله هاهنا تخالف

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٤٧٢ / ٣) .

(٢) سورة البقرة من الآية (١٣٣) .

(٣) في شرح التسهيل لمصنفه (٦٠ / ١) : « القلم أحد السنانين » .

(٤) سورة الأحزاب من الآية (٥٦) .

(٥) تقدم تخريج هذا البيت ص (٥٣) .

(٦) سورة الأحزاب من الآية (٣٥) .

المستدل به والمستدل عليه في المعنى ، وذلك لا يجوز بإجماع ، فتعين عود الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه ، فتكون (الصلاة) معبراً بها عن حقيقتين مختلفتين وهو المطلوب ، ومثال فتح نون المثنى قول الشاعر^(١) :

عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لِحَّةٌ وَتَغِيْبُ
أنشده الفراء^(٢) بالفتح ، وليس موضع ضرورة .

وحكى أبو علي عن أبي عمرو الشيباني^(٣) : هُمَا خَلِيلَانُ ، وقال : ضَمُّ نون التثنية لغة^(٤) ، وسقوطها للإضافة ، والضرورة مجموعان في قوله^(٥) :

لَهَا مَثْتَانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّمِرُ

(١) هو حميد بن ثور الهلالي . ينظر : ديوانه (٥٥) ، وهو من الطويل . الشاهد في : شرح ابن يعيش (٤ / ١٤١) ، وشفاء العليل (١ / ١٣٦) ، وأوضح المسالك (١ / ٦٣) ، وشرح ابن عقيل (١ / ٦٩) ، ونتائج التحصيل (١ / ٣٦١) .
قوله : « أحوذيين » مثنى أحوذى وهو الخفيف السريع والمقصود به جناحا القطاة . الصحاح (حوذ) .

(٢) ينظر : معاني القرآن (٢ / ٤٢٣) ، وإيضاح الشعر (١٤٢) حيث نسبه للبغداديين ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١ / ٢٣٥) .

(٣) هو أبو عمرو إسحاق بن مراد الشيباني اللغوي صاحب كتاب الجيم كوفي نزل بغداد وتوفي عام (٢١٦ هـ) . ينظر : إنباه الرواة (١ / ٢٢١) .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب (٢ / ٤٨٩) ، والارتشاف (٢ / ٥٥٦) ، والمساعد (١ / ٤٠) .

(٥) قائله امرؤ القيس . ينظر : ديوانه (١١٥) ، وهو من المقارب . والشاهد في : المسائل العسكرية (٢٨٠) ، والمسائل البغداديات (٤٣٦ ، ٤٤٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ١٨٥) ، والمقرب (٢ / ١٨٦) ، والفوائد المحصورة (٢٥٨) ، واللسان (خطا) .

قوله : « متتان » مثنى متنة وهو الظهر ، « خطاتا » مثنى خطة ، وهو اكتناز اللحم وارتفاعه . الصحاح (متن) (خطا) .

وسقوطها لتقصير الصلة كقوله^(١) :

// خَلِيلِي مَا إِنَّ أَنْتَمَا الصَّادِقَا هَوَى إِذَا خَفْتُمَا فِيهِ عَذُولاً وَوَأَشْيَا

ولغة بني الحارث بن كعب إلزام المثني الألف في كل حال ، وبهذه اللغة قرأ نافع، وابن عامر، والكوفيون إلا حفصاً قوله تعالى^(٢) : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾
ومنه قول الشاعر^(٣) :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمِ

قال المصنف في شرح المفصل^(٤) : إذا حددنا التثنية قلنا : هو إلحاق الاسم زيادتين ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ، وليس قول من قال : ضَمُّ اسم شيء إلى مثله بشيء ، لأتاك لو قلت : زيدٌ وزيدٌ ، فهذا ضَمُّ اسم إلى مثله ، وليس بتثنية .

قال صاحب المفصل^(٥) : لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد ، والأخرى عوضاً عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد .

أراد بالأولى الألف أو الياء ، وبالأخرى النون ، وهو مذهب البصريين ،

(١) لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . والشاهد في : التذييل والتكميل (١ / ٢٤٣) ، وشفاء

العليل (١ / ١٣٧) ، والهمع (١ / ١٦٢) ، ونتائج التحصيل (١ / ٣٦٧) .

(٢) سورة طه من الآية (٦٣) . وينظر : السبعة لابن مجاهد (٣٨٨) ، والكشف عن وجوه

القراءات (٢ / ٥٤) ، وقراءة حفص بتخفيف (إن) .

(٣) قائله هوبر ، أو هوبرة الحارثي ، وهو من الطويل . والشاهد في : سر صناعة الإعراب (٢ / ٧٠٤)

ومشكل إعراب القرآن (٤٦٦) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٢٨) ، واللسان (هبا) .

قوله : « هابي » الهابي تراب القبر . الصحاح (هبا) .

(٤) ينظر : الإيضاح (١ / ٥٢٨ ، ٥٢٩) .

(٥) ينظر : المفصل (١٨٣) .

والكوفيون يقولون : إنها عوض من التنوين^(١) ، ويستدلون بقولك] : جاءني غلاما زيد ، فحذفها يدل على أنها كالتنوين ، والبصريون يستدلون بقولك]^(٢) : الغلامان فإثباتها يدلُّ على أنها كالحركة إذ التنوين لا إثبات له مع اللام ، والوجه أنه كالحركة في موضع ، وكالتنوين في موضع ، ومثلهما في موضع ، فإذا قلت : رجلان كانتا عوضاً من التنوين والحركة جميعاً ، وإذا قلت : الرجلان كانتا عوضاً من الحركة ، فإذا قلت : غلام زيد كانت عوضاً من التنوين^(٣) .

ص : « والمقصود إن كان ألفه عن واو ، وهو ثلاثي ، قلبت واواً ، وإلا فالياء ، والممدود إن كانت همزته أصلية ثبتت ، وإن كانت للتأنيث قلبت واواً ، وإلا فالوجهان ، وتحذف نونه بالإضافة وحذفت تاء التأنيث في خصيان وأليان^(٤) .

ش : اعلم أنَّ جميع الأسماء يجوز تشيتها إلا أسماءً محصورةً ، وهي : كلُّ ، وبعض ، وأجمع ، وجمعاء ، وأفعل من ، والأسماء المحكية نحو : تأبط شراً ، وأسماء العدد ما عدا مائة وألفاً ، والأسماء المتوغلة في البناء ، وهي التي لم تك قط معربة نحو : مَنْ ، وكم ، والأسماء المختصة بالنفي نحو : أحد ، وَعَرِيب^(٥) ، والتثنية ، وجمعُ المذكر السالم ، واسمُ الجنس نحو : ضَرَبُ ، وَقَتْلُ ، واسم الجمع نحو : قَوْمُ ،

(١) ينظر في هذا الخلاف : الإنصاف (١ / ٣٣) ، وكتاب سيبويه (١ / ١٧ ، ١٨) وشرح ابن

يعيش (٤ / ١٤٠) ، وشرح الرضي (١ / ٨٨ ، ٨٩) ، والصفوة الصفية (١ / ١١٨) .

(٢) سقط من الشرح ، والمثبت من الإيضاح للمصنف (١ / ٥٣٠) .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٣٠) .

(٤) الكافية (١٧٢ ، ١٧٣) .

(٥) ما بالدار عَرِيبٌ أي : ما بها أحد . الصحاح (عرب) .

ورَهْطُ ، وجمع التفسير لا يُثنيان إلا في ضرورة ، أو في نادر كلام ، فمثال ما جاء من تثنية اسم الجمع في ضرورة الشعر قوله^(١) :

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تعاطى القنا قومَاهُمَا أخوان

// ومما جاء من تثنية جمع التفسير قوله^(٢) :

بين رماحي مالك ونهشل

وما عدا ذلك من الأسماء تجوز تثنيته ، فلم يُثن (بعضٌ) و (كلٌّ) لأنهما لا يعطيان بعد التثنية إلا ما يعطيان قبلها من الكلّية والبعضية ، ولم يُثن (أجمع) و (جمعاء) استغناء عن تثنيتهما بكلا وكتنا ، ولم يُثن (أفعلٌ مِنْ) لأنها تضمنت معنى الفعل والمصدر ، ولأن معنى قولك : زيدٌ أفضلٌ مِنْ عَمْرٍو ، يزيد فضله على فضل عمرو ، ولم تُثن الأسماء المحكية ؛ لأن التثنية تبطل الحكاية ، ولم تُثن أسماء العدد ؛ لأن بعضها يعني عن تثنية بعض ، ألا ترى أن ستة تعني عن ثلاثتان ؟ وكذلك سائر أسماء العدد ، ولم تُثن الأسماء المتوغلة في البناء ؛ لأنها لما بُنيت أشبهت الحروف في البناء ، والحروف لا تثني ؛ فلم تثن لذلك ، ولم تثن الأسماء المختصة بالنفي ؛ لأنها وضعت للعموم ، والتثنية تخرجها عن العموم ، ألا ترى أن

(١) هو الفرزدق ، ينظر ديوانه (٦٢٨) وهو من الطويل . والشاهد في : إيضاح الشعر (١٥٣) ، والتذييل والتكميل (١ / ٢٢٢) ، وشفاء العليل (١٠ / ١٣٤) ، والدر المصون (٣ / ٤٥١) ، واللسان (يدي) .

قوله : « القنا » جمع قنّاء وهي الرمح ، وقد رسمت في الشرح « الغنا » وما أثبتته رواية الديوان وبه يتسق معنى البيت إذ معناه : أن كلَّ رفيقين في السفر أخوان وإن احترَب قوماهما ، وتعاطوا الرماح طعناً وقتلاً .

وقد أفاض ابن هشام في مغني اللبيب (١ / ١٩٦) الحديث عن هذا الشاهد .

وينظر : حاشية الشمي على المغني (٢ / ٢٢ ، ٢٣) ، ونتائج التحصيل (١ / ٣٥٠) .

(٢) تقدم تخريج هذا الشاهد ص () .

قوله : ما جاءني أحدان ، لا يعطى من العموم ما يعطيه قولك : ما جاءني أحدٌ ؟
ولم يُثَنَّ المثني ، وجمعُ المذكر السَّالم ؛ لأن تثنيتهما تؤدي إلى جمع علامتي
إعراب في كلمة واحدة ، ألا ترى أن (زيدان) و(زيدون) مرفوعان ، فلو
تثنيتهما لكانت علامة التثنية فيهما تعطي الإعراب ؟

ولم يُثَنَّ اسم الجنس ؛ لأنه ليس له ما يُضَمُّ إليه ، ولم يُثَنَّ اسم الجمع وجمع
التكسير ؛ لأنهما لا يُعْطَيَان بعد التثنية إلا ما يُعْطَيَان قبلها ، ألا ترى أن (قوماً)
يقع على ما يقع [عليه]^(١) (قومان) ، وكذلك (رجال) يقع على ما يقع
عليه (رجالان)^(٢) .

إذا عُرِفَ ذلك فالاسم الذي يراد تثنيته مقصور وممدود وغيرهما . فالمقصور:
« هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة »^(٣) .

خرج بقوله : « الاسم » الفعل المضارع الذي حرف إعرابه ألف نحو :
(يَرْضَى) وبقوله : « حرف إعرابه » كل اسم مبني آخره ألف نحو : إذا ، وهما ،
وبقوله : « لازمة » المثني على اللغة المشهورة ، والأسماء الستة في حال النصب .

والممدود : « الاسم الذي حرف إعرابه همزة تلي ألفاً زائدة » .

خرج بقوله : « ألفاً زائدة » نحو : داء ، واء ونحوهما ، فإنَّ الألف في مثل
هذا لا تكون زائدة ؛ لأنَّ الحكم بزيادتها يُوجب نقصاً عن أقلِّ الأصول ، وإنما
هي بدل من أصل .

ثم الاسم إذا لم يكن مقصوراً ولا ممدوداً سواء كان صحيح الآخر

(١) سقط من الشرح والسياق يدل عليه .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٣٧ - ١٣٩) .

(٣) هذا نصُّ التسهيل لابن مالك ، وما بعده شرح مصنفه . ينظر : شرح التسهيل (١ / ٨٩) .

ك: (رجل) وامرأة ، أو معتل الآخر الجاري // مجرى الصحيح ك: (مَرْمَى)
(و رَمِي) ، و(مَغزُو) و(غزوا) ، أو منقوصاً ك: (شَج) و(قاضٍ) ، أو
مهموزاً غير ممدود ك: (رشأ)^(١) و(ماء) و(نبيء) و(مكلوء) ، والممدود
الذي همزته أصل ك: (قرأ) وهو : الكثير القراءة ، لا تُغير في التثنية بأكثر من
فتح الآخر ، ولحاق العلامة التي سبق ذكرها .

وأما المقصور فلا بد وأن تقلب ألفه عند التثنية ؛ وذلك لأنه إذا ثني استحق
آخره الفتحة ، والألف لا تقبل الحركة ، فوجب أن تحذف أو تُقلب حرفاً قابلاً
للحركة ، فامتنع الحذف ؛ لأنّ الحذف يؤدي إلى الالتباس بالمفرد حال الرفع
والإضافة ، فتعين القلب .

١٠ فإن كان المقصور ثلاثياً وعُلِمَ أصل ألفه رُدَّ إلى أصله إن كان واواً فواو
ك: (قفوان) و(عصوان) ، وإن كان ياء فياء ك: (فتیان) و(رَحِيان) ،
فإن كان لها أصلان ففيه الوجهان ك: (رحي) فإنها يائية في لغة من قال :
رَحِيْتُ ، وواوية في لغة من قال : رَحَوْتُ ، فإذا ثني يقال : رَحِيان ، وِرَحَوان ،
والياء أكثر ، وإن كانت الألف أصلاً لكونها في حرف ك: (أَلَا) الاستفتاحية ،
١٥ أو شبه حرف ك: (متى) أو كانت مجهولة الأصل ك: (خَسَا) بمعنى فرد ،
(لقي) بمعنى ملقى لا يُعبأ به ، فالمشهور في كل ما كان من هذين النوعين أن
يُعتبر حاله في الإمالة ، فإن أمالته العرب ك: (مَتَى) و(بَلَى) إذا سُمِّي به ثني
بالياء كقولك : متيان وبليان^(٢) ، وإن لم تمله العرب قلبت واواً كقولك : لَدَوَان

(١) الرشأ : ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى . الصحاح (رشأ) ، وقد رسمت في الشرح (رشاء)
وهو تحريف .

(٢) وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور . ينظر : شرح الجمل (١ / ١٤١) ، والمقرب
(٢ / ٤٥) .

وإِلْوَانٍ فِي مُسَمَّيَيْنِ بـ: (لَدَى) و(إِلَى)^(١) ، و من النحويين من لا يعدل عن الياء في النوعين ثبتت الإمالة أو لم تثبت ، ومفهوم قول سيبويه^(٢) يعضد هذا ، فإنه مهد للألف المجهولة أصلاً يقتضي ردها إلى الياء إن كان موضع اللام ؛ لأن انقلاب الألف ثلاثة عن ياء أكثر من انقلابها عن واو .

وأجاز الكسائي^(٣) في نحو : (رَضِيَ) و(عَلِيَ) من ذوات الواو المكسورة ألفاً أن تثني بالياء قياساً على ما ندر ، كقول بعض العرب : رَضِيَ ، ورضيان . وإن كانت الألف في المقصور رابعة فصاعداً قلبت ياء ، سواء كانت من واو ك: (مُعْطَى) أو ياء ك: (مرمى) ، أو زائدة ك: (حُبْلَى) ، و(عُلْقَى) قلبت ياء ؛ لأنها حينئذٍ استثقلت لكثرة الحروف فغيروها إلى الأَخْفِ ؛ أو لأنها إذا زادت وجب قلبها ياء // في بعض متصرفاتها ، ثم حُمِلَتْ بقية الأوزان عليها ، ألا ترى أنك إذا قلت : أُغْزِي - وهو من الغزو - فمضارعه يُغْزِي - فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وإذا قلت : أُغْزِيَتْ ، قلبتها ياء أيضاً لتوافقها في يغزي . فإذا أورد (تَغَازَيْتُ) ومضارعه (يَتَغَازَى) ، أجيب : بأن أصل (تَغَازَى) ومضارعه يُغَازِي ، فكان فرعاً لما قلبت فيه الواو ياء ، فجرى الفرع مجرى الأصل^(٤) .

(١) وهذا مذهب سيبويه (٣ / ٣٨٨) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٣٨٦) .

(٣) في نتائج التحصيل (٢ / ٤٥٤) : « ولا خصوصية له [أي : للكسائي] من بين الكوفية بهذا الرأي ، فقد نقله أصحابنا المغاربة عنهم قاطبة ، غير أن الكسائي عميد عصبتهم وحامل لواء رئاستهم وأسوتهم في عامة أرائهم وقد يكون سندهم في هذا مشافهة العرب بذلك » .

وينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٥٦٥) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨١٤) .

وأما مِذْرَوَان^(١) فلم تقلب فيه ياء ، وإن كان اسماً رباعياً؛ لأن الثنية فيه لازمة، لا يقال في مفرده : مِذْرَى^(٢) كالتأنيث في شقاوة ، فإن عللنا بالوجه الأول فليس آخره ألف مخففة عن واو حتى تُبدل عن الألف ، فإنه لم تنزل هذه واواً ، وإن عللنا بالثاني فالواو لم تقع متطرفة ؛ لأن الثنية لازمة فلا تقع متطرفة^(٣) .

وإن كان ممدوداً فلا يخلو إما أن تكون همزته أصلية ، أو لا ، فإن كانت الهمزة أصلية بقيت على حالها لقوتها بسبب أصلتها كـ : (قراءين) و(وضاءين) ، وإن لم تكن أصلية لم يخل من أن تكون للتأنيث ، أو لا ، فإن كانت للتأنيث قلبت واواً إلا في لغة رديئة^(٤) ، وإنما قلبت واواً لأنها زائدة لا أصل لها في الهمزة ؛ لأنها ألف في الأصل ، وإنما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الألف التي قبلها ، فلما وقعت في الموضع الذي صارت فيه كالمتوسطة قلبت حرف لين إيداناً بزيادتها ومفارقتها^(٥) الأصلية ، وَخُصَّتْ بالواو لأنها مثل الهمزة في الثقل ، وكانت أقرب إليها من الياء فتقول : حمراوان ، وصحراوان ،

(١) المِذْرَوَان : طَرَفَا الألية ، وطرفا القوس ، وجانبا الرأس . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٩٤) ، والقاموس المحيط (ذرى) .

(٢) في الصحاح (مذرى) : « المذروان : أطراف الأليتين ، ولا واحد لهما ؛ لأنه لو كان واحدهما مِذْرَى على ما يزعم أبو عبيدة لقالوا في الثنية : مذيان ، لأن المقصور إذا كان على أربعة أحرف يثنى بالياء على كل حال نحو مقلَى ومقليان » .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٣١ ، ٥٣٢) .

(٤) وهي من لغات بني فزارة . ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٥٦٢) . قال الرضي (٣ / ٣٥٤) : « وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو : حمرايان » .

(٥) في الشرح : « مفارقها » والمثبت دَلُّ عليه السياق وهو أيضاً في شرح المصنف للكافية (٣ / ٨١٥) .

وثلاثاوان ، وأربعواوان ، وقاصعاوان ، ونفساوان ، وبعض العرب ييقى الهمزة^(١) وبعضهم يؤثر الياء لختها وكلاهما نادر ، ومثله في الندور إبدال الهمزة الأصلية واواً كقول بعض العرب^(٢) في تشية قرءاء : قرأوان . وإن لم تكن أصلية ، ولم تكن للتأنيث جاز الوجهان سواء كانت منقلبة عن حرف أصلي كرداء وكساء ، أو زائدة^(٣) في حكم الأصلية كعلباء وجرباء فتقول : كساءان وكساوان ، ورداءان ورداوان ، وعلباءان ، وعلباوان ، وحرباءان وحرباوان .

وإنما جاز الوجهان في المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة ، والوجهان في الملحقه مع ترجيح القلب // رداً إلى التشبيه بكل واحدٍ منهما ، فمن جهة كونها غير زائدة أشبهت همزة (قرءاء) [فبقيت على حالها]^(٤) ، ومن جهة كونها ليست همزة في الأصل أشبهت همزة التأنيث^(٥) فقلبت واواً .

وتحذف نون المثني بالإضافة ؛ لأنّ النون في المثني بمثابة التنوين في المفرد^(٦) ، فكما أن التنوين يحذف عند الإضافة ، فكذلك نون التشية .

« وحذفت تاء التأنيث في خصيان ، وأليان » يعني : أن تاء التأنيث لا تُحذف

(١) ينظر : المقتضب (٣ / ٣٩) .

(٢) قال الفارسي في التكملة (٤٢) : « وأما ما الهمزة فيه أصل نحو : (قرءاء) فتشيتته (قرءان) بإثبات الهمزة ولا يحسن فيه غير ذلك ، ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب : (قرأوي)

أن يثني بالواو » . وينظر : شرح الرضى (٣ / ٣٥٤) ، والفوائد الضيائية (٢ / ١٧٥) .

(٣) يرى سيبويه أن القلب في علماء أكثر منه في كساء . الكتاب (٣ / ٣٩١) .

(٤) زيادة يستقيم بها النص ويقضيها السياق .

(٥) وذلك مثل : صحراء وحمراء .

(٦) مذهب سيبويه أن النون عوض عن الحركة والتنوين ، وذهب الكسائي والفرء إلى أن النون عوض عن التنوين . ينظر : كتاب سيبويه (١ / ١٧ ، ١٨) ، والإنصاف (١ / ٣٣) ، وشرح ابن

يعيش (٤ / ١٤٠) .

عند التثنية ؛ لأنها من جملة دليل الاسم المثني ، فوجب بقاؤها كما يجب بقاء غيرها من الزوائد ، واستثنى من ذلك قولهم (خصيان ، وأليان) تثنية خصية وألية ، قال (١) :

كَأَنَّ خُصْيِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ

وقال (٢) :

تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ

وهو إن كان مخالفاً للقياس فوجهه : أنه لما كان على كل حال لا يفترقان نزلا منزلة ما وُضِعَا وَضِعاً أَوْلَى (٣) .

والاسم الذي حُذِفَ آخِرُهُ يُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ فيقال : أخوان ، وأبوان ، ولا يرد فيقال : دمان ، ويدان ، وقد جاء دميان ويديان (٤) ، قال (٥) :

(١) هو خطام الجاشعي ، وينسب إلى غيره ، وهو من الرجز وبعده :

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

وهو من شواهد سيويه (٣ / ٥٦٩ ، ٦٢٤) ، والمقتضب (٢ / ١٥٦) ، وإصلاح المنطق (١٦٨) ، والمقرب (١ / ٣٠٥) ، وترشيح العلل (٢٤٢) .

(٢) لم أقف على قائله وهو من الرجز وقبله :

كأنما عطية بن كعب ظعينة واقفة في ركب

ترتج ألياه ارتجاج الوطب

والشاهد في النوادر (١٣٠) ، وأدب الكاتب (٣١٧) ، وأمالي ابن الشجري (١ / ٢٨) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٤٠) ، والخزانة (٧ / ٢٥٢) .

قوله : « الوطب » سقاء اللبن . الصحاح (وطب) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨١٦) .

(٤) ينظر : المفصل (١٨٥ ، ١٨٦) .

(٥) لم أقف على قائله ، وهو صدر بيت من الكامل عجزه :

قد يمتعانك أن تُضامَ وتُضهدًا

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ
وقال^(١) :

ولو أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذَبِحْنَا
جَرَى الدَّمِيَانَ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ
وقد يُنْتَى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين^(٢) ، أنشد أبو زيد^(٣) :

لنا إبلان فيهما ما علمتم

وفي الحديث^(٤) : « مثل المنافق كالشاة العائرة بين العنمين » وأنشد أبو

= والشاهد في : مجالس العلماء (٣٢٧) ، والتبصرة (٥٩٩ / ٢) ، وأمالي ابن الشجري
(٢٣١ / ٢) ، والمقرب (٤٤ / ٢) ، والخزانة (٤٧٦ / ٧) .

قوله : « مُحَلِّمٌ » : اسم ملك من ملوك اليمن ويروى (عند محرق) وهو لقب عمر بن هند ملك
الحيرة ؛ لأنه حرق مائة من بني تميم ، ولقب الحارث بن عمرو ملك الشام ؛ لأنه أول من حرق
العرب في ديارهم . ينظر : المفضل (١٨٥) .

(١) هو المثقب العبدي ينظر ديوانه (٢٨٣) ، وينسب إلى غيره ، وهو من الوافر .

والشاهد في : المقتضب (٢٣٦ / ٢) ، والمنصف (١٤٨ / ٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور
(١٤٠ / ١) ، وشرح ابن يعيش (١٥١ / ٤) ، وتذكرة النحاة (١٤٣) .

قوله : « الخبير اليقين » : معناه أن الخصمين إذا ذبحا على حجر واحد وسال دمه لم يختلطا بل
جرى كل منهما في اتجاه لشدة الخصومة . وينظر : التخمير (٣٢٧ / ٢ ، ٣٢٨) .

(٢) في الشرح : « الوقتين » وهو تحريف ، والمثبت دلٌّ عليه السياق وهو أيضاً في المفضل (١٨٦) .

(٣) أنشده أبو زيد في النوادر (١٤٣) ونسبه إلى شعبة بن قُمير المازني ، وهو صدر بيت من الطويل
عجزه :

فَعَنَ أَيْةٍ مَا شَتَّمُ فَتَنَكُبُوا

والشاهد في : التخمير (٣٢٨ / ٢) ، وشرح ابن يعيش (١٥٤ / ٤) ، وشرح الرضي
(٣٦٣ / ٣) ، والخزانة (٥٦٤ / ٧) .

(٤) رواه مسلم في صحيحه (١٣٥ / ٨) ، والنسائي في سننه (١٢٤ / ٨) ، وأحمد في مسنده
(٤٧ / ٢ ، ١٤٣) .

والعائرة : الشاة التي لا تدري إلى أي جهة تتبع .

عبيد^(١) :

لأصْبَحَ الحَيُّ أَوْبَاداً ولم يجدوا عند التَّفَرِّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ
وقالوا^(٢) : لقاحان سوداوان ، وقال أبو النجم^(٣) :

بين رماحي مالكٍ ونهشلٍ

تشية الجمع قليل ، وسبب قلته أنّ مفردة يُعْطَى ما تُعْطَى التشية ، فيقع ذكر
التشية ضائعاً ، ولكن قد يجري في بعض المعاني ما يحتاج إلى ذكر الجمع مثني مثل
قوله ﷺ : « كالشاة العائرة بين الغنمين » فلذلك يستحق مثل ذلك ، فإنه
لا يمكن التعبير بمجرد الجمع بخلاف قولك : عندي رجالان ، فإنه ضعيف . وقد
يُجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين ، أي : إذا قصد التعبير عن اثنين
في المعنى مضافين إلى اثنين ، وهما متصلان بهما في المعنى ، يعبر عن لفظ
المضاف بلفظ الجمع ، وإن كان مثني في المعنى ، وسببه كراهة اجتماع لفظ
تشيتين فيما تأكد اتصالهما // لفظاً ومعنى ، يقال : ما أحسن رؤسهما ، ولا فرق
بين أن يكون الأول متحداً في كل واحد منهما ، أو متعدداً تقول : قطعت
أيديهما ، وأنت تريد يداً من كل واحدٍ منهما ، وقال الكوفيون^(٤) : شرطه أن

(١) الشاعر هو عمرو بن العداء الكلبي ، وهو من البسيط . والشاهد في : مجالس ثعلب (١ / ١٤٣)
وشرح الأبيات المشكّلة (١٣٩) ، والتذييل والتكميل (١ / ٢٢٢) ، وشفاء العليل
(١ / ١٣٤) ، والهمع (١ / ١٤٠) .

قوله : « أوباداً » جمع وَّبد ، رجل وَّبدٌ أي : سيء الحال . الصحاح (وبد) .

(٢) ينظر : كتاب سيويه (٣ / ٦٢٣) .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت ص (٥٩٢) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٩) ، وشرح المقدمة الجزولية (١ / ٢٩٧) ، والتذييل

والتكميل (١ / ٢٣١) .

يكون الأول متحداً في كل واحد منهما لقوله تعالى^(١) : ﴿ فَكَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمْ ﴾ وهو مردود ، فإنه في التنزيل^(٢) : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ والمراد : فاقطعوا أيمنهما ، وفي قراءة عبد الله^(٣) : ﴿ فاقطعوا أيمنهما ﴾ ، فبطلت شرطية الاتحاد، وقال^(٤) :

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ

فوضع الجمع موضع التثنية في قوله : « ظهور الترسين » واستعمل الأصل في قوله : « ظهرهما » ولم يقولوا في المنفصلين : أفراسهما ، ولا غلمانهما ، وقد جاء : وضعاً رحالهما^(٥) .

(١) سورة التحريم من الآية (٤) .

(٢) سورة المائدة من الآية (٣٨) .

(٣) ينظر : البحر المحيط (٤٨٣ / ٣) ، والدر المصون (٢٦٢ / ٤) .

(٤) نسبه سيويه في (٤٨ / ٢) إلى خطام الجاشعي وفي (٦٢٢ / ٣) إلى هميان بن قحافة ، وقطع البغدادي في الخزانة (٥٤٤ / ٧) بنسبته لخطام الجاشعي ، وهو من الرجز وقبله :

ومهمين قذفين مرتين

والشاهد في الجمل (٣١٣) ، والفصول لابن برهان (٦٧) ، والتهذيب الوسيط (٣٠٣) ، وشرح ابن يعيش (١٥٥ / ٤) .

قوله : « الترسين » جمع ترس وهو ما يتقى به في الحرب . الصحاح (ترس) .

(٥) حكاه سيويه عن يونس بن حبيب . ينظر : الكتاب (٤٩ / ٢) ، وأمالي ابن الشجري

(١٥ / ١) .

[المَجْمُوعُ]

ص : « المجموع : ما دلَّ على آحادٍ مقصودة بحروف^(١) مفردة، بتغيير ما ،
فنحو : تَمْرٍ وركبٍ ليس بجمع على الأصح ، ونحو فُلْكَ جمعٌ^(٢) .

ش : قوله : « مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ » يتناول المجموع وغيره من أسماء المجموع نحو
رهط ، ونفر ، وركب ، وتمر .

وقوله : « مقصودة » يخرج منه باب (تمر) ؛ لأنه لحقيقة التمرية لا للاعداد
بل للجنس كوضع عسل وماء ، فكما أنَّ هذا النحو ليس بجمع ، فكذلك هذا .

والذي يدل على أنه ليس كذلك صحة إطلاقه على القليل والكثير ، وإنما
وقعت الشبهة لمن قال^(٣) : إنه جمع ، لما رأى من إطلاقهم (تمرة) على الواحدة ،
بخلاف عسل وماء ، وسببه أن له مفرداً يتميز فصح إطلاق لفظٍ منه عليه .

وتحقيق^(٤) ذلك أنك تقول : عندي خمسة أرتال تمرًا ، كما تقول : عندي
خمس أرتال عسلًا ، فهذا موضع لا يقع فيه تمييز إلا اسم الجنس ، فقد صحَّ
وضع تمر موضع عسل فدل على أنه مثله ، ولو قلت : خمسة أرتال تمرًا لتغير
المعنى كما يتغير بقولك : خمسة أرتال أعسالًا ، وأيضاً إن تصغيره (تُمير) ،
ولو كان جمعاً لكان جمع كثرة ، إذ ليس من أبنية القلة ، ولو كان جمع كثرة لم
يصغر على بنائه ، فثبت أنه ليس بجمع ، وأيضاً فإن (فعلاً) لم يثبت كونه من
أبنية المجموع ، ومثل ذلك لا يثبت إلا بثبت^(٥) .

(١) في الشرح : « بحرف » وهو تحريف .

(٢) الكافية (١٧٤) .

(٣) وهو الأخفش . ينظر : شرح الرضى (٣ / ٣٦٧) .

(٤) في الشرح : « وتحقق » وهو سهو .

(٥) قال ركن الدين الاسترآبادي : « ولقائل أن يقول : قوله (مقصودة) زائد ، فلو قال : ما دل على

آحاده بحروف مفردة لكفى » الوافية شرح الكافية (٢٣١) . وينظر : شرح الكافية للمصنف

(٣ / ٨١٧ ، ٨١٨) ، وأمالى المصنف (٤ / ١٢٣) .

قوله : « بحروف مفردة » .

يخرج منه باب (قوم) ؛ لأنه ليس بحروف مفردة ، ويخرج منه باب (ركب)
لأنه لم يقصد الدلالة على جماعة الركبان بوضع ركب مأخوذاً من // راكب ،
وإنما وافق الحروف من غير قصد ، والدليل عليه أمران :

٥ - أحدهما : أن (فعلاً) لم يثبت كونه من أبنية الجموع بثبت ، ولا يستقرّ
أصل مع الاحتمال .

١٠ - والثاني : أنهم صَعَّروه تصغير المفردات ، ولو كان جمعاً لكان جمع
كثرة^(١) ، ولو كان جمع كثرة لوجب رده إلى المفرد ثم جمعه ، ولما لم يفعل ذلك
دلّ على أنه اسم جمع لا جمعاً ، ولا يستقيم في نحو : ركب أن يدعى فيه أنه
كوضع غسل ؛ لأنه مفهوم منه آحاد .

قوله : « بتغيير ما » .

١٥ تنبيه على أن نحو : (فُلْكَ) إذا قصد به الدلالة على الجمعية صَحَّ ، ويلزم
تقدير التغيير ، ولو لم يقل (بتغيير ما) لم يكن فيه تنبيه على مذهب من جعله
جمعاً ؛ لأن القائلين بأنه جمع متفقون على أنه مُغَيَّرٌ تغييراً تقديرياً .

١٥ والقائلون بأنه ليس بجمع متفقون على أنه لا تغيير فيه ، فلو سكت عنه لجاز
أن يكون داخلاً وغير داخل ؛ لأنه دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة
بتغيير ما ، فيجب دخوله نحو : (فُلْكَ) إذا قدر أنه مغيّر حركة ، وخروجه إذا
لم يقدر ذلك ، فإن الاتفاق على أنه إذا قُدِّرَ جمعاً قُدِّرَ تغييره ، وإذا لم يُقَدَّرَ جمعاً
لم يُقَدَّرَ تغييره ، فلو لم يقل (بتغيير) لوجب دخوله في الحد ، وإن لم يقدر

(١) في أمالي المصنف (٣ / ٤٦) : « ولو كان جمعاً لكان جمع تكسير » .

تغييره^(١) . وإنما قال : « بحروف مفردة » ولم يقل بمفرده تنبيهاً على أن مفردة لم يبق وإن بقي حروف مفردة ، ولو قال لمفرده لكان موهماً .

قيل : هذا الحد غير مطرد ؛ لأنه صدق على ما ليس بجمع مثل : طائفتين ورهطين ، وغير منعكس ؛ لأنه يخرج عنه مثل : رجالات ومساجدات ، فإنه يدل على آحاد مقصودة بحروف الجمع .

أجيب : بأنه مطرد فإن نحو : (طائفتين) و (رهطين) ، لا يدل على آحاد بل على واحدتين ، ومنعكس ؛ لأن (رجالات) و (مساجدات) يدل كل منهما على آحاد مقصودة بحروف مفردة ، فإن رجالاتاً ومساجد بالنسبة إلى جمعها مفردان .

قال صاحب التسهيل^(٢) : الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين - كما سبق - بتغيير ظاهر أو مقدر ، وهو التكسير ، أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض ، وهو التصحيح .

قال^(٣) : (جعل الاسم) أولى // من (جعل الواحد) ؛ لأن ما جعل جمعاً يكون واحداً كرجلٍ ، ويكون جمعاً كجمال ، ويكون اسم جمع كغنمٍ ، وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل في الجمع نحو : قوم ورهط ، بل الجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ، فعلى هذا تخرج أسماء الجموع ونحوها ، ونبه^(٤) بالقابل على أن من الأسماء ما لا يجمع ، كما أن منها ما لا يثنى^(٥) ، وأشار بقوله :

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٤٦ / ٣) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٦٩ / ١) .

(٣) أي ابن مالك حيث أنه شرع يشرح نص التسهيل . ينظر : شرح التسهيل (٥٩ / ١) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٦٩ / ١ - ٧١) .

(٥) وذلك مثل كَلِّ وبعض ، وأسماء الأفعال ، وباب تأبط شراً ، والأسماء المختصة بالنفي نحو : أحد وعريب وديار ، والأسماء المبنية مثل من ، وما ، وحذام .

(دليل ما فوق اثنين) إلى أن أقل الجمع ثلاثة ، فإن استعمل لفظ الجمع في أقل من ثلاثة فليس جمعاً بل هو مثنى أو مفرد استعير له لفظ الجمع ، نحو قوله تعالى^(١) : ﴿ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ و ﴿ نَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾^(٢) ، والباء في قوله : (بتغيير) متعلقة بقوله : (دليل ما فوق اثنين) فلا تتناول تغيير نحو : مُصْطَفِينَ ومصطفيات ، فإن مفرديهما مصطفى ، ومصطفاة ، وقد غير - إذا جمعا - بحذف ، وقلب ، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية بل المشعر بالجمعية الزيادة اللاحقة ، إذ لو قدر انفرادها ولا حذف ولا قلب لم تجهل الجمعية ، ولو قدر العكس لجهلت الجمعية بخلاف تغيير (رجل) حين قيل فيه : رجال ، فإن الجمعية لا تُدرك إلا به ، والتغيير الظاهر إما بزيادة ك: صِنُو وصِنوان ، أو بحذف ك: تُحْمَة وتُحَم ، أو بتبديل شكل ك: أسد وأسد ، أو بزيادة وتبديل شكل ك: رَجُل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل ، ك: قضيب وقُضْب ، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل ك: غلام وغلّمان ، والتغيير المقدر ك: (فُلْكَ) فإنه يقع على الواحد والجمع ، فإذا كان واحداً فهو ك: (قُفْل) ، وإذا كان جمعاً فهو ك: (بُذْن) فيُقَدَّر زوال الضمة الكائنة في الواحد ، وتبديدها بضمّة مشعرة بالجمع^(٣) ، هذا مذهب سيبويه^(٤) ، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته (فلكان) ، فعُلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بِجُنُب ونحوه مما أشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُبٌ ، وهذان جُنبان ، وهؤلاء جُنُبٌ فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره ، وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه في الإفراد

(١) سورة التحريم من الآية (٤) .

(٢) سورة الحجر من الآية (٢٣) .

(٣) قال أبو حيان : « وأصل هذا التقسيم للجرمي ، قال : هذا التغيير ثلاثة أقسام : قسم فيه زيادة على الواحد كعَبْد وعِبَاد ، وقسم فيه نقص كَرَغِيف ورُغْف ، وقسم لا زيادة ولا نقص فيه بل

تغيير حركاته كَأَسَدٍ وَأَسَدٍ » التذليل والتكميل (١ / ٢٦٩) .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٥٧٧) .

والجمع واحد وجدان التثنية وعَدْمُهَا .

والإشارة بقوله^(١) : « كما سبق » إلى اتفاق اللفظ واتفاق المعنى على نحو ما ذكر في التثنية ، ونظير قولهم في الشمس والقمر : قمران قولهم : الخبيون ، يريدون خبيباً وأصحابه ، وخبيب لقب عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال الراجز^(٢) :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي

يروى بكسر الباء على هذا الذي ذكر ، وبفتحها على أن يكون المراد خبيباً وأخاه مصعب .

١٧٠/و

واحترز في كون الزيادة في جمع // التصحيح مقدراً انفصالها من زيادة نحو : (صنوان) فإنه كزيادة (زِيدِين) في سلامة النظم معها إلا أن زيادة (زِيدِين) مقدرة الانفصال لوجهين :

- أحدهما : أن نونه تسقط للإضافة .

- والثاني : أنه لو سُمي ونسب إليه حُذفت المدة والنون ، وزيادة صنوان ونحوه بخلاف ذلك .

وقوله : لغير تعويض احترازاً من نحو : (سنين) ونحوه ، فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح ، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يُجبر بتكسير كما جُبر دم ويد حين جرى^(٣) فيهما : يُدِيٌّ ودُمِيٌّ فزيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفائق بعدم التكسير ؛ لأنهما

(١) أي قول ابن مالك .

(٢) تقديم تخريج هذا البيت ص (٢٩٨) .

(٣) في شرح التسهيل (١ / ٧١) : « حين قيل » .

يجعلانه شبيهاً بـ (فَعُول) لو كُسِرَ عليه ، ولكون هذا النوع مُكسراً في الحكم غير
فاؤه غالباً ، فقليل في : (سنة) سُنون بكسر السين ، وقد روى ضمها .

قال ابن عصفور^(١) : الجمع ضَمُّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ
والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيها واحداً .

فقولنا : ضَمُّ اسم ، تحرز من الفعل والحرف ؛ لأنهما لا يُجمعان ، وقولنا :
إلى أكثر منه [تحرز من التثنية ؛ لأنها ضَمُّ اسم إلى مثله ، وقولنا : بشرط اتفاق
الألفاظ ، تحرز من اختلافها ، وقولنا : المعاني]^(٢) تحرز من اتفاق الألفاظ
واختلاف المعاني نحو : عين وعين وعين إذا أردت بأحدها : الباصرة ، وبالأخر :
عين السحاب ، وبالثلث : عين الماء ، وقولنا : أو كون المعنى الموجب للتسمية
واحداً ، تحرز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، واتفاق المعنى الموجب
للتسمية ، فإن ذلك يجوز نحو : الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران .

فعلى هذا لا تخلو الأسماء من أن تتفق ألفاظها ، أو تختلف ، فإن اختلفت
فالعطف ، ولا يجوز الجمع إلا فيما غلب فيه أحد الأسماء على سائرهما ، وذلك
موقوف على السماع نحو : المهالبة في المهلب وبنيه ، والحوص في الأحوص
وأخوته .

وإن اتفقت فلا يخلو إما أن تتفق المعاني ، أو تختلف ، فإن اختلفت فلا يخلو
إما أن يكون المعنى الموجب للتسمية واحداً ، أو لا ، فإن كان واحداً فالجمع نحو
الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران قال الشاعر^(٣) :

(١) ينظر : شرح الجمل (١ / ١٤٥ ، ١٤٦) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح وهو في شرح ابن عصفور .

(٣) هو الأعشى . ينظر : ملحقات ديوانه (٢٤٧) وهو من الكامل . والشاهد في : المقرب

(٢ / ٤٨) ، والاقْتضاب (٣٦٥) ، والدر المصون (٥ / ١٣٦) ، واللسان (حمر) .

إن الأحامرة الثلاثة أهلكت مالي وكنتُ بهنّ قديماً مؤلّعاً

الراح واللحم السمين مع الطلي بالزعفران فلا أزال مؤلّعاً

وإن اختلفت المعاني ولم يكن المعنى الموجب للتسمية واحداً فالعطف ، ولا يجوز الجمع نحو : عين وعين وعين ، لعين الرُّكْبَة^(١) ، وعين الماء ، وعين السحاب وإن اتفقت الألفاظ والمعاني فلا يخلو إما أن تكون الأسماء أعلاماً باقية على علميتها [أو لا تكون ، فإن كانت أعلاماً باقية على علميتها فالعطف ولا يجوز الجمع ، لأن الاسم لا يجمع إلا بعد تنكيره وإن لم تكن باقية على علميتها]^(٢) فالجمع ولا يجوز العطف إلا في ضرورة الشعر قال الشاعر^(٣) :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يومُ التَّرحُّلِ خامِسُ

// فعطف ، وكان القياس أن يقول : أقمنا بها أياماً أربعاً .

(١) عين الرُّكْبَة لكل ركبة عينان ، وهما نقرتان في مقدمها عند الساق . الصحاح (عين) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، وهو في شرح ابن عصفور (١ / ١٤٦) .

(٣) هو أبو نواس . ينظر : ديوانه (٣٧) ، وهو من الطويل . والشاهد في الكامل للمبرد

(٣ / ١٤٥) ، وأما ابن الشجري (١ / ١٤) ، والمقرب (٢ / ٤٩) ، وارتشاف الضرب

(٥ / ٢٤٤٥) ، والخزانة (٧ / ٤٦٢) .

[جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ]

ص : « وهو صحيح ومكسّر ، فالصحيح^(١) لمذكر ومؤنث ، المذكر : ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر منه ، فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون ، وإن كان مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً مثل : مصطفون ، وشرطه إن كان اسماً فمذكر ، عَلِمَ يَعْقِلُ ، وإن كان صفة فمذكر ، يعقل ، وأن لا يكون (أفعل فعلاء) مثل أحمر حمراء ، ولا (فعلان فعلى) مثل : سكران [سكرى]^(٢) ، ولا مستويماً فيه [المذكر]^(٣) مع المؤنث مثل : جريح وصبور ، ولا بتاء تأنيث مثل علامة ، وتحذف نونه بالإضافة ، وقد شذ نحو سنين وأرضين »^(٣) .

ش : الجمع على نوعين : صحيح ، ومكسر ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن لا يغير بناء واحده ، أو يغير بناء واحده ، والأول هو الصحيح والثاني هو المكسر فقَدَّم الكلام على الصحيح .

ثم الصحيح ينقسم إلى قسمين : صحيح لمذكر ، وصحيح لمؤنث ، فقَدَّم الصحيح لمذكر ؛ لتقدم الذكر على الأنثى في الوجود والشرف .

فالصحيح للمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها في الرفع ، أو ياء مكسور ما قبلها في النصب والجر ، ونون مفتوحة .

وقولنا : (مضموم ما قبلها ، ومكسور) أعم من أن يكون الضم والكسر

(١) في الشرح : « الصحيح » والمثبت دلّ عليه السياق وهو موافق لنص الكافية .

(٢) سقط من الشرح وهو في الكافية وشرحها .

(٣) الكافية (١٧٤ ، ١٧٥) .

لفظاً أو تقديرأً فيتناول جمع المقصور نحو^(١) : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ و^(٢) : ﴿ إِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾ ؛ لأن قبل الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين كتقدير الضمة والكسرة الإعرابيتين في : أَسْنَى الْحَلَى الْعِلْمُ ، وحق النون أن تكون ساكنة ؛ لأنها بمنزلة التنوين فحركت لالتقاء الساكنين ، وكان الفتح أولى ؛ لأنه أخف ، ولأن توالي الأمثال لازم للكسر بعد الياء ، والضم بعد الواو ، وذلك في الفتح مأمون فَتَعَيَّنَ .

وقد تُكسر ضرورة كما في قوله^(٣) :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينِ
عَرِفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِيَّاحٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

ثم الاسم المجموع هذا الجمع لا يخلو من أن يكون آخره ياءً مكسوراً ما قبلها ، أو ألفاً ، أو غير ذلك ، فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت الياء وضم ما قبلها في الرفع فتقول : هؤلاء قاضون ، وكسر ما قبلها في الجر والنصب فتقول : مررت بقاضين ورأيت قاضين ، وأصله : قاضيون في الرفع حذفت الضمة استثقلاً ؛ لأنها على // الياء بعد الكسرة فالتقى ساكنان ، الياء وواو الجمع ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم قلبوا الكسرة التي على الضاد ضمة ليتمكن النطق بالواو فصار : قاضون .

(١) سورة آل عمران من الآية (١٣٩) .

(٢) سورة ص من الآية (٤٧) .

(٣) قائله جرير ، ينظر : ديوانه (٤٧٥) وهو من الوافر . والشاهد في : شرح الرضي (٣ / ٣٦٩) ، وتذكرة النحاة (٤٨٠) ، وشرح ابن عقيل (١ / ٦٧) ، وخزانة الأدب (٨ / ٦) ، ونتائج التحصيل (١ / ٣٩٢) .

قوله : « زعانف » أطراف الأديم وأكارعه ، والمقصود هنا الأتباع والحواشي .

وأما قاضين فأصله قاضيين كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة ، فحذفوها فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء الأولى ، وبقي ما قبل ياء الإعراب مكسوراً على ما كان عليه إذ لم يحتاج إلى تغيير ، وكذلك : مُتَمُّون ، ومُصْطَفُونَ في مُتَمِّمٍ ومُصْطَفٍ ، ومَتَمِّينٍ ومُصْطَفَيْنٍ في النصب والجر .

وإن كان مقصوراً أي آخره ألفاً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً على ما كان عليه كقولك : مُصْطَفُونَ في الرفع ، ومُصْطَفَيْنٍ في النصب والجر ، وأصله مُصْطَفِيُونَ في الرفع ومُصْطَفَيْنٍ في النصب والجر ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فالتقى ساكنان الألف والواو في الرفع ، والألف والياء في النصب والجر ، فحذفت الألف ، وبقي^(١) ما قبلها على حاله إذ لا ضرورة تلجئ إلى تغييره ، فلذلك قيل : مُصْطَفُونَ في الرفع ، مَصْطَفَيْنٍ في النصب والجر^(٢) .

قوله : « وشرطه » .

أي : شرط جمع التصحيح إذا كان اسماً أربعة أمور :

أن يكون مذكراً ، علماً ، يعقل ، خالياً عن تاء التأنيث .

قال المصنف في شرحه^(٣) : وكان يستغني عن قوله : (مذكراً) ، لأن الكلام في جمع الذكر ، وإنما ذكره لرفع وهم من يظن أنه كاللقب ، أي : الجمع المذكور بمثابة اللقب لهذا الجمع أو يذهل عن تقدم التذكير أو يظن أن نحو : طلحة داخل^(٤) ، ولذلك لم يجمعوا نحو : (عين) هذا الجمع لفقدان الثلاث^(٥) ولم

(١) في الشرح : « وفتح » وهو سهو ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٢٠) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨١٩ ، ٨٢٠) .

(٣) ينظر : شرح الكافية (٣ / ٨٢٠) .

(٤) قال الرضي في شرحه (٣ / ٣٧٢) : « ولا شك في برودة هذين العُذرين ؛ ثم قال : أو يظن أن طلحة داخل فيجمعه على طلحون ، وهذا أيضاً ليس بشيء ... وكان عليه أن يقول : شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو : ورقاء ، وسلمى - اسمى رجلين - فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً » .

(٥) جاءت في الشرح : « التذكير » وهو تحريف ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٢٠) .

يجمع نحو : ثوب هذا الجمع لفقدان العلمية والعقل ، ولم يجمع نحو : أعوج^(١)
هذا الجمع لفقدان العقل ونحو : زيد وعمرو جمع هذا الجمع لوجود الشرائط
الثلاث .

قال صاحب التسهيل^(٢) : المراد بالمذكر المسمى لا الاسم^(٣) ، فإن تذكير
الاسم ليس بشرط في صحة هذا الجمع ، بل الشرط خلوه من تاء التأنيث ،
ولذلك لو سمي رجلٌ بزَيْنَب أو سَعَاد أو سَعْدَى أو أسماءً لجاز أن يُقال فيه
بإجماعٍ : زَيْنَبون ، وسُعَادون وسُعْدُون وأَسْمَاءون ، بخلاف المؤنث بالتاء فإنه
لا يجمع هذا الجمع^(٤) علماً كان ك: طلحة ، أو غير علم ك: همزة ، ولو سُمي
رجل بأختٍ لا يجمع هذا الجمع ، كما لا يجمع (طلحة) بل يقال في بنت
وأخت سُمي بهما رجل : بنات ، وأخوات .
قوله : « وإن كان صفة » .

أي : شرط جمع التصحيح إذا كان صفة أن // يكون مذكراً يعقل ، وألاً
يكون (أفْعَل فَعْلَاء) مثل أحمر ، ولا (فَعْلَان فَعْلَى) مثل : سكران ، ولا مستويماً
فيه مع المؤنث مثل : جريح وصبور ، ولا بتاء تأنيث مثل : علامة .

وإنما لم يجمع نحو : أحمر هذا الجمع^(٥) لأنهم قد جمعوا أفعل التفضيل هذا

(١) أعوج : اسم فرس كان لبني هلال . الصحاح (عوج) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٧٦) .

(٣) عبارة ابن مالك : « المراد بالمذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ » .

(٤) جاء في الأسرار الصافية (١٤٨) : « أما كونه مذكراً فيحترز به عن : طلحة وهمزة ، وقد حكى
عن الكوفيين أنه يجوز جمعه بالواو والنون » .

وينظر : الإنصاف مسألة (٤) (١ / ٤٠) ، وشرح ابن يعيش (١ / ٤٧) .

(٥) أجاز الفراء وابن كيسان : أحمر و سكرانون وحمراوات وسكريات . ينظر : شرح الرضي

(٣ / ٣٧٦) ، وشرح ابن يعيش (٥ / ٦٠) ، والتذيل والتكميل (١ / ٣١٥) ، والجمع

(١ / ١٥٢) .

الجمع فقصدوا الفرق بينهما في الجمع لمباينة البابين ، وكذلك لم يجمعوا (فعلان فعلى) كسكران هذا الجمع ؛ لأنهم قد جمعوا أفعال التفضيل هذا الجمع مثل : (ندمان) ، فقصدوا الفرق بينهما في الجمع لمباينة البابين ، وإنما لم يجمعوا هذا الجمع مثل : جريح وصبور ؛ لأنهم وافقوا بينهما في المفرد فقصدوا ألا يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا : جريحون ولا جريجات .

قوله : « ولا بتاء تأنيث مثل : علامة » .

كان يستغني عن ذلك ؛ لأنه قد ذكر أن شرطه أن يكون مذكراً ، وعلامة مؤنث ، وإنما ذكره^(١) لقطع وهم من يتوهم أن المراد بالتذكير من جهة المعنى ، فقطع ذلك الوهم .

قوله : « وتحذف نونه بالإضافة » .

على ما ذكر في نون التثنية كقوله تعالى^(٢) : ﴿ غَيْرَ مُجَلِّي الصَّيْدِ ﴾ ، وقد تحذف للضرورة كقول الشاعر^(٣) :

لو كنتم منجدي حين استغثتكم
لم تعدموا ساعداً مني ولا عضداً
وقد تحذف لتقصير الصلة كقوله^(٤) :

(١) في الشرح : « ذكر » وما أثبتته موافق لما في شرح الكافية لمصنفها .

(٢) سورة المائدة من الآية (١) .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط . والشاهد في : التذييل والتكميل (١ / ٢٨٢) ، وشفاء

العليل (١ / ١٤٣) ، والهمع (١ / ١٦٤) ، ونتائج التحصيل (١ / ٣٩٥) .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي . ينظر : جمهرة أشعار العرب (٢٣٧) ، وهو أيضاً في

ديوان قيس بن الخطيم (٢٣٨) وهو من المنسرح .

وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٨٦) ، والمقتضب (٤ / ١٤٥) ، وأدب الكاتب (٢٥٠) ،

والإيضاح العضدي (١٧٥) ، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٥٣٨) .

قوله : « نَطْفٌ » التلطف بالغييب . ينظر : الصحاح (نطف) .

الحافظون عورة العشيّة لا يأتهم من ورائهم نطف

وقد تحذف اختياراً قبل لام ساكنة كقوله تعالى^(١) : ﴿واعلموا أنكم غير معجزى الله﴾ بالنصب حكاه أبو زيد^(٢) ، وحكى ابن جني^(٣) : ﴿إنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾^(٤) بالنصب أيضاً .

قوله : « وقد شدّ » .

لما ذكر أن شرط جمع التصحيح إذا كان اسماً أن يكون علماً يعقل ورد الاعتراض بما جاء من سنين وأرضين ، وبنون وقلون وإحرون^(٥) ، وأوزون فإنها قد جمعت هذا الجمع مع فقد الشرط المذكور ، فأجاب بأنه قد شدّ نحو : أرضين ، وقد تكلف لتوجيه الشذوذ في (سنة وقلة) بأنه تعويض عما حذف منه ، وفي نحو : (حرّة ، وأوزة) بأنه كالتعويض لما كانت العين واللام حرفاً مشدداً فأشبهه الحرف الواحد ، فصار كالمحذوف لأمه^(٦) ، وفيه تعسف^(٧) .

١٠

قال صاحب التسهيل^(٨) : إن سنين ونحوه جمع تكسير جرى في الإعراب بجرى جمع التصحيح ، وزيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجر الفئات بعدم التكسير ؛ لأنهما يجعلانه شبيهاً بفعال لو كسر عليه ، ولكون هذا النوع

(١) سورة التوبة (٢) وقراءة حفص بجر لفظ الجلالة .

(٢) في المحتسب (٢ / ٨٠) أن أبا زيد حكاه عن أبي السّمّال وغيره .

(٣) ينظر المحتسب (٢ / ٨١) حيث نسبها لبعض الأعراب . وينظر البحر المحيط (٧ / ٣٤٣) .

(٤) سورة الصافات الآية (٣٨) ، وقراءة حفص بجر (العذاب) .

(٥) إحرون : جمع حرّة على غير قياس ، والحرّة : أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار .

الصحاح (حرر) .

(٦) ينظر : شرح الأبيات المشكّلة (١٦٠ ، ١٦١) ، وشرح الرضي (٣ / ٣٨١) .

(٧) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٢٢) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٧١) .

مكسراً في الحكم غير فائده غالباً فقيلاً في سنة : سُئِنُون - بكسر السين - وقد روي ضمُّها .

١٧٢/و

وقد يُجعل إعراب ما جُمع جمع التصحيح على غير قياس // في النون مع بقاءه كأنها لما كانت مستحقة للتكسير جرى فيها إعرابه على ذلك ، ومذهب البصريين : أنّ النون عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد ، ومذهب الكوفيين : أنها عوض من التنوين فقط^(١) .

ويستدل البصريون بقولك : (المسلمون) فإثباتها يدل على أنها كالحركة إذ التنوين لا ثبات له مع اللام ، والوجه أنها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ، ومثلهما في موضع ، فإذا قلت : مسلمون كانت عوضاً من التنوين .

قال ابن عصفور^(٢) : اختلف الناس في نون الاثني والجمع ، فمنهم من ذهب إلى أنها عوض من التنوين فقط^(٣) ، ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من الحركة^(٤) ، ومنهم من ذهب إلى أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً^(٥) ومنهم من ذهب^(٦) إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام ، وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثني ونصب الواحد في حال

(١) تقدمت هذه المسألة ص (٦٤٩) حاشية (٦) .

(٢) ينظر : شرح ابن عصفور للجمل (١ / ١٥٢ - ١٥٤) .

(٣) هذا مذهب ابن كيسان . ينظر : التذليل والتكميل (١ / ٢٩٥) ، والمساعد (١ / ٤٧) .

(٤) هذا مذهب الزجاج . ينظر : إعراب القرآن للزجاج (١ / ٧) ، وإعراب القرآن للنحاس

(١ / ١٧١) ، وارتشاف الضرب (٢ / ٧٥٠) .

(٥) هذا مذهب ابن ولّاد والفارسي وهو اختيار ابن طاهر والجزولي وابن جني وابن درستويه . ينظر :

الإيضاح العضدي (٦٧) ، والمقتصد (١ / ١٩٢ ، ١٩٣) ، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٤٤٩)

وشرح المقدمة الجزولية (١ / ٤٠٦) ، والهمع (١ / ١٥٨) .

(٦) وهو مذهب ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل (١ / ٧٥) .

الوقف ، ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت زيداً ، ووقفت كان صورته صورة
الاثنين في حال الرفع لو لم تكن^(١) النون ، ثم حُمل المنصوب والمخفوض في
التثنية على المرفوع في لحاق النون ، وكذلك حُمل الجمع على التثنية في لحاق
النون ، وهو مذهب الفراء^(٢) .

ومنهم من ذهب^(٣) إلى أنها عوض من تنوينين في التثنية ، ومن تنوينات في
الجمع ، فإذا قلت : زيدان ، فالنون عوض من التنوين في زيد وزيد ، وإذا قلت :
زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في زيود .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ؛ ليظهر فيها حكم
الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد ، وليست بعوض ، وهو الصحيح ، وإليه
ذهب سيبويه^(٤) .

فأما من ذهب إلى أنها عوض من التنوين فمذهبه فاسد ، لثباتها^(٥) مع الألف
واللام .

وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة فمذهبه فاسد ، لسقوطها للإضافة .
وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة والتنوين فمذهبه فاسد ؛ لأن ذلك
يؤدي إلى التناقض ؛ لأنه يلزم إثباتها للإضافة من حيث هي عوض من الحركة ،
وحذفها ، حيث هي عوض من التنوين ، وكذلك يلزم مع الألف واللام .

(١) في شرح ابن عصفور : « لو لم تلحق النون » .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب (٢ / ٤٧٠) ، وشرح الرضى (١ / ٨٩) .

(٣) هذا مذهب أحمد بن يحيى ثعلب . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٥) ، والتذييل
والتكميل (١ / ٢٩٧) .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ١٧ ، ١٨) .

(٥) كلمة لم تظهر في أقصى الهامش الأيمن ، والمثبت من شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٥٣) .

وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة ، فمذهبه فاسد ؛ لأن الاسم لا ينون^(١) في حال إضافته ولا في حال تعريفه ، وأما من ذهب إلى أنها عوض من تنوين فصاعداً ، فمذهبه فاسد ؛ لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، وأيضاً فإنه لا نظير له في كلامهم .

وأما من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنتين ونصب الواحد ، فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحملها عليه ، وأيضاً فإن حال الوقف عارض فلا ينبغي // أن يلتفت إليه ، وأيضاً فإنه لا وجه لهذا المذهب بحذفها للإضافة .

فإذا بطلت هذه المذاهب لم يبق إلا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى^(٢) فأثبتت مع الألف واللام كالحركة ، ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام ، وحذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه لحلوله محل التنوين .

(١) في الشرح : « لا ينون » وهو تحريف والمثبت من شرح ابن عصفور (١ / ١٥٣) .

(٢) وهذا مذهب سيبويه كما تقدم .

[جَمْعُ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ]

ص : « والمؤنث : ما لحق آخره ألف وتاء ، وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكوره جمع بالواو والنون ، فإن لم يكن له مذكر فأن لا يكون مجرداً كحائض ، وإلا جُمع مطلقاً »^(١) .

ش : لما فرغ من جمع المذكر الصحيح أراد أن يذكر جمع المؤنث السالم .

جمع المؤنث السالم : ما لحق آخره ألف وتاء ، وشرط هذا الجمع - إن كان صفة وله مذكر - أن يكون مذكوره جمع بالواو والنون ، وذلك لأنه إذا لم يكن مذكوره جمع بالواو والنون ك: (حمراء أحمر) و (سكرى سكران) و (جريح) و (صبور) فلو جمع مصححاً بالألف لجعل للمؤنث مزية على المذكر ، فإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجرداً عن تاء التأنيث ؛ لأنه إذا كان مجرداً عن تاء التأنيث كحائض كان اسماً لحصول ذلك المعنى لا باعتبار حدوثه ، وتأنيثه باعتبار الحدوث كقولك : حائضة ، إذا قصدت الحدوث ، فأرادوا أن يُفرقوا بين البابين فجمعوا ما قصد الحدوث فيه هذا الجمع ولم يجمع الآخر ، وإن لم يكن صفة جُمع بالألف والتاء مطلقاً من غير نظر إلى شرط مما ذكرناه ، بخلاف الصفة فإنها للمذكر والمؤنث على حال سواء ، وأما الأسماء فكلٌ منها له باب مستقل في المذكر والمؤنث ، ولم يكن بينهما ربط فلذلك جُمعت الأسماء المؤنثة كلها بالألف والتاء^(٢) .

فظهر مما ذكرنا أن كل اسم لمؤنث نحو : هند ، وكل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر أو لمؤنث ما عدا (فَعَلَى فَعْلَان ، وَفَعَلَاءُ أَفْعَل) خاصة^(٣) ، و (فَعِيل

(١) الكافية (١٧٦) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٨٢٣ / ٣) .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١٤٩ / ١) .

وفعول (اللذان استوى فيهما المذكر والمؤنث ، وكل اسم مصغر لما لا يعقل نحو :
دريهمات ، ودننيرات يصح جمعه بالألف والتاء وما عدا ذلك لا يجوز جمعه
بالألف والتاء إلا حيث سُمع نحو : سجلات ، وحمّامات ، وسُرادقات ،
واصطبلات ، ولذلك لحن المتنبي في قوله^(١) :

إذا كان بعضُ الناس سيِّفًا لدولةٍ ففي الناس بوقاتٌ لها وطبولٌ

فجمع (بوق) على (بوقات) وليس بابه .

(١) ينظر ديوانه (١٠٨ / ٣) ، وهو من الطويل . والشاهد في : المحتسب (١٥٣ / ٢) ، والمقرب

(٥١ / ٢) ، والدر المصون (٥٢٧ / ٦) ، والهمع (٨١ / ١) .

[جَمْعُ التَّكْسِيرِ]

ص : « وجمعُ التَّكْسِيرِ ما تغيّر بناء واحده كرجال وأفراس »^(١) .

١٧٣/و

// ش : لما فرغ من جمع التصحيح أراد أن يذكر جمع التَّكْسِيرِ ، فقال : جمع التَّكْسِيرِ ما تغيّر بناء واحده ، وهو يخالف جمع التصحيح بذلك ك: رجال وأفراس ، وجمع التَّكْسِيرِ عام يشمل من يعلم وغيرهم في أساميهم وصفاتهم^(٢) ، أي : في بعض الصفات ، فإن بعضها لا يُجمع إلا صحيحاً ك: مُكْرَمٌ ومُكْرَمٌ^(٣) .

ص : « وجمع القلة أفْعُل ، وأفْعَال ، وأفِئَلَة ، وفِئَلَة ، والصحيح ، وما عدا ذلك جمع كثرة »^(٤) .

ش : الجمع ينقسم إلى جمع قلة ، وإلى جمع كثرة ، فجمع القلة من المكسر أربع أبنية هي : أفْعُل كأفْلَس وأكْلَب ، وأفْعَال كأثواب وأعمال وأقوال ، وأفِئَلَة كأجْرِبَة وألْسِنَة ، وفِئَلَة كغِلْمَة ، وجمع التصحيح كله جمع قلة .

وما عدا ذلك جمع كثرة ، والمراد بالقلة أنه يطلق على العشرة فما دونه ظاهراً فيه ، ولذلك حَسُن ثلاثة أثواب ، أكثر من ثلاثة ثياب ، وقد يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر على سبيل الاستعارة لقوله تعالى^(٥) : ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ ﴾ في موضع (أقراء) كقولك : ثلاثة رجال ، وإن لم يكن من لفظ جمع القلة^(٦) .

(١) الكافية (١٧٦) .

(٢) ينظر : المفصل (١٨٨) .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٥٣٦) .

(٤) الكافية (١٧٧) .

(٥) سورة البقرة من الآية (٢٢٨) .

(٦) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٨٢٤) .

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس القراءات القرآنية .
- فهرس الحديث الشريف .
- فهرس الأثر .
- فهرس الأمثال .
- فهرس كلام العرب .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها .
- فهرس الأعلام .
- فهرس القبائل .
- فهرس المذاهب النحوية .
- فهرس البلدان والأماكن والفرق .
- فهرس الكتب .
- فهرس مصادر البحث .
- فهرس موضوعات الدراسة والتحقيق .



۳۷۹۲

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	١	٨٧
- ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾	٤	٢٢
- ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾	٥	١٨١
- ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	٦	١٨١ ، ١٧٣
- ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾	٧	١٨١
- ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾	٧	١٨١ ، ١٦

سورة البقرة

- ﴿ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ ﴾	١٦	٢٥٦
- ﴿ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾	٢٩	٥٨٩
- ﴿ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ ﴾	٣١	٤٥
- ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	٣٥	١٤٢ ، ١٢٤
- ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾	٤٨	٣٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ﴾	٥٤	١٤٠
- ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ ﴾	٥٨	٣٣٣ ، ٢٤٦
- ﴿ أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجْرَ فَأَنْفَجَرَتْ ﴾	٦٠	١٤٣
- ﴿ عَوَانُ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾	٦٨	٤٩
- ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾	٩٨	٤٩٠
- ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾	١١١	٤٢٤
- ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾	١٣٣	٦٤٠
- ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ ﴾	١٧١	٣٤٩
- ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	١٨٤	١٤٠
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامَ ﴾	٢٠٤	١١
- ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	٢١٧	١٧٩
- ﴿ سَبِيلَ اللَّهِ ﴾	٢١٧	١٣٠

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَكُفِّرُ بِهِءِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾	٢١٧	١٢٨ ، ١٣٠
- ﴿ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي سِتِّمٌ ﴾	٢٢٣	٤٨٠
- ﴿ تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾	٢٢٦	١١
- ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾	٢٢٨	٥٨٧ ، ٥٨٨
		٦٧٢
- ﴿ سَبْعَ سَنَابِلٍ ﴾	٢٦١	٥٨٩
- ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾	٢٦٩	٣٩٨
- ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾	٢٧١	٣٩٥
- ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِءِ ﴾	٢٧٥	٦٣٠

سورة آل عمران

- ﴿ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾	٣٥	٥٥٦
- ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾	٣٦	٥٥٧
- ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ﴾	٣٦	٥٥٦
- ﴿ أَسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾	٤٥	٤٥
- ﴿ ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴾	٥٨	٣٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾	٦٢	٣٤٢
- ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ آفَتَدَىٰ بِهِ﴾	٩١	١٤٣
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	١٨٠، ١٨١، ١٨٦
- ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾	١٠٦	٣٤٨
- ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	١٠٧	١٥٥
- ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾	١١٥	٣٩٤
- ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾	١١٩	٣٤١
- ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾	١٣٩	٦٦٢
- ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾	١٤٣	٢٣٧
- ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آءَاتَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾	١٨٠	٣٢٤
- ﴿وَآخْتَلَفِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾	١٩٠	٥٧
سورة النساء		
- ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾	١	٥٩٧

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	١	١٣٠
- ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	٣	٣٥٦
- ﴿ وَلَا بَوَيْهَ ﴾	١١	٢٣١
- ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾	٢٤	٣٩٦
- ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾	٢٨	٥٥٢
- ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنْبِ ﴾	٣٦	٥٥٣
- ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾	٨٧	٣٩٨

سورة المائدة

- ﴿ غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ ﴾	٢	٦٦٥
- ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾	٣	٥٥٢
- ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾	٦	١٣٩
- ﴿ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾	٨	٢٣١
- ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٨	٥٥٤
- ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٨	٦٥٣

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾	٧٣	٦١٠
- ﴿ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾	٩٥	٢٠٦
- ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾	١١٧	٣٠٥
- ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	٤٩٥ ، ٥٠
سورة الأنعام		
- ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾	١٢	١٩٧
- ﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾	٢٥	٣٦٧
- ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾	٤٠	٣٣٣
- ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ ﴾	٤٦	٣٣٣
- ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ﴾	٨٩	٥٥٤
- ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾	٩٥	١٤٥
- ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾	١٢١	٤٧٧

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾	١٤٨	١٢٥
- ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾	١٥٠	٤٢٧

سورة الأعراف

- ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾	٤	٣٠٤ ، ٥٦ ، ٤٦٠
- ﴿ أَسْكِنِ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	١٩	١٤٢ ، ١٢٤
- ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	٥٦	٦٣
- ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾	٧٥	١٨٥ ، ٨١ ، ٨٠
- ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾	١٦٠	٥٩٢ ، ٥٩٠

سورة الأنفال

- ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا ﴾	٤٣	٢٨٢
--	----	-----

سورة التوبة

- ﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٥٨٤
- ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾	٤٠	٥٥٢
- ﴿ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾	١١٧	٣١٩

الآية رقمها الصفحة

سورة يونس

- ٣٢٣ ١٠ ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
- ١٣٨ ، ٥٧ ٢٦ ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى ﴾
- ١٣٨ ، ٥٧ ، ٢٧ ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾
- ٣٦٦
- ٣٩٨ ٤٢ ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾

سورة هود

- ١٢ ١ ﴿ لَدُنَّ حَكِيمٍ ﴾
- ٤٩٥ ٦٦ ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾
- ٦٠٤ ٧٣ ﴿ أَتَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾
- ١٥٣ ٨١ ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾
- ١٤٤ ٩٨ ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	١٠٨	١٥٣
- ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوفَيْنَهُمْ﴾	١١١	٣٥٠
سورة يوسف		
- ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	٢٠	٣٦٥
- ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٣١	٣٤٢
- ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ﴾	٣٢	٣٤٢
- ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ﴾	٤٠	٤٥
- ﴿أَمْرًا أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾	٤٠	٢٧٥
- ﴿يَلْصِقْ بِي السِّجْنَ﴾	٤١	١١
- ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾	٤٣	٥٨٩ ، ٥٨٥
- ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خَضْرٍ﴾	٤٦	٥٨٩
- ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾	٤٦	٢٩٨
- ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾	٥٢	٣٣٨
- ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾	٨٢	٥٨ ، ٥٥
- ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾	٩٠	٥٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الرعد		
- ﴿ وَالْمَلٰٓئِكَةُ يَدْخُلُوْنَ عَلَيْهِمْ مِّنْ كُلِّ	٢٣	٩٤
بَابٍ ﴾		
- ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٤	٣٤٨ ، ٩٤
سورة ابراهيم		
- ﴿ وَيُسْقٰٓى مِنْ مَّاءٍ صٰٓدِٖدٍ ﴾	١٦	٢٠٦
سورة الحجر		
- ﴿ وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُۥٓ بِرٰزِقِيْنَ ﴾	٢٠	٤٠٠
- ﴿ وَنَحْنُ الْوٰرِثُوْنَ ﴾	٢٣	٦٥٧
سورة النحل		
- ﴿ اَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾	١٧	٣٦٠
- ﴿ وَاِذَا قِيْلَ لَهُمْ مَّاذَا اَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۗ	٢٤	٤١٣
- ﴿ وَقِيْلَ لِلَّذِيْنَ اتَّقَوْا مَّاذَا اَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوْا	٣٠	٤١٣
خَيْرًا ﴾		

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا ءَابَاؤُنَا ﴾	٣٥	١٢٥
- ﴿ سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾	٨١	١٤٠
- ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيِّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾	٨٩	٣٣٧
- ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾	٩١	١٦١
- ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾	٩٦	٣٥٦

سورة الإسراء

- ﴿ كَلَّا نُمَدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ ﴾	٢٠	٣٤٢
- ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾	٦٢	٣٣٤
- ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى ﴾	٧٢	٣٥٩
- ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾	١٠٠	٢٦٨

سورة الكهف

- ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾	٢٥	٥٩٥
- ﴿ نَسِيًا حُوتَهُمَا ﴾	٦١	١٦٧
- ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾	٦٣	١٦٧
- ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾	٦٤	٣٣٨

الآية رقمها الصفحة

﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ - ٨٢ ٣٣٨

سورة مريم

﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ - ٤ ٥٦٧

﴿ وَأَذْكَرٌ فِي الْكُتُبِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ - ١٦ ١٧٩

﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ - ٦٦ ٤٧٦

﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ - ٦٩ ٤٠٥ ، ٣٦١

﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ ﴾ - ٩٨ ٥٨٥

سورة طه

﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى ﴾ - ١٧ ٣٩٣ ، ٣٧٠

﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ - ٣٩ ١٤٣

﴿ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ - ٦٩ ٥٥٤

﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ - ٧٤ ٣٢٢

الآية رقمها الصفحة

سورة الأنبياء

- ٤٢٤ ٢٤ ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ -
- ٥٥٣ ٣٠ ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ -
- ٩٢ ٣٧ ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ ﴾ -
- ٢٧٥ ٥٤ ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ -
- ٥٦ ٧٩ ﴿ وَكَلَّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ -
- ٣٢١ ٩٧ ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ -

سورة الحج

- ٤٦٨ ٤٥ ﴿ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ -
- ٣٢١ ، ٣١٩ ٤٦ ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ ﴾ -

سورة المؤمنون

- ٤٢٢ ٣٦ ﴿ هَيَّهَاتَ هَيَّهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ -
- ٢٠٠ ٨١ ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴾ -
- ٢٠٠ ٨٢ ﴿ قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا
أَعْنَا لِمَبْعُوثُونَ ﴾ -

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾	١٠٠	٢٩٨
سورة النور		
- ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾	٣١	٥٥٨ ، ٥٥٣
- ﴿شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾	٣٥	٢٠٦ ، ٢٠٤
- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	٤١	٣٥٩ ، ٤٠٠
- ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾	٤٥	٦٠٥ ، ٤٠٠
- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾	٤٥	٣٥٩
- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾	٤٥	٣٥٩
سورة الفرقان		
- ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلَ لَكَ قُصُورًا﴾	١٠	١٤٤
- ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي آتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾	٢٧	٥٤٦

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿يُؤَيِّلَتِي لِيَتِنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾	٢٨	٥٤٦
- ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾	٣٩	٥٠٣
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾	٦٨	١٩٩ ، ٧٩
- ﴿يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾	٦٩	١٩٩ ، ٧٩

سورة الشعراء

- ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾	٤	٦٣
- ﴿وَأَبَعَثَ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾	٣٦	٥٥٤
- ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ﴾	٣٧	٥٥٤
- ﴿فَجُمِعَ السَّحَرَةُ﴾	٣٨	٥٥٤
- ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾	٦٣	١٤٣
- ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾	١٣٢	٢٠٠
- ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾	١٣٣	٢٠٠
- ﴿وَجَنَّتِ وَعْيُونِ﴾	١٣٤	٢٠٠

سورة النمل

- ﴿لَدُنْ حَكِيمٍ﴾	٦	٤٩٣ ، ١٢
--------------------	---	----------

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾	١٨	٦١٧
- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	٣٠	٨٧
- ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾	٤٨	٥٩٧
- ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾	٦٤	٤٢٤

سورة القصص

- ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾	١٥	٣٩٢
- ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	٦٢	٣٩٢

سورة الروم

- ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	٤	٤٠٥ ، ٥٦
- ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٤٧٨

سورة السجدة

- ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	١٣	١٦٩
--	----	-----

الآية رقمها الصفحة

سورة الأحزاب

- ٣٤٣ ١١ ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ -
- ٤٢٧ ١٨ ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ -
- ٣٦٨ ، ٣٦٩ ٣١ ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ ﴾ -
٣٩٨ صَلِحًا ﴿
- ٥٨٤ ٣٢ ﴿ يَنْسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ نِّسَاءِ ﴾ -
- ٦٠٤ ٣٣ ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ -
أَهْلَ الْبَيْتِ ﴿
- ٦٤٠ ٣٥ ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾ -
- ٣٤٩ ٣٧ ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ ﴾ -
عَلَيْهِ ﴿
- ١٢٤ ٤٣ ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ -
- ٦٤٠ ٥٦ ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ -

سورة سبأ

- ١٣ ، ١١ ٣٣ ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ -

الآية رقمها الصفحة

سورة يس

- ٢٠٠ ٢٠ - ﴿يَقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾
٢٠٠ ٢١ - ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ
مُهْتَدُونَ﴾
٤٩٨ ، ١٦ ٣٧ - ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾

سورة ص

- ٥٧٠ ٤٧ - ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُضْطَّعِينَ﴾
٦٦٢ ٥٠ - ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾

سورة فصلت

- ٥٨٩ ١٢ - ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾
١٩٨ ٢٨ - ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾

سورة الشورى

- ٣٤٢ ١٠ - ﴿ذَالِكُمْ اللَّهُ رَبِّي﴾
٤٧٦ ٣٩ - ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ
يَنْتَصِرُونَ﴾

الآية رقمها الصفحة

سورة الزخرف

- ٥٦ ٣٢ ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ -
- ١٨٥ ، ٨١ ٣٣ ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ
سُقْفًا مِّنْ فَضَّةٍ ﴾ -

سورة الجاثية

- ١٣٦ ٣ ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ -
- ٤٧٧ ٢٥ ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ
حُجَّتَهُمْ ﴾ -
- ١٤٣ ٣١ ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ -

سورة الأحقاف

- ٢٧ ٢٤ ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمَطِّرُنَا ﴾ -

سورة محمد

- ٢١٨ ، ٢١٩ ٤ ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ -
- ٤١٧ ، ٤٢٦
- ٣٦٧ ١٦ ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ -

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الذاريات		
- ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾	١٢	٤٨٠
سورة النجم		
- ﴿ وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾	٢٦	٤٦٨
سورة القمر		
- ﴿ أَعْبَارُ نَخْلِ مُنْقَعِرٍ ﴾	٢٠	٦١٦ ، ٥٩٨
سورة الرحمن		
- ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾	٢٢	١٦٧
- ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾	٢٦	٣٢٥
سورة الواقعة		
- ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾	٧٦	١١٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحديد		
- ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا ﴾	١٨	٣٨١ ، ١٤٥
سورة المجادلة		
- ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾	٢	٢٦٨
- ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾	٧	٦٠٩
- ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	١٢	٣٣٣ ، ٢٤٧
سورة الحشر		
- ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾	٩	١٤١
- ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾	٩	٦٣٠
سورة الممتحنة		
- ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾	١٠	٦٣٢
- ﴿ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ ﴾	١٠	٣٣٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الطلاق		
- ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾	١٢	٥٨٩
سورة التحريم		
- ﴿فَقَدْ صَعَّتْ قُلُوبُكُمْ﴾	٤	٦٥٧ ، ٦٥٣
سورة الملك		
- ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾	١٢	٥٨٩
- ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّتْ وَيَقْبِضْنَ﴾	١٩	١٤٥
سورة الحاقة		
- ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾	٧	٦١٦ ، ٥٩٨
- ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	١٣	١٤٨ ، ٨٨
- ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾	٤٧	٥٨٤
سورة المعارج		
- ﴿مِنَ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾	١١	٤٩٥ ، ٢٢٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجن		
- ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾	١٩	٣١٩
سورة المزمل		
- ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قِرْعَانَ رَسُولًا﴾	١٥	٥٥٢ ، ٥٥٤
		٥٥٦ ، ٥٦٤
- ﴿فَعَصَىٰ قِرْعَانُ الرَّسُولَ﴾	١٦	٥٥٢ ، ٥٥٤
		٥٥٦ ، ٥٦٤
- ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾	٢٠	٣٩٤
سورة القيامة		
- ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾	٣٤	١٥١
- ﴿ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾	٣٥	١٥١
سورة النازعات		
- ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾	١٦	٥٥٢
- ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ﴾	٣٧	٥٦٩

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿وَأَثَرُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾	٣٨	٥٦٩
- ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٣٩	٥٦٩
- ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾	٤٠	٥٦٩
- ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٤١	٥٦٩

سورة التكويد

- ﴿عَلِمْتُ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرْتُ﴾	١٤	٥٢٥
- ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	٢٤	٢٦٨

سورة الإنفطار

- ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾	١	٤٧٤
- ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	١٧	١٥١
- ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	١٨	١٥١

سورة الإنشقاق

- ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾	١	٤٧٤
----------------------------------	---	-----

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البروج		
- ﴿ قَتِيلَ أَصْحَابِ الْأَخْدُودِ ﴾	٤	١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٦
- ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾	٥	١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٦
- ﴿ وَهُوَ الْعَفُورُ الْوُدُودُ ﴾	١٤	٧٧
- ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾	١٥	٧٧
سورة الأعلى		
- ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾	١	٤٥
سورة الفجر		
- ﴿ دَكَّا دَكَّا ﴾	٢١	١٥٣
- ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾	٢٢	١٥٣
سورة الشمس		
- ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَنَاهَا ﴾	٥	٣٥٧
- ﴿ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحْنَاهَا ﴾	٦	٣٥٧

الآية	رقمها	الصفحة
- ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾	٧	٣٥٧
سورة الليل		
- ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾	١	٤٧٤
- ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴾	١٥	٥٥٣
- ﴿ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾	١٦	٥٥٣
- ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾	١٧	٥٥٣
- ﴿ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾	١٨	٥٥٣

سورة العلق

- ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	١٨٧ ، ١٨٨
		١٨٩ ، ١٩٠
- ﴿ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ ﴾	١٦	١٨٧ ، ١٨٨
		١٨٩ ، ١٩٠

سورة البينة

- ﴿ دِينَ الْقِيَمَةِ ﴾	٥	٣٩
-------------------------	---	----

الآية رقمها الصفحة

سورة العاديات

- ١٤٥ ٣ - ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾
١٤٥ ٤ - ﴿فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾

سورة العصر

- ٥٥٤ ، ٥٥٢ ٢ - ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾
٥٦٤
٥٥٤ ، ٥٥٢ ٣ - ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
٥٦٤

سورة الكافرون

- ٣٥٨ ، ٣٥٧ ٣ - ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾

سورة الإخلاص

- ٥٨٤ ، ٣١٨ ١ - ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
٥٨٥ ٤ - ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

فهرس القراءات القرآنية

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
- ﴿أَيَّاكَ﴾	الفاتحة	٥	٢٥٣
- ﴿إِيَّاكَ﴾	الفاتحة	٥	٢٥٣
- ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾	البقرة	٢٦	٣٦٢
- ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا﴾	البقرة	١٠٦	٣٩٣
- ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾	البقرة	٢١٩	٤١٤، ٤١٣
- ﴿اللَّائِي آوَىٰ مِنْ نَسَائِهِمْ﴾	البقرة	٢٢٦	٣٥٥
- ﴿أَنَا أُحْيِي﴾	البقرة	٢٥٨	٢٥٤
- ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾	النساء	١	١٣٠، ١٢٨
- ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا﴾	النساء	١٦	٣٥٤
- ﴿فَأَقْطَعُوا إِيْمَانَهُمَا﴾	المائدة	٣٨	٦٥٣
- ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾	الأنعام	١٣٧	٥٤
- ﴿تَمَامًا عَلَىٰ الَّذِي أَحْسَنُ﴾	الأنعام	١٥٢	٣٦٢، ٢٢٥
- ﴿لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾	الأنعام	١٥٨	٦٣
- ﴿مَحْيَايَ﴾	الأنعام	١٦٢	٦٨
- ﴿وَمَنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشُ﴾	الأعراف	٤١	٥٨٣

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
- ﴿واعلموا أنكم غير معجزى الله﴾	التوبة	٢	٦٦٦
- ﴿هؤلاء بناتى هن أطهر لكم﴾	هود	٧٨	٣٠٧، ٣٠٣
- ﴿وإن كلاً﴾	هود	١١١	٣٢٣
- ﴿إلى صراط العزيز الحمد لله﴾	إبراهيم	٢٠١	١٧٥
- ﴿لكن أنا هو الله ربى﴾	الكهف	٣٨	٢٥٤
- ﴿إن ترنى أنا أقل﴾	الكهف	٣٩	٢٥٤
- ﴿من لدنى﴾	الكهف	٧٦	٢٩٥
- ﴿إن هذان لساحران﴾	طه	٦٣	٦٤٢
- ﴿أولم تكن لهم آية﴾	الشعراء	١٩٧	٣٢٠
- ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾	الروم	٤	٤٦٩
- ﴿إنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾	الصفات	٣٨	٦٦٦
- ﴿أفغير الله تأمرونى﴾	الزمر	٦٤	٢٩٣
- ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾	الزخرف	٧٦	٣١٢
- ﴿واختلاف الليل والنهار ... آيات﴾	الجاثية	٥	٥٧

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
- ﴿فاصبحوا لا ترى إلا مساكنهم﴾	الأحقاف	٢٥	٦٣٢
- ﴿وله الجوارُ المنشآت﴾	الرحمن	٢٤	٥٨٣
- ﴿لنخرجن الأعرز منها الأذل﴾	المنافقون	٨	٥٦٨
- ﴿من عذاب يومئذ﴾	المعارج	١١	٢٢٤
- ﴿وأنه تعالى جُد ربنا﴾	الجن	٣	٢٢٤
- ﴿هذا يوم لا ينطقون﴾	المرسلات	٣٥	٢٢٤

فهرس الحديث الشريف

الصفحة	الحديث
٣٠٠	- « أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون »
	- « أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد :
٣٠١	ألا كل شيء ما خلا الله باطل »
	- « الأيدي ثلاث : فيد الله العليا ، ويد المعطي
٦٤٠	ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة »
	- « إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها
١٨٤ ، ١٨٠	ثلثها ربعها عشرها »
٥٦٨	- « إن امرأة كانت تهراق الدماء »
٢٨٥	- « إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لا يكنه
	فلا خير لك في قتله »
٢٨٥	- « إن تكونيها يا حميراء »
٥٨٩	- « خمس صلوات »
٣٠٠	- « غير الدجال أخوفني عليكم »
١١	- « فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة »
٢٩٧	- « قط قط بعزتك وكرمك »
٦٥٨ ، ٦٥١	- « مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين »
٥٥٩	- « المؤمن غر كريم والمنافق خب لثيم »

فهرس الأثر

الصفحة	القائل	الأثر
٤٢٧	ابن مسعود	- إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر - قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت:
٣٩٧	أبو ذؤيب	مه ؟ فقليل : هلك رسول الله - قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض ، وعشرين ابنة لبون وعشرين حقة وعشرين جذعة
٥٩٣	ابن مسعود	- ها أنا ذا يا رسول الله
٣٤١		- هؤلاء المحمدون بالباب
٥٤٣	زيد بن ثابت	- وجدت الناس أخير ثقله
٩٥	أبو الدرداء	- وما لنا كنا أكثر أهل النار
٢٦	إحدى الصحابيات	- يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة
٦٠٣	حذيفة	- يا رسول الله أحد خير منا
٥٨٤	أبو عبيدة	

فهرس الأمتال

المثل	الصفحة
- أزهى من ديك	٣٠٠
- أشغل من ذات النحيين	٣٠٠
- اعط القوس باريها	٤٥٤
- أيدي سبأ	٤٥٢
- باءت عرارٍ بكحلٍ	٤٣٣
- بعد اللتيا والتي	٣٦٧
- تفرقوا خذع مدع	٤٤٨
- تفرقوا شذر مذر	٤٤٨
- تفرقوا شغر بغر	٤٤٨
- سرعان ذا إهالة	٤٢٢
- فشاش فشييه من استه إلى فيه	٣٤١
- قبح الله معزى خيرها خطة	٥١٧
- لأمر ما جدع قصير أنفه	٣٩٥
- ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة	١٣١
- ما كل سوداء فحمة ولا بيضاء شحمة	٥٨
- ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة	١٣٨ ، ١٣٥ ، ٥٨ ، ٥٧
- من دخل ظفار حمر	٤٣٣
- هكذا فزدي له	٢٥٣
- وقعوا في حيص بيص	٤٤٧

فهرس كلام العرب

الصفحة	القول
٢٨٦	- أتوني ليس إياك
٥١٨	- أخذته بنات طبق
٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦	- إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوابَّ
٥١	- اذهب بذي تسلم
٥١	- اذهب بذي تسلمان
٥١	- اذهبوا بذي تسلمون
٣٣٤	- أرأيتك فلاناً ما حاله
٥٠١	- أرسلها العراك
٤٠٥	- اضرب أيهم أظلم
٣٩٦	- اطعمنا شاة كل شاة
٣١٢	- أظن زيداً هو خير منك
١٨٤	- أكلت لحمًا سمكاً تمرًا
٤٢٥	- إليّ
٤٨٣	- انظر كيف تصنع
٣٥٢	- ألا ماءً ولو بارداً
٤٨	- أبي وأياك كان شراً فأخزاه الله
١٤٢	- بك أهلاً وسهلاً
١٣١	- بكم درهم اشتريت ثوبك
٧٦	- بينت حسابهم باباً باباً
٥٠٨	- جاء برق فخره

القول	الصفحة
- جارى بيت بيت	٤٤٧
- الحبة السمراء	٣٩ ، ٣٥
- الحبة السوداء	٣٩ ، ٣٥
- الحبة الخضراء	٣٩ ، ٣٥
- حداد حديه	٤٣١
- الحمد لله الحميد	١٠٧
- الحمد لله أهل الحمد	١٠٧
- حيثما تكن أكن	٣٩٦
- حيهل الثريد	٤٢٤
- خير	١٣٦
- الدينار خير من الدرهم	٥٦٣
- رُبَّ رجل وأخيه	١٣٠ ، ١٥
- رُبَّ شاة وسخلتها بدرهم	٢٠٨ ، ١٣٠ ، ٢٩
- رِبَاع	٥٨٣
- الرجل خير من المرأة	٥٦٣
- رضى	٦٤٧
- رضيان	٤٧
- سبحان ما سخر كن لنا	٣٩٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٧
- سبحان ما سبح الرعد بحمده	٤٩٢ ، ٣٩٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٧
- شَنَاح	٥٨٣
- شهيد الدار	١١
- صمنا خمسنا	٥٧٨

الصفحة	القول
٩١	- ضرب هير
٩١	- طعن بتر
٤٩٧	- عبد بطنه
٢٩٩	- عليكني
٢٩٩	- عليه رجلاً ليسني
٩٣	- فرس طوعة القيادة
٤٣١	- فشاش فشييه من استه إلى فيه
١٥	- فعل ذلك جهده وطاقته
٤٣٠	- فلا إياب
٤٣٠	- فلا عباب
١٣	- قتيل كربلاء
٦٤٠	- القلم أحد السانين والخال أحد الأبوين
٥٦	- كان ذلك إذ
٢٨٥	- كأنني
١٥	- كم ناقة وفصيلها
٦٥٢	- لقاحان سوداوان
٤٤٧	- لقيته صحرة بجرة
٤٤٧	- لقيته كفة كفة
٢٨٥	- ليسني
٥٠٩	- لا أدري إلا أنه تأبط شرا
٣٢٧	- لا أهلم
٤٢٤	- لا لعا

القول	الصفحة
- ما أنا بالذي قائل لك سوءاً	٣٦١
- ما أنا كأنت ولا أنت كأنا	٢٨٩
- ما رأيته مذ أن الله خلقتني	٤٨٧
- ما فيها غيره وفرسه	١٣١
- مثلك لا يقول كذا	٦٠
- مررت بالقائم أبوهما	٣٥٢
- مررت برجل أي رجل	٣٩٦
- مررت بهم الجماء الغفير	٥٠٢
- مررت به وحده	٥٠٢
- منا ظعن ومنا أقام	١٠٧
- نزلت بلا على أهل الكتاب	٤٣٠
- نزلت بوار على الكفار	٤٣٠
- نعم الرجل يقوم	١٠٧
- هذا رجل ما شئت من رجل	٣٩٦
- هذه ناقة رقود الحلب	١٣
- هذه أمة الله	٦١٢
- هم أحسن الناس وجوها وأنصرهموها	٢٧٧
- هم اللوافعوا	٣٦١
- همهام	٤٢٣
- والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر	٦٩٠
- وامن حفر بئر زمزماه	٥٧٣
- وضعا رحالهما	٦٥٣
- يا هصرة اهصرية ويا كرار كرية إن أدبر فرديه ، وإن أقبل فسريه	٤٣١

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	الصفحة
الهمزة المضمومة	
فلا والله ما يلقى أناس	١٥٤
ولا للمابهم أبداً دواء	
إذا عاش الفتى مائتين عاماً	٥٩٥
فقد ذهب اللذاذة والفتاء	
الهمزة المفتوحة	
إن من يدخل الكنية يوماً	٣٢٣
يلق فيها جاء ذراً وطباء	
الباء المضمومة	
لمياء في شفيتها حوة لعس	١٨٣
وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة	٢٧٧ ، ٢٧٩
فإن استطع أغلب وإن يغلب الهوى	٣٤٩
أأنت الهلالي الذي كان مرة	٣٦٩ ، ٣٨٠
كذبتهم وبيت الله لا تنكحونها	٥٠٩
على أحوذيين استقلت عشية	٦٣٦
الباء المفتوحة	
أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا	٢٠٩
أعيدكما بالله أن تحدثا حربا	

الصفحة	البيت
٢٨٤	لا نرى فيه غريبا ليت هذا الليل شهر
	ك ولا نخشى رقيبا ليس إياي وإيا
٣٠٤	يراني لو أصبت هو المصابا وكائن بالأباطح من خليل
٥٠٩	كأنه جبهة ذري جبا إن لها مركباً إرزبا
٥١٨	حمار قبان يسوق أرنيبا يا عجا لقد رأيت عجا

البياء المكسورة

٤٩	سهيل أضاعت غزلها في القرائب إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
١٢٨	فاذهب فما بك والإيام من عجب فالآن قربت تشتمنا وتهجوننا
٣٢٣	ن ألمه وأعصه في الخطوب إن من لام في بني بنت حسا
٦٥٠	ترتج إلياه ارتجاج الوطب

التاء المضمومة

٤١١	وبئري ذو حفرت وذو طويت فإن الماء ماء أبي وجددي
-----	---

التاء المكسورة

١٧٧	بسجستان طلحة الطلحات نضر الله أعظماً دفنوها
١٩٠	ورجل رمى فيها الزمان فشلت وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
٣٦٧	يزعمن أني كبرت لداتي من اللواتي والتي واللاتي
٤٦٩	أكاد أغص بالماء الفرات فساغ لي الشراب وكنت قبلاً

الصفحة

البيت

الجيم المفتوحة

ولو جأ في الذي كرهت قريش ولو عجت بمكتها عججا ٢٤٩

الجيم المكسورة

يا رب بيضاء من العواهج أم صبي قد حبى أو دارج ١٤٥

أعوذ بالله وآياته من باب من يعلق من خارج ٢٦٣

الحاء المضمومة

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا ١٣

الحاء المكسورة

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح ١٥٣

وما أدري وظني كل ظن أمسلمني إلى قومي شراح ٢٩٩

الذال المضمومة

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف ليبد ٣٤٣

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد ٥٠٦

أشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت في أصلابها أود ٥١١

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد ٥٢٢

الدال المفتوحة

- ٥٤ فزججتـها بمزجـة زج القلوص أبي مزاده
لو كنتم منجدي حين استغثكم لم تعدموا ساعداً مني ولا عضداً

الدال المكسورة

- ٢٧٥ فآليت لا أنفك أحد وقصيدة نكون وإياها بها مثلاً بعدي
٢٩٨ فقلت أعيروني القيدوم لعلي أخط بها قبراً لأبيض ماجد
٣٤٠ رأيت بني غيراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطرف الممدد
٣٥٥ وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
٥١٩ وإن تميماً وافتخاراً بسعدها بما لا ترى منهم بغور ولا نجد
كأم حبين لم يرى الناس غيرها وغاب حبين حيث غاب بنو سعد
إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم إلى الغدر أدنى من شبابهم المرء
إلى ربح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد
وليس يظلمني في أمر غانية إلا كعمرو وما عمرو من الأحد
في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفراش رقادي

الراء الساكنة

- ٢٠٥ ، ٢٠٣ أقسم بالله أبو حفص عمر مامها من نقب ولا دبر
٤١٠ إذا اشتبه الرشد في الحادثات فأرض بأيها قدر

البيت	الصفحة
لها متتان خطاتا كما	٦٤١

الراء المضمومة

لعمري لئن كانت بجيلة زانها	٤١
عشية فر الحارثيون بعدما	٥٥
ولقد أعطفها كارهة	١١٩
تراه كأن الله يجده أنفه	١٤١
فالنفس إن أمرت بالعنف آية	٢٥٩
لئن كان إياه لقد حال دوننا	٢٨٤
تبكي على لبنى وأنت تركتها	٣١٢
وإلا يكن لحم غريض فإنه	٣٢١
وإني لرام نظرة قبل التي	٣٤٧
لا تعذل اللذ لا ينفك مكتسباً	٣٥٤
إن أمر أغره منكن واحدة	٦٢٨

الراء المفتوحة

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى	٦٤
أكل امرئ تحسين أمراً	١٣٥
كأن الحصى من خلفها وأمامها	١٤١

الصفحة

البيت

١٥٢	واثقاً أن تتييني وتسرا	مر إنني قد امتدحتك مرا
	ما وجدناك في الحوادث غرا	مرياً مرة بن قليد
٢٠٩	لقائل يا نصر نصر نصرا	إنني وأسطار سطران سطران
٢٥٤	بها جرب عدت على بزوبرا	إذا قال غاؤ من تنوخ قصيدة

الراء المكسورة

١١	لدى البأس مغوار الصباح جسور	تسائل عن قرم هجان سمدع
٢٠	فسما فأدرك خمسة الأشبار	ما زال مذ عقدت يدها إزاره
١٤٦	يقصد في أسواقها أو جائر	بات يغشيها بعضب باتر
١٥٦	من الركض في جنبي ثفال مباشر	كلا عقيها قد تشعب رأسها
١٨٩	كساعد الضب لا طول ولا قصر	إننا وجدنا بني حولان كلهم
٢٤٩	فلبى فلبى يدي مسور	دعوت لما نابني مسور
٣١٩	فكن محققاً تنل ما شئت من ظفر	علمته الحق لا يخفى على أحد
٥١٢ ، ٥٣٨	سبحان من علقمة الفاخر	أقول لما جاءني فخره
٤٣٧	ويوم حيان أخي جابر	شتان ما يومي على كورها
٤٦٦	فدعاء قد حلبت عليّ عشاري	كم عمة لك يا جريز وخالة
٤٨٢	مرابط كالأمهار والعكر الدثر	لعمري لقوم قد ترى أمس فيهم
٥٦٨ ، ٢٠	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر	ولقد جنيتك أكماً وعساقلا

الصفحة	البيت
٥٢٣	فحملت برة واحتملت فجار نحن اقتسمنا خطيننا بيننا
٥٣٦	حراس أبواب على قصورها باعد أم العمر من أسيرها
٥٥٣	مع الصفاء ويخفيها مع الكدر والخل كالماء بيدي لي ضمائره

السين المضمومة

٤٧٩	حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلس إذا ما دخلت على الرسول فقل له
٦٦٠	ويوم له يوم الترحل خامس أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً

السين المفتوحة

٤٨٢ ، ٤٨١	عجائزاً مثل السعالي خمسا لقد رأيت عجياً مذ أمسا
-----------	---

السين المكسورة

٤٨٢	ومضى بفضل قضاءه أمس اليوم أعلم ما يجيء به
٢٩٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٤	قد ذهب القوم الكرام ليسي
٥١٨	وعشش في وكره جاشت له نفسي ولما رأيت النسر عز ابن داية

الصاد المكسورة

٤٩٤	بقية منقوص من الظل قالص لدن غدوة حتى ألاذ بخفها
-----	---

الضاد المكسورة

٣٢١	نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي على أنها تعفو الكلوم وإنما
-----	--

الطاء الساكنة

٩٤

ما زلت أسعى معهم وأختبط
حتى إذا جن الظلام المختلط
جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

الطاء المكسورة

أطلت فراطهم حتى إذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط ٤٣٢

العين المضمومة

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع ٢٠
لما أتى خير الزبير تهدمت سور المدينة والجبال الخشع ٦٣
أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وإصبع ١٦٥
فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع ٢٨٢
إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع ٣١٨
وإذا الأمور تعاضمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفرع ٣٤٣
تذكرت أياماً مضين من الصبا فهيهات هيهات إليك رجوعها ٤٣٦
يعثرن في حد الطبات كأنما كسيت برود بني تزيد الأذرع ٥٠٧

العين المفتوحة

- إذا قال قدني قال بالله حلفة
٥٠ لتغني عني ذا إنائك أجمعا
حديثاً أضعناه كلانا فلن أرى
١٤٢ وأنت نجياً آخر الدهر أجمعا
يا ليتني كنت صبياً مرضعاً
تحملي الذلفاء حولاً أكتعا
١٦٥ ، ١٦٥
قد صرت البكرة يوماً أجمعا
١٦٥
ذريتي إن أمرك لن يطاعا
١٩٤ وما ألفتني حلمي مضاعا
إن عليّ الله أن تبايعا
١٩٩ تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا
إن الأحامرة الثلاثة أهلكت
٦٥٩ مالي وكنت بهن قدماً مولعا
الراح واللحم السمين مع الطلا
بالزعفران فلا أزال مولعا

العين المكسورة

- أطوف ما أطوف ثم آوي
٣٥٩ إلى بيت قعيدته لكع
فلما بلغنا الأمهات وجدتم
٣٧٩ بني عمكم كانوا كرام المضاجع
وكنت إذا منيت بخصم سوء
٤٣٢ دلفت له فأكويه وقاع
فبيننا نحن نرقبه أانا
٤٧٩ معلق وفضة وزناد راع

الفاء المضمومة

- نحن بما عندنا وأنت بما
٦٤٠ ، ٥٣ عندك راضٍ والرأي مختلف
بجيها لا يزجون كل مطية
٤٢٨ أمام المطايا سيرها المتقاذف

الصفحة

البيت

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف ٦٠٦

الفاء المفتوحة

أما النساء فأهوى أيهن أرى للحب أهلاً فلا أنفك مشغوفاً ٤١٠

القاف المضمومة

وليس بمعيني وفي الناس ممتع صديق إذا أعيا عليّ صديق ٣٠٠

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق ٣٧٠

أنوراً سرع ماذا يا فروق وحبل الوصل متكتث حديق ٤١٥

رضيعي لبان ثدي أم تحالفنا بأسحم داج عوض لا نتفرق ٤٩٥

القاف المكسورة

يا قر إن أباك حي خويلد قد كنت خائفه على الإحماق ٤٦ ، ٣٧

الكاف المكسورة

وقد كان منهم حاجب وابن أمه أبو جندل والزيد زيد المعارك ٥٣٨

اللام الساكنة

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل ٤٩

فصلقنا في مراد صلقة وصداء ألحقهم بالثلل ١٣٩

اللام المضمومة

- ١٤١ أبو حجر إلا ليال قلائل فما كان بين الخير لو جاء سالماً
١٨٩ ليوذيني التحمحم والصهيل فلا وأبيك خير منك إنني
٤٠٦ فسلم على أيهم أفضل إذا ما لقيت بني مالك
٤١٤ أنحب فيقضى أم ضلال وباطل آلا تسألان المرء ماذا يحاول
٤٢٨ يوم كثير تناديه وحيهله وهيج الحي من دارٍ فظل له
٥١٨ م لونه يتحـول كأبي براقش كل يو
٥٣٧ شديداً بأحناء الخلافة كاهله رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً
٦٧١ ففي الناس بوقات لها وطبول إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة

اللام المفتوحة

- ٦٢ ولا يتخذ يوماً سواه خليلاً فتىً هو حقاً غير ملغ قوله
١٩٧ أوساً أويس من الهبالة فلا حشأنك مشقصاً
٢٧١ لجديرة أن تعطفيه خليلاً إن الذي لهواك آسف رهطه
٢٧٥ أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد
٣٠٠ فإن له أضعاف ما كان أملاً وليس الموافيني ليرفد خائباً
٣٥٥ قتلا الملوك وفككا الأغلالا أبنى كليب إن عمي اللذا

اللام المكسورة

- يسقون من ورد الريض عليهم
ويأوي إلى نسوة عطل
بكيت وما بكا رجل حزين
وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
كمنية جابر إذ قال ليتى
وما هو من يأسو الكلوم ويتقى
آلا عم صباحاً أيها الطلل البالي
لعمري لأنت البيت أكرم أهله
ربما تكره النفوس من
ترى التيمي يزحف كالقربى
يقول المختلون عروس تيم
وقبلي مات الخالدان كلاهما
في لجة أمسك يا فلاناً عن فل
كأن خصييه من التلددل
بردى يصفق بالرحيق السلسل ٥٦
وشعثاً مراضيع مثل السعالي ١٠٨
على ربعين مسلوب وبال ١٠٩
بمستلثم مثل البعير المرحل ١٩٨
حمامة في غصون ذات أوقال ٢٢٥ ، ٤٩٦
أصادفه وأتلف بعض مالي ٢٨٩ ، ٢٩٦
به نائبات الدهر كالدائم البخل ٣١٨
وهل يعمن من كان في العصر الخالي ٣٥٩
وأقعد في أفئنه بالأصائل ٣٧١
الأمر له فرجة كحل العقال ٣٩٤
إلى تيمية كعصا المليل ٥٢٠
شوى أم الحبين ورأس فيل
عميد بني جحوان وابن المضلل ٥٤٢
٥٤٧
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ٦٠٠

الميم الساكنة

شتان هذا العناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم ٤٣٧

الميم المضمومة

أيها الشامي لتحسب مثلي إنما أنت في الضلال تهيم ٣١
فقمتم للطيف مرتاعاً فأرقتي فقلت أهي سرت أم عادني حلم ٢٥٨
وإن لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ٢٥٩
للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ٤٧٣

الميم المفتوحة

بأية يقدمون الخيل شعناً كأن على سنانبكها مداما ٥١
ألا من مبلغ عني تيمماً بأية ما يحبون الطعاما ٥١
أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما ١٩٩
وقد علموا ما هي كهني فكيف لي سلو فلا أنفك صباً متيماً ٢٥٨
فأما تميم تميم بن مر فألفاهم القوم روبي نياما ٥١٤

الميم المكسورة

فإن قريش الحق لن تتبع الهوى ولن يقبلوا في الله لومة لائم ٤١
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام ٣٣١

الصفحة

البيت

٣٩٩	حرمت عليّ وليتها لم تحرم	يا شاة من قنص لمن حلت له
٤٣٧	يزيد سليم والأغر ابن حاتم	لشتان ما بين اليزيديين في الندى
٤٧٧	إذا أنه عبد القفا واللهازم	و كنت أرى زيدا كما قيل سيذا
٥٤٤	أخرج منها سالما غير غارم	أسرك لما صرع القوم نشوة
	وليس الخداع من تصافي المنادم	صحيحاً كأن لم أكن كنت فيهم
٥٨٧	ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	ثلاث مئين للملوك وفي بها
٦٣٢	في حربنا إلا بنات العم	ما برئت من ريبة وذم
٦٤٢	دعته إلى هابي التراب عقيم	تزود منا بين أذناه ضربة

النون الساكنة

١٥٩	جميعهم وهمـدان	فـداك حي خـولان
	والأكرمـون عدنـان	وكـل آل قحـطـان

النون المضمومة

١١٨	رسولاً إلى أخرى جرياً يعينها	أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت
٢٧١	بكنه ذلك عدنان وقحطان	قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت
٢٧٦	أنا أو أنت ما أبتغي المستعين	بك أوبي استعان قلبك إما

النون المفتوحة

٤٠	وإن سقيت كرام الناس فاسقيننا	إننا محيوك يا سلمى فحيننا
----	------------------------------	---------------------------

البيت	الصفحة
فلمما تبين أصواتنا	٧٠ بكين وفديننا بالأينا
إذا ما الغايات برزن يوماً	١٤٢ وزججن الحواجبا والعيونا
كأننا يوم قرى	٢٧٣ ، ٢٧٤ إننا نقتل إيانا
ميراً من عيوب الناس كلهم	٢٧٥ فالله يرعى أبا حرب ويرعانا
فإن كان حبك لي كاذباً	٢٨٢ فقد كان حبك حقاً يقينا
لا ترج أو تخش غير الله إن إذى	٢٨٢ واقيكه الله لا ينفك مأمونا
ما اللذ يسومك سوءاً بعد بسط يد	٣٥٤ بالبر إلا كمثل البغي عدوانا
فأدنوا إلى حقكم يأخذة إيكم	٤٠٩ شتم وإلا فإياكم وإيانا
أنا ابن سعد أكرم السعدينا	٥٤٣ إن تيمماً لم يكن عيننا

النون المكسورة

أبا الموت الذي لا بد أني	١٥ ملاق لا أباك تخوفيني
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	٥٣٥، ٢٤٨، ٤٠ بأبيض ماضي الشفرتين يمان
ذعرت به القطا ونفيت عنه	٤٧ مقام الذئب كالرجل اللعين
ولقد أمر على اللئيم يسبني	٥٥٤، ١٩٥، ١٤٤ فمضيت ثم قلت لا يعينني
فإلا يكنها أو تكنه فإنه	٢٨٤ أخوه غذته أمه بلبانها
ولي نفس أقول لها إذا ما	٢٩١ تنازعني لعلني أو عساني
تراه كالشغام يعل مسكا	٢٩٢ يسوء الغايات إذا فليني
امتلا الحوض وقال قطني	٢٩٧ مهلاً رويداً قد ملأت بطني

البيت	الصفحة
أيها السائل عنهم وعني	٢٩٧ لست من قيس ولا قيس مني
آلا إنه من يلغ عاقبة الهوى	٣٢١ مطيع دواعيه يئو بهوان
تعال فإن عاهدتني لا تخونني	٣٩٨ ، ٣٦٧ نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
آلا رب من تغتشه لك ناصح	٣٩٩ ومؤتمن بالغيب غير أمين
دعي ماذا علمت سأتقيه	٤١٥ ولكن بالمغيب حدثيني
الله أعطاك فضلاً من عطيته	٥٤٨ على هن وهن فيما مضى وهن
وكل رفيقي كل رحل وإن هما	٦٤٤ تعاطى القنا قوما هما أخوان
ولو أنا على حجر ذبحنا	٦٥١ جرى الدميان بالخير اليقين
لأصبح الحي أو باداً ولم يجدوا	٦٥٢ عند التفرق في الهيجاء جمالين
عرين من عرينة ليس منا	٦٦٢ برئت إلى عرينة من عرين
عرفنا جعفرأ وبني رياح	وأنكرنا زعانف آخريين

الهاء المضمومة

إنما يعرف ذا الفضل	٧٤ من الناس ذووه
أيام من لست أقلاه	١٥١ ولا في البعد أنساه
لك الله على ذلك	لك الله لك الله

الواو المكسورة

وكم موطن لولاي طحت كماهوى	٢٩١ بأجرامه من قنة النيق منهوي
---------------------------	--------------------------------

الصفحة

البيت

الألف المقصورة

بنو يدر إذا مشى وبنو يهز على العشا ٥٠٨

الياء المضمومة

على اطرقا باليات الخيام إلا الثمام وإلا العصي ٥١٣

الياء المفتوحة

فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتا حتى أزيروا المنائيا ١٩٨

وأنت غريم لا أظن قضاءه ولا العنزي القارظ الدهر جائيا ١٤٤

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها هاوذاليا ٣٤١

وإما كرام مؤسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ٤١١

٤٢٥ فقد دجى الليل فهيا هيا

خليلي ما إن أنتما الصادق الهوى إذا خفتما فيه عدولاً وواشيا ٦٤٢

الياء المكسورة

وليس المال فاعلمه بحال وإن أرضاك إلا للذي ٣٥٤

يريد به العلاء فيصطفيه لأقرب أقربيه وللقصي

فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها

الصفحة

نصف البيت

حرف الهمزة

- ٤٠٢..... أتوا ناري فقلت منون أنتم
- ٢٩٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٤ إذا ذهب القوم الكرام ليسي
- ٦١ أسال البحار فانتحي للعقيق
- ٤٦ إلى الحول ثم اسم السلام عليكما
- ٢٧٣..... إلآك ديّار
- ٥٢ إلآ علالة أو بداهة سابع
- ٤٢٨..... ألآ أبلغا ليلي وقولا لها
- ٣٠١..... ألآ كل شيء ما خلال الله باطل
- ١٣٠ ، ٢٩..... الواهب المائة الهجان وعبدها
- ٢٧٣..... إلآيك حتى بلغت إيآكما
- ٤٧٢..... أما ترى حيث سهيل طالعا
- ٢٠٧..... أنا ابن التارك البكري بشر
- ٢٥٤..... أنا سيف العشيرة فأعرفوني
- ٣٦٩..... أنا الذي سمتني أمي حيدرة
- ٣٦٨..... أنا الذي فررت يوم الحرة
- ٤٨٠..... أني ومن أين آبك الطرب

حرف الباء

- ٤٤٨..... - بغرة نجم هاج ليلاً فانكدر
- ٥٥..... - بما أعطى النطاسي حذيتا
- ٤٢٨..... - بله الأكف كأنها لم تخلق
- ٥٢..... - بين ذراعي وجبهة الأسد
- ٦٥٢ ، ٦٤٤ ، ٥٩٢..... - بين رماحي مالك ونهشل
- ٢٥٨ ، ٢٥٧..... - بيناه في دار صدق قد أقام بها

حرف التاء

- ٤٤٢ ، ٤٦..... - تداعين باسم الشيب في متشم
- ٤٢٤..... - تراكها
- ٨٧..... - تركت منازلكم كأس الدابر
- ١١٦..... - ترمي بكف كان من أرمى البشر

حرف الحاء

- ٤٧٣..... - حيث لي العمائم

حرف الدال

- ٢٥٨ ، ٢٥٧..... - دار لسعدى إذه من هواكا
- ٢٤٢ ، ٤٦..... - داع يناديه باسم الماء مبعوم

حرف الذال

- ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا ٣٦٦ ، ٣٤٨
- ذكرت الله في الوادي طوى ٢٠٦

حرف الراء

- ردوا علينا شيخنا ثم يجل ٤٧١

حرف الظاء

- ظهراهما مثل ظهور الترسين ٦٥٣

حرف العين

- على حين عاتبت المشيب على الصبا ٢٢٤

حرف الفاء

- فالسابع فالغانم فالآيب ١٢١
- فإن الحوادث أودى بها ٢٣٩
- فبكى بناتي شجوهن وقلن لي ٦٣١
- فدعوا نزال ٤١٨

حرف القاف

- قالت بنو عامر خالوا بني أسد ٦٣١
- قالت له ريح الصبا قرقار ٤٣٠
- قدني من نصر الحبيبين قدي ٦٥٨ ، ٢٩٨

حرف الكاف

- ٦٥٠..... كان خصيه من التدلل -
٤٦٤..... كم دون سلمى فلوات بيد -

حرف اللام

- ٦٢٨..... لقد ولد الأخيطل أم سوء -
٥١..... لله در اليوم من لامها -
٦٥١..... لنا إبلان فيهما ما علمتم -
٢٩١..... لولاك هذا العام لم أحجج -

حرف الميم

- ١٧٢..... متى تأتتا تلمم بنا في ديارنا -
٤٢٥..... مناعها -

حرف الهاء

- ٥٢..... هما أخو في الحرب من لا أخاله -
٣١..... هم الآمرون الخير والفاعلون -
٤٣٦..... هيئات من مصبحها هيئات -

حرف الواو

- ٤٢٣..... وا بأبي أنت وفوك الأشنب -
٧٠ ، ٦٩..... وأبي مالك ذو المجاز بدار -

الصفحة

نصف البيت

- ٤٥٠..... والخاز باز السنم المجودا -
١١٦..... والله ما زيد بنام صاحبه -
١١٥ ، ٣٦..... والمؤمن العائدات الطير يرقبها -
٣٥١..... وأنت الذي في رحمة الله أطمع -
٢٧٢..... وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي -
١١٥..... وبالطويل العمر عمراً حيدرا -
٤٤٨..... وبعض القوم يسقط بين بينا -
٤٥٠..... وجن الخاز باز به جنونا -
١١٤..... وفرع يغشى المتن أسود فاحم -
٦١..... وقد جعلتني من حزيمة إصبعا -
٦٢٩ ، ٢٣٩..... ولا الأرض أبقل إبقاها -
٢٩١..... ولولاك لم يعرضنا لأحسابنا حسن -
٤٢٣..... وي كأن من يكن له نشب يجب -

حرف الياء

- ٤٥١..... يا خاز باز أرسل اللهازما -
٥٨٢..... يا دار هند عفت إلا أثنافها -
٤١..... يا زيد زيد اليعملات الذبل -
٤٣٠..... يدعو وليدهم بها عرعار -
٦٥٠..... يديان بيضاوان عند محلم -
١٥٧..... يمت بقربي الزينين كليهما -

فهرس الأعلام

الصفحة

الاسم

(ا)

- ٥٩٧ - آدم - عليه السلام -
- ٥٤٨ - إبراهيم بن حسن زيد
- ٥٦٩ - الأحوص
- ٥٣٨ - الأخطل
- ٤٢٥ - الأخفش الأكبر
- ٢٤٤ ، ٢٤٠ ، ١٩٧ ، ١٦٧ ، ١٥٧ ، ١٧ ، ١٥ - الأخفش الأوسط
- ٦٢٦ ، ٦٢٢ ، ٤٧٣ ، ٤٤٦ ، ٣٨٨ ، ٣٠٧ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩
- ٦١ - الأسود
- ٥٤٥ ، ٤٧٩ ، ٤٣٧ ، ٣٢٧ - الأصمعي
- ٤٧٢ - ابن الأعرابي
- ٥٣٣ ، ٥٢ - الأعشى
- ١٣٤ - الأعلم
- ٦٤٠ - ابن الأنباري
- ١٤١ - امرؤ القيس

(ب)

- ٢٩٥ - أبو بكر

الصفحة

الاسم

(ث)

ثعلب ٦٢١ ، ٥٠٨ ، ٦٢

(ج)

جابر بن رآلان ٥٣٣

أبو الجراح ٥٧٨

الجرجاني ٥٣٩

الجرمي ١١٢

جرير ٦٢٨ ، ٣٣١

ابن جني ٦٦٦ ، ٦٣٢

(ح)

حاتم ٢٥٣

ابن الحاجب (المصنف) ٢٧٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ١٥٣ ، ٥٨ ، ٥٤

٣٠٨ ، ٣٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٦ ،

٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٧ ، ٥٤٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ،

٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤٢ ، ٦٦٣

حسان ٥٦

الحسن البصري ١٣١

حسن بن حسن بن زيد ٥٤٨

حفص ٦٤٢

الاسم	الصفحة
حمزة	٥٩٥ ، ١٣٠ ، ١٢٨
حميد الأرقط	٢٧٤
حميد بن ثور	٢٥٣
حذيفة	٦٠٣

(خ)

الخليل	٣١٠ ، ٣٠٨ ، ٢٨٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٢٠
	٦٢٣ ، ٦٢٢ ، ٦٢١ ، ٦١٤ ، ٥٦٩ ، ٥٤٩ ، ٥٣٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٤
خويلد بن نفيل	٥٣٤

(د)

أبو الدرداء	٩٥
درنا	٥١
ابن دريد	٤٢٤
أبو دؤاد	٦١
أبو علي الدينوري	٢٢٠

(ذ)

أبو ذؤيب	٣٩٦
ذو الرمة	١٨٣ ، ٥٥ ، ٤٦

(ر)

الراعي	٥١١
--------	-----

الصفحة

الاسم

- ٦٣٢ أبو رجاء -
١٣١ أبو رزين -
٣١٢ ، ١٣٦ رؤبة -

(ز)

- ٥١٥ ، ٤٨٢ ، ٢٥٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ الزجاج -
٤٨٧ ، ١٨٢ الزجاجي -
١٨٤ ، ١٥٢ ، ١٤٣ ، ١٣٠ ، ٩٠ ، ٥٤ ، ٢٣ ، ١٨ الزمخشري -
٤٧٢ ، ٣٩٦ ، ٣٤٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٢٢ ، ٢٠٦ ، ١٨٨
٥٢٧ ، ٦٢٨ ، ٥٩١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٢ ، ٥٠٠
٦٦٦ ، ٦٥١ ، ٤٢٩ ، ١٨٤ أبو زيد -
٢٩٧ ، ٤١ ، ١٩ زيد الخير -
٥٤٣ زيد بن ثابت -

(س)

- ١١٤ ، ١١٣ ، ١٥ ابن السراج -
٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٥ ، ٥٥٣ السكاكي (صاحب المفتاح) -
٥٣٣ سويد بن كراع -
٥٦٣ ، ٤١٢ ، ٤٩٥ ، ٩١ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٢٦ سيويه* -
١٨ ، ١٢ السيرافي -

* نظراً لكثرة ورود اسمه اكتفيت بذكر بعض المواضع .

الاسم الصفحة

(ش)

- ١٦٠ الشلوين -
٤٧ الشماخ -
٦٤١ أبو علي الشيباني -

(ص)

- ٢٨٥ ابن صياد -

(ط)

- ٣٢١ أبو طالب -
٤٧٣ ، ٣٣٩ طرفة -
٥١٩ الطرماح -
٥٤٤ طلحة بن عبد الله الخزاعي -

(ع)

- ٢٨٥ عائشة - رضي الله عنها -
٦٣ أبو العالية -
٦٤٢ ، ٣٢٠ ، ٢٥٤ ، ١٧٥ ، ٥٤ ابن عامر -
٥٤٢ عامر بن الطفيل -
٥٤٢ عامر بن مالك بن جعفر -
٤٧٨ العباس بن مرداس -
٥١٧ عبد الله بن الحارث بن نوفل -

الاسم	الصفحة
- عبد الله بن حسن بن زيد	٥٤٨
- عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه -	٦٥٨ ، ٥٣٣
- عبد الله بن عباس - رضي الله عنه -	٥٣٣ ، ١٣١
- عبد الله بن عبد - رضي الله عنه -	٥٣٣ ، ٥٠٢
- عبد الله بن قيس الرقيات	٥٤٥
- عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -	٦٥٣ ، ٥٩٣ ، ٥٨٣ ، ٣٥٥
- أبو عبيد	٦٥٢ ، ٤٢٨
- أبو عبيدة - رضي الله عنه -	٥٨٤
- عبيد بن الأبرص	٤٤٧
- عبيدة بن الحارث - رضي الله عنه -	١٩٨
- العجاج	٤٤٨
- عزيز - عليه السلام -	٣٦١
- ابن عصفور*	١٣ ، ٢٤ ، ٣٧ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٥٣ ،
	٤٨٧ ، ٤٨١ ، ٤٥٧ ، ٤٠٩
- علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -	٥١٧
- عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -	٥٤٤ ، ٢٨٥ ، ٢٠٣
- عمرو بن الأحمر	٥٢٣
- أبو عمر بن العلاء	٤١٤ ، ٣٠٧
- عمرو بن قمئة	٥١
- عيسى - عليه السلام -	٣٦١

* نظراً لكثرة ورود اسمه اكتفيت بذكر بعض المواضع .

الصفحة

الاسم

عيسى بن عمر ٣١٢

(ف)

أبو علي الفارسي ٧٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٢٠ ، ٢٤٤ ،

٤١٥ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٧٠ ، ٦٤١

الفراء ٢٨ ، ١١٠ ، ١٣٤ ، ١٦٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٩١ ،

٣١٥ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٤٥٦ ، ٥١٥ ، ٥٧٢ ،

٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٤١ ، ٦٦٨

الفرزدق ٢٠ ، ٥٢ ، ٣٩٨

الفضل الرقاشي ٢٥٣

(ق)

قتادة ١٣١

قطرب ١٣١ ، ٣٤٠ ، ٤٠٠ ، ٤٨٣ ، ٥١١

قيس بن عتاب ٥٤٢

قيس بن هذمة ٥٤٢

(ك)

الكسائي ٦٢ ، ١٨٦ ، ٢٧٧ ، ٣٠٧ ، ٣٥٦ ، ٣٨٠ ، ٤٢٣ ،

٤٧٢ ، ٤٧٨ ، ٥٧٨ ، ٥٩٥ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٤٧

كليب ٥١٧

كعب بن ربعة ٥٤٢

الاسم	الصفحة
كعب بن كلاب	٥٤٢
الكميت	٤٨٠
ابن كيسان	٦٠٣ ، ٤٥٦ ، ٢٥٥ ، ١٢

(ل)

ليد	٥١٧ ، ٣٤٣ ، ٤٦
-----	----------------

(م)

المازني	١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤٤ ، ٣٥٢ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣١
ابن مالك (صاحب التسهيل) *	١١ ، ١٥ ، ٢٤ ، ٣٨ ، ٦٢ ، ٣٩٥ ، ٥٣٢ ، ٥٠٨ ، ٥٠٤ ، ٤٩٧ ، ٤٠٩
المبرد	١٥ ، ١٧ ، ٧٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٨٥ ، ٢٤٤ ، ٢٨٠ ، ٦٢٨ ، ٥٣٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٠
المتنبي	٦٧١
مجاهد	١٣١
محمد بن أبي بكر	٥٤٣
محمد بن جعفر	٥٤٣
محمد بن حاطب	٥٤٣
المرار	٢٠٧
مريم - عليها السلام -	٣٦١

* نظراً لكثرة ورود اسمه اكتفيت بذكر بعض المواضع .

الصفحة

الاسم

- ٦٥٨ مصعب - رضي الله عنه -
٥١٧ معاوية - رضي الله عنه -
٢٧٧ مغلس بن لقيط

(ن)

- ٥٣٣ ، ٥١٧ ، ٢٢٤ ، ١٤١ النابغة -
٦٤٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٥٣ ، ٦٨ نافع -
٥٣٦ أبو النجم
١٣١ النخعي
٥٣٥ نزار بن معد بن عدنان
٥١٧ النعمان بن المنذر

(هـ)

- ٣٨٤ ، ٣٨٣ هشام

(و)

- ٢٤٨ ورقة بن نوفل

(ي)

- ١٣١ يحيى بن وثاب
٥٣٣ يزيد بن الصعق
٥٩١ يعقوب - عليه السلام -
٣٤٢ يوسف - عليه السلام -
٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٣٠٧ ، ٢٨٨ ، ٢٥٦ ، ٢٤٩ يونس بن حبيب
٦١٧ ، ٤٦٤ ، ٤٠٦

فهرس القبائل

الصفحة	القبيلة
٤٣٥ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨	- أسد
.....	- تميم
٤٠٣	- ثقيف
٦٤٢	- الحارث بن كعب
٤١١ ، ٣٦٠	- طيء
٥١٠	- فقفس
٥٢٢	- فهم
٤٠٣	- قريش
٢٥٩ ، ٢٥٨	- قيس
٥٩٢	- مالك
٥٩٢	- نهشل
٤٠٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٦٦	- هذيل
٢٥٩	- همدان

فهرس المذاهب النحوية

الاسم	الصفحة
- أهل المدينة	٣٠٧ ، ١٦٠
- أهل البصرة - البصريون -	١١٠ ، ١١١ ، ١٣٤ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٨٨ ، ٢٢٧ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٧٤ ، ٤٢٦ ، ٤٨٣ ، ٥٤٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦١٤ ، ٦٤٢ ، ٦٦٧
- أهل بغداد - البغداديون -	١٥٩
- بني تميم - تميم -	٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٥٢٣ ، ٥٨٠
- أهل الحجاز - الحجازيون -	٢٦٨ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٤٠٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٥٢٣
- أهل الكوفة - الكوفيون -	١٣ ، ٢٠ ، ٣٥ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٢٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٣٠٦ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٩٩ ، ٤٢٦ ، ٥٢٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٨ ، ٦٤٢ ، ٦٥٢ ، ٦٦٧

فهرس البلدان والأماكن والفرق

الاسم	الصفحة
- أبانين	٥٤١ ، ٥٤٠
- أجلى	٦١٩
- أذرعاع	٥٤١ ، ٥٤٠
- أزارقة	٦١٣
- أشاعثة	٦١٣
- الأشعري	٤٥
- بردى	٦١٩ ، ٥٦
- حُزوى	٦١٩
- دقرى	٦١٩
- ربي	٦١٩
- رضوى	٦١٩
- شعبي	٦١٩
- العراق	٩
- عرفاع	٥٤١
- عمان	٥٤١
- عمايئين	٥٤١ ، ٥٤٠
- كربلاء	١١
- المعتزلة	٤٥ ، ٤٤
- مكة	٥٤١
- المهالبة	٦٥٩ ، ٦١٤
- وحش اصمء	٥١١
- يثرب	٥٠٥

فهرس الكتب

الكتاب	الصفحة
- الأمالي - أمالي ابن الحاجب -	١٧٦
- التذكرة للفارسي	٢٠٦
- التسهيل لابن مالك * ١١ ، ٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٨٥ ، ٥٠٨ ، ٣٠٧
- الحاجية لابن الحاجب	٢٠٢
- الشرح - شرح الكافية لابن الحاجب ٣٠٨ ، ٥٤٩ ، ٥٧٤
- شرح المفصل - الإيضاح في شرح	
المفصل - لابن الحاجب ٥٤ ، ١٥٣ ، ١٨٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٧٣ ، ٤٥١ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٦ ، ٥٢٧ ، ٥٧٥ ، ٦٤٢ ، ٦٦٣
- الكتاب لسبويه ٥٤ ، ٥٠٥
- الكشف للزمخشري ١٣٠ ، ١٤٣ ، ٢٠٦ ، ٥٩٠
- مفتاح العلوم للسكاكي ٥٥٣ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨
- المفصل للزمخشري ٢٣ ، ٩٠ ، ٢٢٢ ، ٣٤٩ ، ٣٩٦ ، ٤٧٢ ، ٦٢٨ ، ٥٦٢ ، ٥٠٠

* نظراً لكثرة وروده سأكتفي ببعض المواضع .

فهرس مصادر البحث

أ - الرسائل العلمية :

- ١ - أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) للأستاذ الدكتور : محسن بن سالم العميري .
- ٢ - الأزهار الصافية في شرح كافية ابن الحاجب ، ليحيى بن حمزة العلوي ، القسم الثاني، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر (١٣٩٩ هـ) ت/ عبد الحميد مصطفى السيد .
- ٣ - الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في شرح المقدمة الكافية ، لإسماعيل بن عطية النجراني ، القسم الثاني . رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) . ت/ عبد الهادي بن أحمد الغامدي .
- ٤ - بيان معاني البديع ، لشمس الدين الأصفهاني . رسالة دكتوراه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م) ت/ حسام الدين عفانة .
- ٥ - شرح نجم الدين القموي على الكافية . رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) ت/ عفاف طاهر بنتن .

ب - المطبوعات :

- ١ - أبو علي الفارسي ، للدكتور عبد الفتاح شلبي . ط/ دار المطبوعات الحديثة (ط / ٣) ١٤٠٩ هـ .
- ٢ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدمياطي . ت / د . شعبان محمد إسماعيل . ط / عالم الكتب . بيروت .
- ٣ - الاختيارين ، للأخفش الأصغر . ت / د . فخر الدين قباوة . ط / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٤ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة . ت / الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط / دار الجيل (ط / ٤) ١٣٨٢ هـ .
- ٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان . ت / د . رجب عثمان جمعة . ط / مطبعة المدني (ط / ١) ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٦ - الإرشاد إلى علم الإعراب ، للكيشي . ت / د . عبد الله البركاتي ود . محسن العميري . ط / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .
- ٧ - الأزهية في علم الحروف ، ت / عبد المعين الملوحي . ط / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١ هـ .
- ٨ - أساس البلاغة ، للزمخشري . ط / دار صادر ١٩٦٥ م .
- ٩ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر . ت / علي محمد البجاوي . ط / نهضة مصر ١٩٧٠ م .
- ١٠ - أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير . ت / د . محمد البنا ومحمد عاشور . ط / دار الشعب ، القاهرة ١٣٩٣ هـ .

- ١١ - أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني . ت/ هـ . ريتز . ط/ دار المسيرة
(ط / ٣) .
- ١٢ - الأشباه والنظائر ، للسيوطي . ت/ عبد الإله نيهان وزملائه . ط/ مجمع
اللغة العربية بدمشق .
- ١٣ - الإصباح في شرح الاقتراح ، للسيوطي . تأليف د. محمود فجال . ط/ دار
القلم دمشق (ط / ١) ١٤٠٩ هـ .
- ١٤ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، للبطليلوسي . ت/ حمزة النشرتي . ط/
دار المريخ (ط / ١) ١٣٩٩ هـ .
- ١٥ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت . ت/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون .
ط/ دار المعارف (ط / ٣) .
- ١٦ - الأصمعيات ، للأصمعي . ت/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون . ط/ دار
المعارف ١٣٩٦ هـ .
- ١٧ - الأصول في النحو ، لابن السراج . ت/ عبد الحسين الفتلي . ط/ مؤسسة
الرسالة (ط / ٣) ١٤٠٨ هـ .
- ١٨ - إعجاز القرآن ، للباقلاني . ت/ السيد صقر . ط/ دار المعارف ١٩٦٣ م .
- ١٩ - إعراب ثلاثين سورة ، لابن خالويه . ط/ عالم الكتب ١٤٠٦ هـ .
- ٢٠ - إعراب القرآن ، للنحاس . ت/ زهير غازي زاهد . ط/ عالم الكتب
(ط / ٢) ١٤٠٥ هـ .
- ٢١ - الأعلام ، للزركلي ، القاهرة ١٣٧٤ هـ .

- ٢٢ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني . ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٢٣ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، للفارقي . ت/ سعيد الأفغاني . ط/ جامعة بنغازي ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٢٤ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، للبطلوسي . ط/ دار الجيل ١٣٩٣ هـ .
- ٢٥ - الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش . ت/ عبد المجيد قطامش . ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ .
- ٢٦ - إكمال الإعلام بثلاث الكلام ، لابن مالك . ت/ د. سعد بن حمدان الغامدي . ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٧ - ألقاب الشعراء ومن يُعرف منهم بأمه ، لابن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات) . ط/ مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ هـ .
- ٢٨ - أمالي ابن الحاجب ، ت/ هادي حمودي . ط/ عالم الكتب (ط/ ١) ١٤٠٥ هـ .
- ٢٩ - أمالي القالي ، ط/ دار الكتب العلمية .
- ٣٠ - أمالي ابن الشجري ، ت/ د. محمود الطناحي . ط/ المدني . القاهرة (ط/ ١) ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٣١ - أمالي المرتضى ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم . ط/ مطبعة عيسى البابي ١٣٧٣ هـ .

- ٣٢ - الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام . ت/ د. عبد المجيد قطامش .
ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٣٣ - إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري ، ت/ علي محمد البحايوي . ط/ مطبعة
عيسى الحلبي ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ٣٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي . ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم .
ط/ دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٧٠ هـ .
- ٣٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي
البركات الأنباري . ت/ محمد محي الدين عبد الحميد . ط/ مطبعة السعادة
(ط/ ٤) ١٩٦١ م .
- ٣٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام . ت/ محمد محي الدين
عبد الحميد . ط/ دار الفكر .
- ٣٧ - الإيضاح العضدي ، للفارسي . ت/ د. حسن شاذلي فرهود . ط/ دار
العلوم ١٤٠٨ هـ .
- ٣٨ - إيضاح شواهد الإيضاح ، للقيسي . ت/ د. محمد الدعجاني . ط/ دار
الغرب الإسلامي ١٤٠٨ هـ .
- ٣٩ - الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب . ت/ د. موسى بنى العليلي .
ط/ مطبعة العاني ، بغداد .
- ٤٠ - الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي . ت/ د. مازن المبارك . ط/ دار
العروبة ، القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

- ٤١ - إيضاح الوقف والابتداء ، لأبي بكر بن الأنباري . ت/ د. محي الدين عبد الرحمن رمضان . ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- ٤٢ - البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي . ط/ دار الفكر (ط/ ٢) ١٤٠٣ هـ .
- ٤٣ - البخلاء ، للجاحظ . ت/ أحمد العوامري وعلي الجارم . ط/ دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ .
- ٤٤ - البداية والنهاية ، لابن كثير . ط/ مطبعة السعادة .
- ٤٥ - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تأليف/ عبد الفتاح القاضي . ط/ الحلبي (ط/ ١) ١٣٧٥ هـ .
- ٤٦ - البرصان والعرجان والعميان والحولان ، للجاحظ . ت/ عبد السلام هارون منشورات وزارة الثقافة العراقية ، بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٤٧ - البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ دار الفكر (ط/ ٣) ١٤٠٠ هـ .
- ٤٨ - البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ت/ د. عياد الثبيتي . ط/ دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٤٩ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي . ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم . ط/ الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٥٠ - البلغة في أصول اللغة ، تأليف/ السيد محمد صديق القنوجي . ت/ نذير محمد مكيتي . ط/ دار البشائر الإسلامية ، بيروت (ط/ ١) ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- ٥١ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيوززآبادي . ت/ محمد المصري . ط/
وزارة الثقافة بدمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٥٢ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبي البركات الأنباري .
ت/ د. رمضان عبد التواب . ط/ دار الكتب المصرية ١٩٧٠ م .
- ٥٣ - البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري . ت/ طه عبد
الحميد طه . ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ .
- ٥٤ - البيان والتبيين ، للجاحظ . ت/ فوزي عطوي . ط/ دار صعب .
- ٥٥ - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، تأليف : شمس الدين
الأصفهاني . ت/ د. محمد مظهر بقا . ط/ مركز البحث العلمي وإحياء
التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (ط/ ١) ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٦ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي . ط/ مطبعة الكويت
١٣٨٥ هـ .
- ٥٧ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة . ت/ السيد أحمد صقر . ط/ دار
الكتب العلمية (ط/ ٣) ١٤٠١ هـ .
- ٥٨ - التبصرة والتذكرة ، للصميري . ت/ د. فتحي علي الدين . ط/ مركز
البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ -
١٩٨٢ م .
- ٥٩ - التخمير ، للخوارزمي . ت/ د. عبد الرحمن العثيمين . ط/ دار الغرب
الإسلامي ، بيروت (ط/ ١) ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٦٠ - التذكرة السعدية في الأشعار العربية ، ت/ د. عبد الله الجبوري . ط/
مطابع النعمان ، العراق ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .

- ٦١ - تذكرة النحاة ، لأبي حيان . ت/ د. عفيف عبد الرحمن . ط/ مؤسسة الرسالة (ط / ٢) ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٦٢ - التذيل والتكميل ، لأبي حيان . ت/ د. حسن هندراوي . ط/ دار القلم ، دمشق (ط / ١) ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٦٣ - ترشيح العلل ، للجرجاني . ت/ عادل محسن العميري . ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤١٩ هـ .
- ٦٤ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك . ت/ محمد كامل بركات . ط/ دار الكتاب العربي بمصر ١٣٨٧ هـ .
- ٦٥ - تصحيح الفصح ، لابن درستويه . ت/ د. عبد الله الجبوري . ط/ ديوان الأوقاف ، بغداد ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٦٦ - التصريح بمضمون التوضيح ، للأزهري . ط/ مطبعة الحلبي .
- ٦٧ - التعريفات ، للجرجاني . ط/ مطبعة الحلبي ، القاهرة .
- ٦٨ - تفسير القرطبي ، ط/ دار الكتب المصرية ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٦٩ - التكملة ، للفارسي . ت/ د. حسن شاذلي فرهود . ط/ جامعة الملك سعود بالرياض ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٧٠ - التمام في تفسير شعر هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لابن جني . ت/ ناجي القيسي وأحمد مطلوب وخديجة الحديثي . بغداد ١٣٨١ هـ .
- ٧١ - التهذيب الوسيط في النحو ، لابن يعيش الصنعاني . ت/ فخر قدارة . ط/ دار الجليل ، بيروت (ط / ١) ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- ٧٢ - تهذيب اللغة ، للأزهري . ط/ المؤسسة المصرية العامة ١٣٨٤ هـ -
١٩٦٤ م .
- ٧٣ - التوطئة ، للشلوبين . ت/ يوسف المطوع . ط/ دار التراث العربي .
- ٧٤ - الجامع الصغير ، للسيوطي . ط/ مطبعة الحلبي ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٧٥ - الجمل ، للزجاجي . ت/ علي توفيق الحمد . ط/ مؤسسة الرسالة
(ط / ١) ١٤٠٤ هـ .
- ٧٦ - جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي . ت/ علي محمد البجاوي . ط/
نهضة مصر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٧٧ - جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري . ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم
وعبد الحميد قطامش . ط/ المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ١٣٨٤ هـ -
١٩٦٤ م .
- ٧٨ - الجمهرة في اللغة ، لابن دريد . ط/ دار صادر ، بيروت .
- ٧٩ - الجني الداني في حروف المعاني ، للمرادي . ت/ د. فخر الدين قباوة
ومحمد نديم . ط/ المكتبة العربية بـجلب (ط / ١) ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٨٠ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ط/ الحلبي .
- ٨١ - حاشية على شرح القاكهي ، لقطر الندى . تأليف يس الحمصي . ط/
الحلبي (ط / ٢) ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- ٨٢ - الحجاة في القراءات السبع ، لابن خالويه . ت/ د. عبد العال سالم مكرم .
ط/ دار الشروق ، بيروت ١٩٧١ م .

- ٨٣ - الحديث النبوي في النحو العربي ، تأليف د. محمود فجال . ط / أضواء السلف ، الرياض (ط / ١) ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٨٤ - حروف المعاني ، للزجاجي . ت / د. علي توفيق الحمد . ط / مؤسسة الرسالة (ط / ١) ١٤٠٤ هـ .
- ٨٥ - الخلل في شرح أبيات الجمل ، للبطليوسي . ت / د. مصطفى إمام . ط / الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٨٦ - الحماسة الشجرية ، لابن الشجري . ت / عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي . منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٠ م .
- ٨٧ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي . ت / عبد السلام هارون . ط / مكتبة الخانجي (ط / ١) ١٤٠٦ هـ .
- ٨٨ - الخصائص ، لابن جني . ت / محمد علي النجار . ط / دار الكتاب العربي ١٣٩٩ هـ .
- ٨٩ - الدرر اللوامع على همع الهوامع . للشنقيطي . ط / دار المعرفة ، بيروت (ط / ٢) ١٣٩٣ هـ .
- ٩٠ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي . ت / د. أحمد الخراط . ط / دار القلم ، دمشق (ط / ١) ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٩١ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني . قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر . ط / مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٩٢ - ديوان الأخطل ، شرحه وقدم له / مهدي محمد ناصر الدين . ط / دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ٩٣ - ديوان أبي الأسود الدؤلي ، ت/ الشيخ محمد حسن آل ياسين . ط/ مطبعة المعارف ، بغداد (ط / ٢) ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٩٤ - ديوان الأحوص الأنصاري ، ت/ د. سعدي ضناوي . ط/ دار صادر ، بيروت .
- ٩٥ - ديوان الأعشى الكبير - ميمون بن قيس - ، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين . ط/ المكتب الشرقي ، بيروت .
- ٩٦ - ديوان الأفوه الأودي ، شرح وتحقيق د. محمد التونجي . ط/ دار صابر ، بيروت (ط / ١) ١٩٩٨ م .
- ٩٧ - ديوان أبي النجم العجلي ، ت/ سجع الجبيلي . ط/ دار صادر ، بيروت (ط / ١) ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٩٨ - ديوان أبي نواس ، ت/ أحمد الغزالي . ط/ دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٩٩ - ديوان امرئ القيس ، ت/ حسن السندوبي . ط/ دار إحياء العلوم ، بيروت (ط / ١) ١٤٠٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٠٠ - ديوان أمية بن أبي الصلت ، ت/ عبد الحفيظ السطلي (ط / ٢) .
- ١٠١ - ديوان أوس بن حجر ، ت/ د. محمد يوسف نجم . ط/ دار صادر ، بيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ١٠٢ - ديوان بشر بن أبي خازم ، ت/ د. عزة حسن . ط/ وزارة الثقافة والإرشاد ، دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ١٠٣ - ديوان جرير ، ط/ دار صادر ، بيروت ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .

- ١٠٤ - ديوان حسان بن ثابت ، ت/ د. سيد حنفي حسنين . ط/ دار المعارف .
- ١٠٥ - ديوان الخطيئة ، ت/ نعمان طه . ط/ الحلبي (ط / ١) ١٣٧٨ هـ -
١٩٥٨ م .
- ١٠٦ - ديوان حميد بن ثور الهلالي ، ت/ عبد العزيز الميمني . ط/ دار الكتب
المصرية ١٣٧١ هـ .
- ١٠٧ - ديوان ذي الرمة ، ط/ المكتب الإسلامي ، دمشق (ط / ٢) ١٣٨٤ هـ -
١٩٦٤ م .
- ١٠٨ - ديوان الراعي النميري ، جمع : ناصر الحاني ، دمشق ١٣٨٣ هـ .
- ١٠٩ - ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح/ وليم بن الورد . ط/ دار الآفاق
الجديدة (ط / ٢) .
- ١١٠ - ديوان زيد الخير ، ت/ نوري القيسي . ط/ مطبعة النعمان .
- ١١١ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، ت/ صلاح الدين الهادي ، ط/ دار
المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ١١٢ - ديوان طرفة بن العبد ، ت/ درية الخطيب ولطفي الصقال . ط/ مجمع اللغة
العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ١١٣ - ديوان العباس بن مرداس ، ت/ د. يحيى الجبوري . نشر مديرية الثقافة
العامة في وزارة الثقافة والإعلام ، العراق (ط / ١) ١٩٦٨ م .
- ١١٤ - ديوان عبيد بن الأبرص ، ت/ د. حسين نصار . ط/ الحلبي ، القاهرة
١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

- ١١٥ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، ت/ د. محمد يوسف نجم . ط/ دار صادر ، بيروت .
- ١١٦ - ديوان العجاج ، ت/ د. عبد الحفيظ السطلي . ط/ مكتبة أطلس .
- ١١٧ - ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، شرح الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . ط/ المدني ، القاهرة (ط/ ٣) ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
- ١١٨ - ديوان عمرو بن قميئة ، ت/ د. خليل إبراهيم العطية . ط/ دار صادر ، بيروت (ط/ ٢) ١٩٩٤ م .
- ١١٩ - ديوان عمرو بن معدي كرب ، صنعه / هاشم الطعان . ط/ وزارة الثقافة بالعراق .
- ١٢٠ - ديوان عنزة ، ط/ دار صادر ، بيروت (ط/ ١) ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ١٢١ - ديوان الفرزدق ، جمع وشرح / علي فاعور . ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت (ط/ ١) ١٤٠٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ١٢٢ - ديوان قيس بن الخطيم ، ت/ د. ناصر الدين الأسد . ط/ دار صادر ، بيروت (ط/ ٢) ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٢٣ - ديوان كثير عزة ، جمع وشرح/ د. إحسان عباس . ط/ دار الثقافة ، بيروت ١٣٩١ هـ .
- ١٢٤ - ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، ت/ د. سامي العاني . ط/ مطبعة المعارف ، بغداد (ط/ ١) ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ١٢٥ - ديوان لييد بن ربيعة العامري ، ط/ دار صادر ، بيروت .

- ١٢٦ - ديوان المتنبي شرح العكبري ، تصحيح / مصطفى السَّقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شليبي . ط/ الحلبي ، القاهرة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- ١٢٧ - ديوان المثقب العبدى ، ت/ حسن كامل الصيرفي . ط/ معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ١٢٨ - ديوان مسكين الدارمي ، ت/ خليل العطية ، وعبد الله الجبوري ، بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- ١٢٩ - ديوان النابغة الجعدي ، ت/ د. واضح الصمد . ط/ دار صادر ، بيروت (ط/ ١) ١٩٩٨ م .
- ١٣٠ - ديوان النابغة الذبياني ، ط/ دار صادر ، بيروت .
- ١٣١ - ديوان الهذليين ، ط/ الدار القومية ، القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ١٣٢ - ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، ت/ د. عبد القدوس أبو صالح . ط/ مؤسسة الرسالة ١٣٩٥ هـ .
- ١٣٣ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي . ت/ د. أحمد الخراط . ط/ دار القلم ، دمشق (ط/ ٢) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٣٤ - روح المعاني ، للآلوسي . ط/ دار الفكر ، بيروت .
- ١٣٥ - الروض الأنف ، للسهيلى . ت/ طه عبد الرؤوف سعد . ط/ مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- ١٣٦ - الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر ابن الأنباري . ت/ د. حاتم الضامن . ط/ مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط/ ١) ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ١٣٧ - السبعة في القراءات ، لابن مجاهد . ت/ د. شوقي ضيف . ط/ دار المعارف بمصر (ط/ ٢) ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٣٨ - سر صناعة الإعراب ، لابن جني . ت/ د. حسن هندراوي . ط/ دار القلم ، دمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٣٩ - سنن الدارقطني ، ط/ دار المحاسن ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ١٤٠ - سنن الدارمي ، ط/ دار إحياء السنة النبوية .
- ١٤١ - سنن أبي داود ، ت/ الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط/ مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٩ هـ .
- ١٤٢ - السنن الكبرى ، للبيهقي . مصورة عن طبعة حيدر آباد - الدكن ١٣٥٥ هـ .
- ١٤٣ - سنن ابن ماجه ، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي . ط/ دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٢ هـ .
- ١٤٤ - سنن النسائي ، ط/ المطبعة المصرية بالأزهر ، القاهرة (ط/ ١) ١٣٤٨ هـ .
- ١٤٥ - سير أعلام النبلاء ، ت/ جماعة من المحققين . ط/ مؤسسة الرسالة (ط/ ٢) ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٤٦ - السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، تأليف/ د. محمود فجال . ط/ أضواء السلف ، الرياض (ط/ ٢) ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ١٤٧ - السيرة النبوية ، لابن إسحاق . ت/ مصطفى السقا وزميليه . ط/ الحلبي (ط/ ٢) ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

- ١٤٨ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي . نشره / حسام الدين القدسي . القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ١٤٩ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ت/ الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط/ عالم الكتب ، بيروت .
- ١٥٠ - شرح أبيات سيويه ، لابن السيرافي . ت/ د. محمد علي سلطاني . ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ١٥١ - شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي . ت/ عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق . ط/ دار المأمون للتراث ، دمشق ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٥٢ - شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى : إيضاح الشعر ، للفارسي . ت/ د. حسن هندراوي . ط/ دار القلم ، دمشق (ط/ ١) ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٥٣ - شرح أشعار الهذليين ، للسكري . ت/ عبد الستار فراج . ط/ المدني ١٣٨٤ هـ .
- ١٥٤ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ت/ الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط/ دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٥٥ م .
- ١٥٥ - شرح ألفية ابن معط ، ت/ د. علي الشوملي . ط/ مكتبة الخريجي ، الرياض (ط/ ١) ١٤٠٥ هـ .
- ١٥٦ - شرح الجمل ، لابن خروف . ت/ د. سلوى عرب . ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤١٨ هـ .
- ١٥٧ - شرح الجمل ، لابن عصفور . ت/ د. صاحب أبو جناح . بغداد ١٤٠٢ هـ .

- ١٥٨ - شرح الجمل ، لابن هشام . ت/ د. علي محسن عيسى . ط/ عالم الكتب ، بيروت (ط/ ١) ١٤٠٥ هـ .
- ١٥٩ - شرح الحماسة للمرزوقي ، ت/ أحمد أمين ، وعبد السلام هارون . ط/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .
- ١٦٠ - شرح الدماميني على المغني ، طبع على هامش شرح الشمني على المغني . مصر ١٣٠٥ هـ .
- ١٦١ - شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي . ت/ الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط/ عالم الكتب ، بيروت .
- ١٦٢ - شرح الشافية ، للرضي . ت/ محمد نور الحسن وزميليه . ط/ مطبعة حجازي ، القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ١٦٣ - شرح شواهد المغني ، للسيوطي . ط/ المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ .
- ١٦٤ - شرح العقيدة الطحاوية ، لأبي العز الحنفي . ت/ جماعة من العلماء . ط/ المكتب الإسلامي (ط/ ٧) ١٤٠٣ هـ .
- ١٦٥ - شرح القوائد السبع الطوال ، لأبي بكر بن الأنباري . ت/ عبد السلام هارون . ط/ دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- ١٦٦ - شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام . ت/ الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط/ المكتبة العصرية .
- ١٦٧ - شرح الكافية للرضي ، ت/ الشيخ : يوسف حسن عمر . ط/ جامعة قار يونس .
- ١٦٨ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك . ت/ د. عبد المنعم هريدي . ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ١٦٩ - شرح كتاب سيويه ، للسيرافي . ت/ د. رمضان عبد التواب وزميله . ط/
الهيئة المصرية للكتاب .
- ١٧٠ - شرح اللمع ، لابن برهان . ت/ د. فائز فارس . ط/ المجلس الوطني للثقافة
والفنون بالكويت (ط/ ١) ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٧١ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، للعسكري . ت/ عبد العزيز
أحمد . ط/ الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ١٧٢ - شرح المفصل ، لابن يعيش . ط/ عالم الكتب ، بيروت .
- ١٧٣ - شرح المقدمة الجزولية الكبرى ، لأبي علي الشلوين . ت/ د. تركي
العتيبي . ط/ مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط/ ٢) ، ١٤١٤ هـ -
١٩٩٤ م .
- ١٧٤ - شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ . ت/ د. خالد عبد الكريم . الكويت
(ط/ ١) ١٩٧٦ م .
- ١٧٥ - شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب . ت/ د. جمال
مخيمر . ط/ مكتبة الباز (ط/ ١) ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ١٧٦ - شرح هاشميات الكميت ، لأبي ريش القيسي . ت/ د. داود سلوم ، ود.
نوري القيسي . ط/ عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٧٧ - شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب . ت/ د. موسى العليلي . ط/
مطبعة الآداب ، العراق ١٤٠٠ هـ .
- ١٧٨ - شعر إبراهيم بن هرمة ، ت/ محمد نفاع وحسين عطوان . ط/ مجمع اللغة
العربية بدمشق ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

- ١٧٩ - شعر ربيعة الرقي - ربيعة بن ثابت - ، ت/ يوسف بكار . ط/ دار الأندلس ، بيروت (ط/ ٢) ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٨٠ - شعر عمرو بن أحمـر الباهلي ، ت/ د. حسين عطوان . ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ١٨١ - شعر الكميـت بن زيـد الأسدي ، ت/ د. داود سلّوم . ط/ مطبعة النعمان ، العراق ١٦٩٩ هـ .
- ١٨٢ - شعر مزاحـم العقيلي ، ت/ د. نوري حمودي القيسي ، القاهرة ١٩٧٦ م (مجلة معهد المخطوطات) .
- ١٨٣ - شعر ابن ميـادة ، ت/ د. حنا حداد ، ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٨٤ - شعر نصيب بن رباح ، ت/ د. داود سلّوم . ط/ مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٩٦٧ م .
- ١٨٥ - شعر التّمـر بن تولب ، صنعـه/ د. نوري القيسي . ط/ مطبعة المعارف ، بغداد .
- ١٨٦ - الشاعـر الخارـجي الطرمـاح بن حكيم ، تأليف : عزمي الصالحي . ط/ مطبعة الاقتصاد ، بغداد .
- ١٨٧ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسّلسيلي . ت/ د. عبد الله البركاتي . ط/ المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة (ط/ ١) ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٨٨ - الصاحبـي ، لابن فارس . ت/ السيد أحمد صقر . ط/ الحلبي ، القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- ١٨٩ - الصحاح ، للجوهري . ت/ أحمد عبد الغفور عطار (ط / ٢) ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٩٠ - صحيح البخاري ، ط/ دار الشعب ١٣٧٨ هـ .
- ١٩١ - صحيح مسلم ، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي . ط/ الحلبي ، القاهرة ١٣٧٤ هـ .
- ١٩٢ - الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، ت/ د. محسن سالم العميري . ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ١٩٣ - الصناعتين ، لأبي هلال العسكري . ت/ علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . ط/ الحلبي ، القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١٩٤ - ضرائر الشعر ، لابن عصفور . ت/ السيد إبراهيم محمد . ط/ دار الأندلس ، بيروت ١٩٨٠ م .
- ١٩٥ - ضرورة الشعر ، للسيرافي . ت/ د. رمضان عبد التواب . ط/ دار النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٩٦ - طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكي . ت/ د. عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي . ط/ الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٩٧ - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي . ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم . ط/ دار المعارف .
- ١٩٨ - طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام . ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٠ هـ .

- ١٩٩ - العبر في أخبار من عبر ، للذهبي . ت/ صلاح الدين المنجد ، وفؤاد سيّد .
ط/ وزارة الإرشاد ، الكويت ١٩٦٠ م .
- ٢٠٠ - عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات ، للقزويني . ط/ الحلبي ، القاهرة
(ط/ ٥) ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٠١ - العقد الفريد ، لابن عبد ربه . ت/ محمد سعيد العريان . ط/ دار الفكر .
- ٢٠٢ - علل النحو ، لأبي محمد الوراق . ت/ د. جاسم الدرويش . ط/ مكتبة
الرشد ، الرياض (ط/ ١) ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٠٣ - العمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني . ت/ الشيخ :
محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٢٠٤ - عمل اليوم والليلة ، لابن السني . ت/ عبد القادر عطا . ط/ دار المعرفة ،
بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ٢٠٥ - غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام . تصحيح : محمد عظيم
الدين . حيدر آباد ، الهند ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٢٠٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني . ط/ مكتبة
الرياض الحديثة .
- ٢٠٧ - الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري . ط/ دار الكتب العلمية
١٤٠١ هـ .
- ٢٠٨ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري . ت/ د. إحسان
عباس ، ود. عبد المجيد عابدين . ط/ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩١ هـ -
١٩٧١ م .

- ٢٠٩ - الفصول الخمسون ، لابن معطي . ت/ د. محمود الطناحي . ط/ الحلبي ،
القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٢١٠ - الفصول في العربية ، لابن الدهان . ت/ فائز فارس . ط/ مؤسسة الرسالة
(ط / ١) ١٤٠٩ هـ .
- ٢١١ - فصيح ثعلب ، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي . ط/ المطبعة النموذجية ،
القاهرة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- ٢١٢ - الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ، لابن هشام اللخمي . ت/ أحمد عبد
الغفور عطار . ط/ مكتبة الحياة (ط / ١) ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢١٣ - في التعريب والمعرب المعروف بجواشي ابن بري على كتاب المعرب ،
للجواليقي . ت/ د. إبراهيم السامرائي . ط/ مؤسسة الرسالة (ط / ٥)
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢١٤ - القاموس المحيط ، للفيروزآبادي . ط/ مؤسسة الرسالة (ط / ٢)
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٢١٥ - قيس ولبنى شعر ودراسة ، ت/ د. حسين نصار . ط/ دار مصر للطباعة .
- ٢١٦ - الكامل للمبرد ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم . ط/ دار الفكر العربي .
- ٢١٧ - الكامل في التاريخ ، لابن الأثير . ط/ المطبعة الأزهرية المصرية .
- ٢١٨ - الكتاب ، لسيويه . ت/ عبد السلام هارون . ط/ المدني (ط / ٣)
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢١٩ - الكشاف ، للزمخشري . ط/ دار الفكر (ط / ١) ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- ٢٢٠ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة . استانبول
١٩٤١ هـ .
- ٢٢١ - الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب . ت/ د. محي
الدين رمضان . ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٢٢٢ - الكليات ، لأبي البقاء الكفوي . ت/ د. عدنان درويش ، ومحمد
المصري . ط/ مؤسسة الرسالة (ط/ ٢) ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٢٣ - الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ،
للأسنوي . ت/ د. محمد حسن عواد . ط/ جمعية عمال المطابع التعاونية ،
الأردن (ط/ ١) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٢٤ - اللامات ، للزجاجي . ت/ د. مازن المبارك . ط/ المطبعة الهاشمية
١٣٨٩ هـ .
- ٢٢٥ - لباب الإعراب ، لتاج الدين الإسفراييني . ت/ بهاء الدين عبد الرحمن .
ط/ دار الرفاعي ، الرياض (ط/ ١) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٢٦ - لسان العرب ، لابن منظور . ط/ دار صادر ١٣٨٨ هـ .
- ٢٢٧ - اللمع ، لابن جني . ت/ د. حامد المؤمن . ط/ عالم الكتب (ط/ ٢)
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٢٨ - ما اتفق لفظه واختلف معناه ، لليزيدي . ت/ د. عبد الرحمن العثيمين)
(ط/ ١) ١٤٠٧ هـ .
- ٢٢٩ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقرّاز القيرواني . ت/ د. المنجي الكعبي .
ط/ الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م .

- ٢٣٠ - ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج . ت/ د. هدى قراعة . ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ٢٣١ - المؤلف والمختلف ، للآمدي . ت/ عبد الستار فراج . ط/ الحلبي ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ٢٣٢ - المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ، لابن جني . ت/ مروان العطية ، وشيخ الراشد . ط/ دار الهجرة (ط/ ١) ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢٣٣ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير . ت/ د. أحمد الحوفي ، ود. بدوي طبانة . ط/ نهضة مصر ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٢٣٤ - المثلث ، لابن السيد البطليوسي . ت/ د. صلاح الفرطوسي . ط/ وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٣٥ - مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى . ت/ د. فؤاد سزكين . ط/ مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٢٣٦ - مجالس ثعلب ، ت/ عبد السلام هارون . ط/ دار المعارف بمصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٢٣٧ - مجالس العلماء ، للزجاجي . ت/ عبد السلام هارون . ط/ الكويت ١٩٦٢ م .
- ٢٣٨ - مجمع الأمثال ، للميداني . ت/ محمد محي الدين عبد الحميد . ط/ دار الفكر ، بيروت (ط/ ٣) ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٢٣٩ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيتمي . ط/ مؤسسة المعارف ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ٢٤٠ - مجموع الفتاوى ، لابن تيمية . جمع وترتيب : عبد الرحمن بن قاسم . ط / دار عالم الكتب ، الرياض (ط / ١) ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ٢٤١ - المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني . ت / د . علي النجدي ناصف وزمليه . ط / دار سزكين (ط / ٢) ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٤٢ - المحكم ، لابن سيده . ط / الحلبي ، القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٢٤٣ - مختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه . نشره براجستراسر . ط / المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ هـ .
- ٢٤٤ - المخصص ، لابن سيده . ت / محمد محمود التركي الشنقيطي . ط / بولاق ١٣٢١ هـ .
- ٢٤٥ - المذكر والمؤنث ، لأبي بكر بن الأنباري . ت / د . طارق الجنابي . ط / دار الرائد العربي ، بيروت (ط / ٢) ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٤٦ - المذكر والمؤنث ، للفراء . ت / د . رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٣٩٥ هـ .
- ٢٤٧ - المذكر والمؤنث ، للمبرد . ت / د . رمضان عبد التواب ، ود . صلاح الدين الهادي . ط / دار الكتب المصرية ١٩٧٠ م .
- ٢٤٨ - مراتب النحويين واللغويين ، لأبي الطيب اللغوي . ت / محمد أبو الفضل إبراهيم . ط / نهضة مصر ، القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٢٤٩ - المرتجل ، لابن الخشاب . ت / علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٢٥٠ - المسائل البصريات ، للفارسي . ت / د . محمد الشاطر أحمد . ط / المدني ، القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٢٥١ - المسائل الحليّات ، للفارسي . ت/ د. حسن هندراوي . ط/ دار القلم ، دمشق (ط / ١) ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٢٥٢ - المسائل العسكريّات ، للفارسي . ت/ د. محمد الشاطر . ط/ المدني (ط / ١) ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢٥٣ - المسائل العضديّات ، للفارسي . ت/ د. علي جابر المنصوري . ط/ عالم الكتب (ط / ١) ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٥٤ - المسائل المشكّلة - المعروفة بالبغداديات - ، للفارسي . ت/ صلاح الدين السنكاوي . ط/ وزارة الأوقاف العراقيّة ١٩٨٣ م .
- ٢٥٥ - المسائل المنثورة ، للفارسي . ت/ مصطفى الحدري . ط/ مجمع اللغة العربيّة بدمشق ١٩٨٦ م .
- ٢٥٦ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل . ت/ د. محمد كامل بركات . ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٥٧ - المستدرك على الصحيحين ، للحاكم النيسابوري . ط/ دائرة المعارف العثمانيّة ، حيدرآباد ١٣٤١ هـ .
- ٢٥٨ - المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري . ط/ حيدرآباد ١٩٦٢ م .
- ٢٥٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ط/ المكتب الإسلامي ، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٢٦٠ - مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب . ت/ د. حاتم الضامن . ط/ مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط / ٢) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٢٦١ - المَشَوُّفُ المُعَلِّمُ في ترتيب الإِصْلَاحِ على حروف المعجم ، للعكبري . ت / ياسين محمد السَّوَّاس . ط / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٦٢ - معاني الحروف ، للرماني . ت / د. عبد الفتاح شليبي . ط / مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة (ط / ٢) ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٢٦٣ - معاني القرآن ، للأحفش . ت / د. فائز فارس . الكويت (ط / ٢) ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٦٤ - معاني القرآن ، للفراء . ط / عالم الكتب ، بيروت (ط / ٢) ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٦٥ - معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج . ت / د. عبد الجليل شليبي . ط / عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢٦٦ - معاهد التنصيص ، للعباسي . ت / الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط / عالم الكتب ، بيروت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٢٦٧ - معجم البلدان ، لياقوت الحموي . ط / دار صادر ، بيروت ١٩٥٧ هـ .
- ٢٦٨ - معجم الشعراء ، للمرزباني . ت / عبد الستار فراج . ط / الحلبي ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٢٦٩ - معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون . ط / مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٢٧٠ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، للبكري . ت / مصطفى السقا . ط / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

- ٢٧١ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، تأليف جماعة من المستشرقين بإشراف فنسك ، ليدن ١٩٣٦ م .
- ٢٧٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي . ط / المكتبة الإسلامية باستامبول ١٩٨٢ م .
- ٢٧٣ - معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة . ط / مطبعة التزقي . دمشق ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٢٧٤ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام . ت / الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . ط / دار الباز ، مكة المكرمة .
- ٢٧٥ - مفتاح العلوم للسكاكي ، ت / نعيم زرزور . ط / دار الكتب العلمية ، بيروت (ط / ١) ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٧٦ - مفردات القرآن الكريم ، للراغب الأصفهاني . ت / نديم مرعشلي . ط / دار الفكر .
- ٢٧٧ - المفصل في علم العربية ، للزنجشيري . ط / دار الجليل ، بيروت (ط / ٢) .
- ٢٧٨ - المفضل في شرح أبيات المفصل ، للنعساني . مطبوع في حاشية المفصل . ط / دار الجليل ، بيروت (ط / ٢) .
- ٢٧٩ - المفضليات ، للمفضل الضبي . ت / أحمد شاكر وعبد السلام هارون . ط / دار المعارف بمصر (ط / ٤) ١٩٦٤ م .
- ٢٨٠ - المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني . ت / د. كاظم بحر المرجان . ط / وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد ١٩٨٢ م .
- ٢٨١ - المقتضب ، للمبرد . ت / الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩٩ هـ .

- ٢٨٢ - مقدمة في النحو ، للصقلي . ت/ د. محسن سالم العميري . ط/ المكتبة
الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٨٣ - المقرب ، لابن عصفور . ت/ أحمد الجواري وعبد الله الجبوري . ط/
مطبعة العاني ، بغداد .
- ٢٨٤ - الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع . ت/ د. علي سلطان
الحكمي (ط / ١) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٨٥ - الملل والنحل ، للشهرستاني . ت/ عبد العزيز الوكيل . ط/ دار الفكر .
بيروت .
- ٢٨٦ - الممتع في التصريف ، لابن عصفور . ت/ د. فخر الدين قباوة . ط/ دار
الآفاق الجديدة ، بيروت (ط / ٣) ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٢٨٧ - من الشعر المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب ، جمعه وشرحه /
عبد العزيز سيد الأهل . ط/ دار بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٢٨٨ - المنتخب ، لكراع النمل . ت/ د. محمد العمري . ط/ مركز البحث العلمي
وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (ط / ١) ١٤٠٩ هـ -
١٩٨٩ م .
- ٢٨٩ - المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جني . ت/ إبراهيم مصطفى ،
وعبد الله أمين . ط/ الحلبي ، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٢٩٠ - منتهى الوصول والأمل لعلمي الأصول والجدل ، لابن الحاجب . ط/
مطبعة السعادة (ط / ١) ١٣٢٦ هـ .
- ٢٩١ - الموشح للمرزباني ، ت/ علي محمد البجاوي . ط/ نهضة مصر ١٩٦٥ م .

- ٢٩٢ - نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، للدلائي . ت/ د. مصطفى
الصادق العربي . ط/ مطابع الثورة ، بنغازي .
- ٢٩٣ - نتائج الفكر ، للسهيلى . ت/ د. محمد إبراهيم البنا . ط/ دار الرياض
(ط/ ٢) ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٩٤ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري . ت/ محمد علي الضباع . ط/
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٩٥ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان . ت/ عبد الحسين
الفتلي . ط/ مؤسسة الرسالة (ط/ ١) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢٩٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير . ت/ د. محمود الطناحي .
ط/ الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ٢٩٧ - النوادر ، لأبي زيد الأنصاري . ت/ د. محمد عبد القادر . ط/ دار
الشروق (ط/ ١) ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٩٨ - همع الهوامع ، للسيوطي . ت/ أحمد شمس الدين . ط/ دار الكتب
العلمية ، بيروت (ط/ ١) ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٢٩٩ - الوافية في شرح الكافية ، لركن الدين الاسترابادي . ت/ عبد الحفيظ
شليبي . ط/ وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣٠٠ - وفيات الأعيان ، لابن خلكان . ت/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
ط/ مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

فهرس موضوعات الدراسة والتحقق

الموضوع	الصفحة
- مقدمة	
- موضوع البحث وأهدافه ، ودوافعه ، ومنهجه	١
- ترجمة موجزة عن حياة الشارح	٥
- قسم الدراسة	
- الأدلة الصناعية النحوية وموقف الشارح منها	
- القياس	٧
- السماع	١٠
- الاستصحاب	١٣
- العلة	١٥
- مصادر الشارح في هذا الجزء	
- المصادر الرئيسية	١٩
- المصادر غير الرئيسية	٣٢
- تأثير الشارح بمن سبقه وتأثيره فيمن لحقه	٣٨
- موقف الشارح من المصنف	٤٢
- موازنة بين شرح الأصفهاني والرضي	٤٦
- قسم التحقيق	
- وصف نسخة المخطوط	٥٨
- نماذج من النسخة المعتمدة في التحقيق	
- منهجي في التحقيق	٦٠

الموضوع	الصفحة
النص محققاً ومعلقاً عليه	
- المجرورات	١
- المضاف إليه	٤
- التوابع	٧٥
- النعت	٨٢
- عطف النسق	١١٩
- التوكيد	١٤٧
- البدل	١٧٠
- عطف البيان	٢٠٢
- المبني	٢١٢
- أنواع المبنيات	٢٢٨
- المضمرة	٢٢٩
- نون الوقاية	٢٩٢
- ضمير الفصل	٣٠٢
- ضمير الشأن والقصة	٣١٥
- أسماء الإشارة	٣٢٦
- الموصول	٣٤٤
- الإخبار بالذي والألف واللام	٣٧٢
- أسماء الأفعال	٤١٦
- أسماء الأصوات	٤٤١
- المركبات	٤٤٥
- الكنايات	٤٥٥
- الظروف	٤٦٩

الموضوع	الصفحة
- المعرفة والنكرة	٤٩٧
- أنواع المعارف	٥٠٣
- العلم	٥٠٤
- أعرف المعارف	٥٧١
- النكرة	٥٧٣
- العدد	٥٧٤
- المذكر والمؤنث	٦١١
- المثني	٦٣٥
- المجموع	٦٥٤
- جمع المذكر السالم	٦٦١
- جمع المؤنث السالم	٦٧٠
- جمع التكسير	٦٧٢
- الفهارس الفنية	
- فهرس الآيات القرآنية	٦٧٤
- فهرس القراءات القرآنية	٧٠١
- فهرس الحديث الشريف	٧٠٤
- فهرس الأثر	٧٠٥
- فهرس الأمثال	٧٠٦
- فهرس كلام العرب	٧٠٧
- فهرس الأبيات الشعرية	٧١١
- فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها	٧٢٨
- فهرس الأعلام	٧٣٣

الموضوع	الصفحة
- فهرس القبائل	٧٤٢
- فهرس المذاهب النحوية	٧٤٣
- فهرس البلدان والأماكن والفرق	٧٤٤
- فهرس الكتب	٧٤٥
- فهرس مصادر البحث	٧٤٦
- فهرس موضوعات الدراسة والتحقيق	٧٧٦